

المعضلة الجيوسياسية التي تواجهها إسرائيل على خلفية المتغيرات في الشرق الأوسط

شلومو حسون^١

معهد ISBN - جامعة ميريلاند/ واشنطن ٢٠١٢

كيف سيكون عليه مستقبل إسرائيل الجيوسياسي عام ٢٠٢٣

لا يوجد الكثير من الدول مثل إسرائيل، التي طابعها، ومصيرها، بل وحتى وجودها نفسه، كلّه مرتبط إلى هذا الحدّ الكبير بالمنظومة الدولية. حتى أن إقامتها كانت مرتبطة إلى حدّ حاسم بقرار منظمة الأمم المتحدة؛ وحاجتها إلى الشرعية الدولية لا تزال تشكّل ضرورة حتمية لاستمرار وجودها. إن دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي عارضت الدول المحيطة بها -وقسم منها لا يزال يعارض- وجودها بالذات؛ بل وحاولت منع ذلك بالحرب. ونحو ٢٠% من مواطنيها كانوا يفضلون ألاّ تقوم.

المحيط الذي تعيش فيه إسرائيل شكّل بيئة احتكاك بين الدول الكبرى العالمية منذ عهد قديم؛ وهذه الدول هي التي حسمت مصيرها. وإذا كان يبدو أن انهيار الاتحاد السوفياتي قد وضع حداً للحرب بين الكتلتين، فإن الحرب في هذا المجال لم تكن باردة وحسب؛ فها هي إسرائيل موجودة الآن على خطّ الحدود الجديد ما بين الغرب والعالم الإسلامي المستيقظ. الربيع العربي، الذي من المفترض به أن يشكّل بداية مستقبل أفضل، إنما يعيد أكثر الإسرائيليين إلى عصر القلق الحقيقي. وحتى الآن لم نأت على ذكر الخطر القادم من إيران. لهذا السبب، فإن أيّ محاولة لتقدير كيف ستكون عليه إسرائيل عندما ستصل إلى يوبيلها الـ٧٥، لا يمكن لها أن تتركز فقط في مساراتها الداخلية، والتضاربات الاجتماعية والخلافات السياسية؛ بل ولا حتى في الخلاف بين الإسرائيليين الذين يريدونها مندمجة في مسارات العولمة وبين الذين يسعون إلى المحافظة على تميّزها كدولة فريدة من نوعها.

بناءً عليه، يستوجب تقدير مستقبل إسرائيل أن نأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد: المسارات العالمية والإقليمية والداخلية. وهذا ما نفعله في هذا البحث الذي نتناول فيه مستقبل إسرائيل الجيوسياسي في العام ٢٠٢٣. وبما أن النبوءة لا تُعطي إلاّ للحمقى، فإن الذي بوسعنا عمله هو طرح أشكال محتملة من المستقبل وتفحص القوى العاملة وتقدير ما هو السيناريو الأكثر احتمالاً في التحقق، مع افتراض أن هذه القوى أو غيرها ستكون هي الأقوى والأكثر تأثيراً.

هذا الكتيب يشكّل المنشور الثاني في سلسلة الأبحاث التي تناولت إسرائيل في العام ٢٠٢٣، والتي بادر إليها معهد غيلدهورن لدراسة إسرائيل في جامعة ميريلاند. ومنذ تأسيس هذا المعهد عام ٢٠٠٩ تحوّل إلى المركز الأكثر نمواً وحيوية في دراسة إسرائيل في الولايات المتحدة. في السنة الدراسية الراهنة درس في هذا المعهد ٥٠٠ طالب في ١٥ تخصصاً مختلفاً في المواضيع التاريخية والسياسية وشؤون النزاع، والمجتمع الإسرائيلي، والثقافة وما إلى ذلك. والمعهد يبادر ويشجّع على الأبحاث حول إسرائيل، ويشكّل الحاضنة للمجلة الرسمية

^١ شلومو حسون: أستاذ في قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية (فلسطين المحتلة).

الخاصة بالرابطة الدولية لدراسة إسرائيل *Israel studies Review*؛ وهو يشارك في الحوار الشعبي والسياسي في العاصمة الأميركية حول الشؤون الإسرائيلية وشؤون الشرق الأوسط. الكتيّب يتناول السيناريوهات المحتملة للعلاقات اليهودية-العربية في إسرائيل، ويتطرق إلى ثلاثة منها: سيناريو تعميق المواجهة، سيناريو استمرار الوضع وسيناريو المصالحة. بعد نشر كتاب المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية، باللغة العبرية تمّ نشره أيضاً فيما بعد باللغة الإنكليزية. وكذلك، فإن الكتاب الثالث في السلسلة، والذي سيتناول مشاكل العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل أو بين المتدينين العلمانيين حتى العام ٢٠٢٣، سوف يُنشر باللغتين. هذا المشروع أشرف عليه الأستاذ شلومو حسّون، رئيس مركز شاشا للدراسات الاستراتيجية في الجامعة العبرية بالقدس. والأستاذ حسّون هو أستاذ ذو صيت عالمي في تحليل القضايا من طريق السيناريوهات، ولديه أعمال أخرى ألفها حول القدس شهدت رواجاً في إسرائيل والخارج. إن هدف هذا الكتاب ورفاقه في هذه السلسلة هو إثارة نقاش شعبي لدى صانعي الرأي العام، وخاصة لدى أصحاب القرار الذين بوسعهم التأثير على الاتجاه الذي ستختار إسرائيل الذهاب فيه. ويا حبذا لو أنهم يتخذون القرارات الصائبة. يورام بييري - جامعة ميريلاند.

مدخل:

المعضلة الجيوسياسية المركزية التي تواجهها دولة إسرائيل هي: كيف يمكن إقامة دولة يهودية وديموقراطية ضمن إطار حدود آمنة ومعترف بها ولبّ المعضلة هو في إيجاد توازن بين أربعة عناصر: جغرافي (العمق الإقليمي المطلوب للأمن)، وديموغرافي (مدى التوافق والتناسب الوطني)، وديموقراطي (حقوق الإنسان والسيطرة على شعب آخر)، والشرعية الإقليمية والدولية.

المعضلة تطرح سؤالين أساسيين: السؤال الأول يتعلّق بخريطة الحدود، التي ستوفّر التوازن الأفضل بين العناصر الأربعة وتطرح الحلّ الأمثل للمعضلة الجيوسياسية؛ فهل هذه الخريطة ستطرح التجميع الإقليمي بهدف تحقيق تناسب وتجانس وطني وكيانية ديموقراطية، أم أنها ستكون خريطة تعتمد سعة الانتشار الإقليمي بهدف إحراز العمق الاستراتيجي. والسؤال الثاني يتطرق إلى الطريق الأمثل للوصول إلى هذه الخريطة: مفاوضات وشراكة أم صراع وخصومة؟

المعضلة الجيوسياسية والأسئلة المطروحة في أساسها ليست جديدة. وبالرغم من أن هذه المعضلة قد طُرحت بكلّ شدتها في العام ١٩٦٧ إثر السيطرة على الضفة الغربية والجولان وسيناء، فإنها ترافق إسرائيل منذ إقامتها عام ١٩٤٨، بل وبطريقة أو بأخرى ترافقها منذ العودة اليهودية إلى أرض إسرائيل في العصر الحديث. الذي تغيّر بصورة دراماتيكية في السنوات الأخيرة هو السياق الجيوسياسي الذي تُطرح بموجبه المعضلة. التطوّرات الإقليمية الجديدة تستوجب حالياً تفكيراً جيوسياسياً مبتكراً وسياسة شجاعة. ومع هذه التطوّرات يمكن تعداد المسارات والتطوّرات التالية:

١- انهيار المنظومة الجيوسياسية القديمة التي أساسها في الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المواقع والموارد. وضمن هذه المنظومة كان الشرق الأوسط منطقة مستقرّة

نسبياً، وارتكزت على توازن قوتين عالميتين وعلى حلفائهما المحليين. إن سقوط الاتحاد السوفياتي قد ترك الولايات المتحدة بمثابة الدولة العظمى الوحيدة في العالم. إلا أن غزو العراق وأفغانستان والدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل والأزمة الاقتصادية المستمرة قد أضعفت مكانة الولايات المتحدة في المنطقة.

٢- دخول قوى إقليمية: إيران وتركيا ومصر وإسرائيل، إلى الفراغ الذي تشكل إثر خفض قوة الدولتين العظميين، ويدور بين هاتين الدولتين صراع جيوسياسي حول الهيمنة الإقليمية، والعلاقات ما بينهما تتصف بالتوجهات المتناقضة: اتفاقات، صراعات ونزاعات.

٣- "الربيع العربي" - متغيرات ثقافية وسياسية في العالم العربي، محورها تغيير السلطة وصعود أحزاب إسلامية إلى جانب مطالبات بالعدالة. واحترام كرامة الإنسان والقضاء على الفساد وتحسين الظروف الاقتصادية. اتجاهات التطورات في الربيع العربي لا تبدو واضحة، وهي تتغذى من مسارات داخلية متغيرات ديموغرافية، أزمة اقتصادية، وانتقادات سياسية. كما وتتغذى من مسارات عالمية ترتبط بتراجع وضعف الدولة الوطنية، ومن العولمة في حقوق الإنسان وظهور أطراف ليست بدول وشبكات إرهابية عابرة للحدود.

هذه المسارات الداخلية تتأثر أيضاً بعواطف معادية لإسرائيل شائعة لدى الجماهير، بما فيها الجماهير المصرية والأردنية. والسلطات الحاكمة، بما فيها تلك التي وقّعت اتفاقات السلام مع إسرائيل، تميل إلى إرضاء هذه العواطف والمشاعر من أجل البقاء في السلطة. هذه الاتجاهات من شأنها أن تصوغ جيوبوليتك المنطقة بطرق مختلفة.

٤- تغيير طابع العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالنسبة لكل ما يتعلق بحلّ النزاع ما بينهما. فالطرفان تخلياً عن طريق المفاوضات وتوجهها إلى الحراك من طرف واحد: إسرائيل تواصل أعمال البناء في الأراضي [المحتلة] والفلسطينيون توجهوا من طرف واحد إلى الأمم المتحدة بهدف الحصول على اعتراف سياسي.

في هذه الورقة أربعة أجزاء:

الجزء الأول ينظر في المقاربات القيمية لدى الجمهور الإسرائيلي إزاء المعضلة الجيوسياسية التي تواجهها إسرائيل، ويشرح الحلول التي تقترحها هذه المقاربات. وهذا القسم يسمح بالتعرّف على الجوانب النفسية والثقافية والمخاوف والآمال لدى الإسرائيليين وتفحص الواقع المتخيّل لدى مختلف المجموعات الإسرائيلية.

وضمن هذا القسم يتمّ الكشف عن الأدبيات المختلفة التي بواسطتها تعبّر المجموعات المختلفة عن الواقع الصعب في الطريق للوصول إلى قاسم مشترك (أدبي) وصياغة سياسة جديدة. ما من شكّ في أن المفاهيم الكلية والقيم الموجودة لدى الجمهور الإسرائيلي لها تأثيرها المعين أيضاً على حلّ المعضلة، لكن

إلى جنبها تتحرك أيضاً قوى أخرى إضافية، ومن بينها مسارات ولاعبون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

القسم الثاني من هذا العمل يدرس القوى المؤثرة على حلّ المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية. القسم الثالث يهتم بعالم السيناريوهات. وهذا القسم يرسم اتجاهات التطورات المحتملة والعوامل المؤثرة فيها والروابط ما بينها. وهو يحدّد أيضاً القوى الدافعة الأساسية، ومسألة عدم الوضوح المرتبطة بها والاحتمالات المستقبلية المختلفة في المجال الجيوسياسي. بهذه الطريقة يتمّ بواسطة السيناريوهات تفحص الحلول المختلفة للمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية.

القسم الرابع يتناول الطريقة الفضلى لمواجهة المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية. وضمن إطاره سوف يتمّ عرض بعض الاقتراحات والتوصيات للتعامل معها ومواجهتها.

المقاربات الجيوسياسية: رحلة إلى عالم الخيال الإسرائيلي

مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي طوّرت مقاربات متنوّعة للتعامل مع المعضلة الجيوسياسية. وهذه المقاربات تعكس معايير وقيم مختلفة لناحية التوازن الأنسب بين الجغرافيا (العمق الأمني) والديموغرافيا (الهوية الوطنية) والديموقراطية (السيطرة على شعب آخر وحقوق الإنسان) والشرعية الدولية. هذه القيم تشكّل القاعدة لقراءة مختلفة للمسارات الحاصلة في الشرق الأوسط، وهي تنطرق إلى خريطة حدود وحلول مختلف للمعضلة.

المقاربات المعروفة في الصفّ الإسرائيلي هي التالية:

١- حدود العام ١٩٦٧: دولتان لشعبين على أساس خطوط وقف إطلاق النار التي رسمت عام ١٩٤٩، مع تبادل أراضي متفق عليه.

٢- حدود قابلة للدفاع: ثمة مجموعتان من الحدود: حدود أمنية على طول غور الأردن وحدود سياسية للدولة على طول حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل أراضي متفق عليه.

٣- حدود مؤقتة: على قاعدة الخروج من طرف واحد، أي إسرائيل، من قسم من الأراضي المحتلة.

٤- حدود غير واضحة: طمس معالم الحدود وتشكّل دولة ثنائية القومية.

٥- حدود أرض إسرائيل الكاملة: دولة قومية يهودية بين البحر المتوسط ونهر الأردن.

صورة المرأة لأغلب هذه المقاربات يمكن العثور عليها أيضاً في الجانب الفلسطيني: بدءاً من حدود عام ١٩٦٧ وانتهاءً بدولة إسلامية على كامل الأراضي ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وفي الوسط توجد احتمالات الحدود الغامضة والدولة الثنائية القومية أو الحدود المؤقتة، عبر الاعتراف من طرف واحد هو الأمم المتحدة بدولة فلسطينية أو اتفاق مؤقت بصيغة تهدئة أو هدنة.

حدود العام ١٩٦٧

على ضوء هذه المقاربة من المفترض بالمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية أن تجد لها حلاً بواسطة إقامة دولتين: دولة قومية للشعب اليهودي ودولة قومية للشعب الفلسطيني بحدود آمنة ومعترف بها. دولة

إسرائيل ستكون دولة ديموقراطية لا تسيطر على شعب آخر، وستكون فيها أغلبية يهودية. الحدود ستكون معتمدة على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينصان على أن إسرائيل ستسحب من أراضي استُحوذ عليها في الحرب إلى حدود آمنة. وقاعدة الاتفاق ستكون حدود علي (١٩٤٩-١٩٦٧) مع تبادل أراضي متفق عليه. انظر إلى الصورة رقم ١، إلى إسرائيل ستتضمّ المستوطنات الكبرى التي أقيمت في الضفة الغربية وبدلاً منها ستعوض إسرائيل الفلسطينيين بأراضي تقطنها من أراضيها. وخط الحدود الدقيق سيتمّ تحديده عبر مفاوضات بين الجانبين. وهذا الحلّ يعتمد على أربعة مبادئ هي:

١- قاعدة الاتفاق هي الحدود التي رسمت عام ١٩٤٩، وظلت قائمة حتى عام ١٩٦٧ مع تبادل

أراضي متفق عليه.

٢- في القدس ستكون هناك عاصمتان.

٣- لن يُسمح بعودة فلسطينيين إلى إسرائيل. والعودة ستكون إلى داخل الدولة الفلسطينية.

٤- فلسطين ستكون دولة مجردة من السلاح.

الطرف الذي يؤيد هذا الحلّ هو الأحزاب اليسارية: العمل وميرتس وبعض أجزاء في حزب كاديما والأحزاب العربية، مع التحفّظ إزاء طابع الدولة.

الأطراف التي تؤيد هذا الحلّ تزعم بأن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي لن تمنحها الأمن، بل ستزيد الاستياء فيها تجاه إسرائيل وستتسبب باستمرار النزاع والتهديد على إسرائيل. إسرائيل ستجد صعوبة في الصمود دائماً بوجه العالم العربي المعادي. السكّان اليهود سيتحوّلون إلى أقلية ديموغرافية في المساحة ما بين البحر ونهر الأردن. دولة إسرائيل ستكون أكثر عزلة في الساحة الدولية. القوى الراديكالية في المنطقة، وعلى رأسها إيران ستعزّز قواها من خلال استغلال النزاع لحشد قوى متطرّفة إلى جانبها. الربيع العربي الذي تنشط من خلاله العواطف المعادية لإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين سوف يقوّي موقف العداء لإسرائيل في الشارع العربي، والضغط على كل من مصر والأردن لإلغاء اتفاقي السلام سوف يزداد.

حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراضي متفق عليها هي في صلب التصوّر الذي قدّمه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في خطابه بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١١. وبموجب هذا التصوّر، من المفترض بالدولة الفلسطينية أن تكون مجردة من السلاح، والانسحاب الكامل والتدريجي للقوات الإسرائيلية سيتمّ تنسيقه مع قدرة قوّات الأمن الفلسطينية على كبح انتشار الإرهاب وتهريب الأسلحة والمحافظة على الأمن على الحدود. والموضوعات الحساسة: حلّ قضية اللاجئين وموضوع القدس، ستوجّل إلى مرحلة لاحقة. بناءً على هذه الرؤية يتوقّف السلام المستقرّ على إقامة دولتين لشعبين: إسرائيل كدولة يهودية وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني مع اعتراف متبادل وبسلام.

هذه الرؤية هي رؤية قديمة، وقد صيغ قسم منها في الماضي من قبل مستشاري الأمن القومي زيغنيو بريجنسكي وبرت سكوكروفت. ومن خلال كلام المستشارين والرئيس أوباما تتبثق صورة ذات إلهام كبير؛

فبحسب هذا التصور يوجد ثمة اتفاق يرتكز على حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراضي متفق عليها. هذا الاتفاق سيوفر الأمل للفلسطينيين ويضعف حماس والإرهاب ومؤيديه ويلطّف المشاعر المعادية لإسرائيل في الشارع العربي. هكذا سيفقد المتطرفون المحرّضون ضدّ إسرائيل إحدى الوسائل الأساسية من بين أيديهم. على الصعيد الاقتصادي سيتيح الاتفاق حصول نموّ اقتصادي سريع بالاستناد إلى مؤهلات المجتمعين اليهودي والفلسطيني. والمجتمعان قادران على التحوّل إلى محرّك للشرق الأوسط ومنافسة كلٍ من دبي وقطر.

إن اتفاقاً كهذا، يتحقّق وفق مبادرة الجامعة العربية أيضاً منذ العام ٢٠٠٢، سوف يتيح لإسرائيل التصالح مع الدول العربية؛ وبالتالي يُسهم في تعزيز قوّة المعتدلين الذين يسهمون في تغيير السلطة. على الصعيد الإقليمي، من المفترض بهذا الاتفاق أن يقوّي الاستقرار في الشرق الأوسط. إنه سيقوّي العالم السنّي المعتدل ويضعف إيران ومناصريها في المنطقة: حزب الله وحماس. إنه سيتيح للولايات المتحدة وأوروبا العمل ضدّ النوايا الإيرانية في إحراز القدرة النووية العسكرية. ومن شأنه أيضاً أن يؤدّي إلى تحسين العلاقات مع تركيا. وعلى الصعيد الجيوستراتيجي، سيؤدّي الاتفاق إلى تعزيز موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعد أن ضعف هذا الموقف إثر الدعم المتواصل لإسرائيل وبسبب التدخّل في كلٍ من العراق وأفغانستان. هذه الأمور جميعاً ستؤدّي إلى زيادة الاستقرار في المنطقة.

هذا التصور ليس بعيداً عن المخاطر؛ لكنّ تحقيقه سوف يضمن أمن إسرائيل ووجودها كدولة قومية للشعب اليهودي وكدولة ديموقراطية. وخلافاً للقائلين بضرورة العمق الجغرافي، تزعم هذه المقاربة بأن أمن إسرائيل بالذات يستوجب تقديم تنازلات عن أراضي والتركيز أكثر على الانسجام الديموغرافي. إن الاتفاق الذي يقتنع الطرفان بشرعيته هو وحده الذي يعطي إسرائيل الأمن؛ وبطبيعة الحال هذا يستوجب تقديم تنازلات إقليمية.

بالتأكيد، سيكون هناك في الجانبين من سيجاولون نفس الاتفاق؛ لكن، على الطرفين التقرير ما إذا كانا سيعطيان تلك الأطراف حقّ الفيتو على اتفاق بهذا القدر من الأهميّة من الناحيتين السياسية والاقتصادية. لذلك، على الرغم من أن الوضع الحالي لا يخلو من المخاطر، إلّا أنه يسمح لإسرائيل الفرصة الممتازة للتقدّم نحو حلّ النزاع، وبالتالي المساهمة أيضاً في استقرار الشرق الأوسط.

هذا يشكّل تصوراً متقائلاً. وهو يعتبر حلّ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني كجزء أساس في حلّ مشاكل الشرق الأوسط. السؤال الذي يُطرح هو: من الذي يضمن تحقيق ذلك فعلاً. وهل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو حقّاً سبب التوتّرات والنزاعات في الشرق الأوسط؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فالعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ من شأنها أن تبدو كخطوة خطيرة وتهدّد مستقبل الدولة.

إن وثائق ويكيليكيس قد أثبتت بوضوح أن زعماء المنطقة لا يعتقدون بأن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني هو سبب النزاع في المنطقة؛ بل السبب هو سباق التسلّح الذي تقوم به إيران. بل إن أحد الزعماء انحاز إلى إسرائيل، وقال إن وضعاً تتعرّض فيه إسرائيل للخطر إنما يجعلنا نتفهّم تصلّبها في عدم التنازل عن

أراضي. وأعرب زعيم آخر عن رؤية بضرورة قطع رأس الأفعى الإيرانية. السؤال المطروح هو: هل التصور الذي يدور حول حدود عام ١٩٦٧ يرتكز على تحليل أساسي لدى الجهات التي تبني هيكلية الشرق الأوسط، أم أنه مجرد أمنيات عاطفية. وهل، ضمن هذه الظروف، ينبغي على إسرائيل المجازفة التي ستتضح في المدى الأبعد قليلاً بأنها تهديد حقيقي لوجودها؟ هذه المشكلة استوجبت طرح مقاربة الحدود القابلة للدفاع عنها.

الحدود القابلة للدفاع عنها

بناءً على هذه المقاربة، نجد أن المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية تستوجب توفّر عمق جغرافي يشمل السيطرة على غور الأردن، والانتشار العسكري على سلسلة الجبال التي تسيطر على الغور وتوسيع الرواق الرابط بين القدس والبحر الميت. هذه المقاربة صيغت عام ١٩٦٧ من قبل بيغال ألون الذي كان يشغل عندها منصب وزير الخارجية. وجهة النظر الأساسية في هذه المقاربة هي ضمان أمن إسرائيل بواسطة العمق الإقليمي؛ وهذا العمق ضروري لمنع دخول جيش عربي معادٍ إلى الضفة الغربية وسيطرته على سلسلة الجبال المشرفة على المنطقة الساحلية، حيث يحتشد أغلب سكان إسرائيل وأغلب النشاط الاقتصادي. والمبدأ الأساسي الذي يقف وراء هذه المقاربة هو ضمان وجود دولة إسرائيل وصمودها بوجه أيّ عدوان موجّه ضدها. وهذا المبدأ يتطلب عمقاً جغرافياً، منطقة عازلة تشكّل رقعة إنذار وتحذير وتتيح حماية النفس. وبناءً على خطة ألون، كان من المفترض بسكان الضفة الغربية أن يكونوا مرتبطين بالمملكة الأردنية. أنظر الصورة رقم ٢.

رئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحق رابين، كان واحداً من أبرز الداعمين لهذه الخطة. وأثناء خطابه في الكنيسة بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قال إن إسرائيل لن تعود إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وأنها في كلّ اتفاق مستقبلي ستبقى في غور الأردن بالمفهوم الأوسع للكلمة. بنيامين نتنياهو يعرض مبدأ شبيهاً لمبدأ بيغال ألون في كتابه "مكان تحت الشمس". وهو يُبرز هذا الأمر بضرورة توفير مساحة إنذار وتحذير. وحالياً تحظى هذه الخطة بتأييد العديد من كبار السياسيين ورجال الجيش، ومن بينهم بنيامين نتنياهو ويوفال شتايننس ويعقوف عميدرور وغيورا آيلاند.

في رأي داعمي هذه المقاربة، تعزّز التطورات في المنطقة أهميّة الحدود القابلة عنها. إن التهديد المركزي إنما يتأتى من التسلّح النووي الإيراني. واستمرار هذا المسار سوف يعزّز قوّة المحور الراديكالي ومؤيديه في المنطقة: حماس وحزب الله. هذا هو الخطر المركزي الذي يهدّد الشرق الأوسط، وليس احتلال والمستوطنات. والشاهد على ذلك هو وثائق ويكيليكس التي تثبت بوضوح بأن زعماء الدول العربية إنما يتخوّفون بشكل أساس من إيران، في حين أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني هو في المرتبة الثانية في أهميته الإقليمية.

المسارات الحاصلة في العالم العربي لا تبشّر بالخير: ففي مصر حصل تغيير سياسي وصل فيه الأخوان المسلمون إلى مركز التأثير الأساسي، وهم يقيمون علاقات طيبة مع حماس. وبفعل تعزّز قوتهم في البرلمان يمكن أن يمسّوا اتفاق السلام مع إسرائيل؛ بل وربما يلغونه. مصر في حالة عدم استقرار وعدم وجود سلطة قوية مهيمنة فيها تستدرج وفود الجهات الإرهابية، الأمر الذي سبق لنا أن شهدناه بظهور المنظّمات الإرهابية في سيناء، وباقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وبالعلاقات الآخذة بالتوطّد ما بين السلطات المصرية وحركة حماس. هذه التطوّرات من شأنها أن تعقّد العلاقات بين إسرائيل ومصر وأن تضعف اتفاقات السلام. في سوريا تدور حرب أهلية؛ وكذلك الأمر في اليمن. وعلى هذه الخلفية من شأن الربيع العربي أن يتحوّل إلى شتاء عربي مصحوب بأزمات وحالات عدم استقرار إقليمي.

العلاقات مع الأتراك متوتّرة: الحلف الاستراتيجي انهار، والسفير الإسرائيلي تمّ طرده، ورئيس الحكومة التركية يهدّد ويدلي بتصريحات عدائية إزاء إسرائيل. وقد هدّد بمرافقة سفن معدّة لاختراق الحصار على غزّة ذات صفة عسكرية؛ بل وأن يرسل سفناً حربية إلى منطقة آبار النفط الإسرائيلية في شرقي البحر المتوسط قبالة شواطئ قبرص.

السلطة الفلسطينية ترفض التفاوض مع إسرائيل، وتفضّل عملية من جانب واحد بهدف الحصول على اعتراف دولي. وهذا الرفض ليس جديداً. ففي عام ٢٠٠٠ رفض الفلسطينيون اقتراحات إيهود باراك في مؤتمر كامب ديفيد؛ وعام ٢٠٠٩ رفضوا عروض إيهود أولمرت. وهذا الرفض شكّل نمطاً استراتيجياً يتكرّر تباعاً لدى الفلسطينيين. ولذلك، وخلافاً لمن لديه غير هذا الظنّ، لا يوجد أيّ أمل للوصول معهم إلى اتفاق. كذلك، فإن السلطة الفلسطينية ترفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي. وهي تسعى للتصالح مع حماس التي لا تعترف بدولة إسرائيل ولا باتفاقات أوسلو، وتواصل دعمها للإرهاب.

الولايات المتحدة خسرت شيئاً من قوتها في المنطقة لأسباب، منها الأسلوب الذي اتبعته في تعاملها مع حليفها مبارك. وفي هذه الظروف، يزعم الذين ينادون بالحدود القابلة للدفاع عنها، بأنه ينبغي على إسرائيل الاستعداد بحذر وإحراز لمواجهة التهديدات والمخاطر، وأنه بالتالي لا مجال بتاتاً لتوقيع أيّ اتفاق ينبغي على الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. والمفضّل هو العمل بحذر وحكمة والانتظار حتّى يتّضح الوضع. على الصعيد العملي، لا بدّ من تعزيز الوجود اليهودي في الأماكن المهمّة من الناحية الاستراتيجية، حيث يجب أن يكون هناك وجود يهودي في أيّ اتفاق يمكن التوصل إليه. ولهذه الغاية، لا بدّ من إنجاز الجدار والنظر إلى الأراضي الواقعة بين الحدود الأمنية والحدود السياسية على أنها منطقة حدودية غير مستقرّة. وعلى المدى المنظور، يجب أن تكون الحدود المنشودة حدوداً قابلة للدفاع عنها. وهذا المفهوم يوفّر لدولة إسرائيل أمناً يرتكز على عمق جغرافي.

الواقع يتمّ تفسيره على أساس نهجين؛ حدود عام ١٩٦٧ من ناحية، والحدود القابلة للدفاع عنها من ناحية أخرى، استناداً إلى منظورين مختلفين تماماً، ويعتمدان على أيديولوجيتين مختلفتين تماماً أيضاً في

أهدافهما: الإيمان مقابل عدم الإيمان، والأمل مقابل الخوف، والمثالية مقابل الواقعية. كلاهما يربطان حقيقة بين النزاع المحلي والسياسة الأوسع في منطقة الشرق الأوسط. إلا أننا هنا أمام قراءتين جيوسياسيتين مختلفتين تماماً؛ إحداهما تنطلق من الداخل، أي من داخل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، للنظر إلى الخارج، وترى أن اللاعبين الأساسيين هما حكومتا إسرائيل وفلسطين، بالإضافة إلى الرأي العام ومعارضين السلام. والثانية تنظر من الخارج إلى الداخل؛ أي من داخل الوضع في الشرق الأوسط باتجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني؛ وهي تعتبر بأن السياسة الشرق أوسطية هي التي ستحدّد إلى حدّ بعيد تصرّف الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية وخطوط الحدود.

من خلال هذه القراءة يمكن استخلاص استراتيجيتين مختلفتين تكملان بعضهما بعضاً. الأولى تقول إنه يجب إنهاء النزاع بين إسرائيل وفلسطين، وبالتالي المساهمة في الاستقرار في الشرق الأوسط؛ والثانية تقول إنه يجب إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط أولاً، ومن ثمّ المساهمة في إحراز السلام بين إسرائيل وفلسطين.

حدود مؤقتة

المقاربة الثالثة لمسألة الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين هي "الحدود المؤقتة". وبناءً على هذه المقاربة، يتوجّب على إسرائيل قبل أيّ شيء العناية بوجودها كدولة ديموقراطية، والدولة القومية للشعب اليهودي. إن استمرار الوضع القائم، ومعه استمرار السيطرة على الأراضي إنما يهدّد تحقيق هذه الأهداف القومية، ويشكّل تهديداً استراتيجياً للدولة.

من دون الخروج من الأراضي المحتلة، من شأن الديموغرافيا في المنطقة ما بين الأردن والبحر أن تتغير لغير صالح الإسرائيليين. إن الدولة القومية اليهودية التي تشكّل أقلية في المنطقة، ستكون غير ديموقراطية. والدولة الديموقراطية ستكون غير يهودية بسبب الأغلبية الفلسطينية التي قد تتشكّل في المنطقة. لذلك، فالتوصية الوجودية بالحفاظ على الدولة القومية اليهودية تستوجب الخروج من الأراضي. وفي رأي الذين يؤيدون مقاربة الحدود المؤقتة، إن البقاء الإسرائيلي في المناطق المحتلة سوف يؤدي إلى تأجيج الصراع مع الفلسطينيين ويزيد من عزلة إسرائيل دبلوماسياً؛ وحيث أنه لا يوجد في المرحلة الراهنة أيّ شريك لإسرائيل في المفاوضات، فإنه ينبغي على إسرائيل القيام بعمل حازم والانسلاخ عن الفلسطينيين.

إن مؤيدي الحدود المؤقتة يعترضون على مواقف اليمين واليسار، وخلافاً لليسر الذي يرى بأن الخروج من الأراضي سيؤدي إلى السلام، وخلافاً لليمين الذي يرى أنه يجب البقاء في الأراضي طالما استمرّ الصراع، فإن هؤلاء يزعمون بأنه يجب الخروج من الأراضي حتّى مع استمرار الصراع؛ أي أن تتسحب

إسرائيل في عملية حاسمة من طرف واحد إلى الحدود المؤقتة. وعندما تتضح الظروف تقوم بإجراء مفاوضات حول الحدود الدائمة. الحدود المؤقتة يمكن أن تكون حدود جدار الفصل، مع زيادة أراضي خارج الجدار؛ أنظر الصورة رقم ٣.

هذه المقاربة حظيت بدعم فكري من جانب أكاديميين، مثل الأساتذة شلومو أفنيري ودان شيفتان وآرنون سوفير. رئيس الحكومة السابق آريل شارون أوجد سابقة بالخروج من طرف واحد عبر الانقطاع عن قطاع غزة. رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت أيد انقطاعاً آخر؛ بل وطرح فكرته هذه أثناء حرب لبنان الثانية، لكنه لم يعمل لتنفيذها.

مؤيدو الحدود المؤقتة بوسعهم العثور على تأكيد لعملية من طرف واحد في العملية الدبلوماسية التي قام بها الفلسطينيون في أواخر العام ٢٠١١. الفلسطينيون تخلّوا عن طريق المفاوضات وتوجّهوا مباشرة، وبشكل إفرادي، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة طالبين الاعتراف بهم كدولة مستقلة. مؤيدو الحدود المؤقتة لا يرون في ذلك أيّ سوء بل بالعكس: الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة معناه إيجاد حلّ عملي لدولة فلسطينية بحدود مؤقتة. بهذه الطريقة سيتمّ تسجيل سابقة:

إقامة دولة فلسطينية من دون حدود ثابتة ومن دون حلّ قضية اللاجئين ومن دون تقسيم القدس. في نظر العالم سوف يفقد النزاع من أهميته ويتحوّل من نزاع قومي إلى نزاع تقني على حدود. كذلك فإن العملية الأحادية الجانب من قبل الفلسطينيين تعطي الشرعية لعملية إسرائيلية مشابهة أساسها ترسيم حدود مؤقتة. وهذا وضع يعمل فيه الطرفان بطريقة أحادية الجانب ويوقرون بذلك حلاً مرحلياً.

من ناحية التطورات في الساحة الإقليمية هذه حقبة هي المثلى من أجل حل بحدود مؤقتة. الدول العربية مشغولة بقضايا الداخلية. مصر وسوريا اعتراهما الضعف. والسياسة الخارجية التركية الرامية للتقرب من إيران قد فشلت. وعلى هذه الخلفية من شأن العالم أن يؤيد ويدعم أيّبادرة إسرائيلية هي في جوهرها انسحاب جزئي من الأراضي [المحتلة].

غموض الحدود: دولة ثنائية القومية

المقاربة الرابعة لمسألة الحدود هي مقاربة الحدود الغامضة. وبناءً على هذه المقاربة نجد أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني هو نزاع إثني-قومي معقد وغير قابل للحلّ، ويستمرّ أكثر من مئة سنة. على الصعيد العملي نجد أن الاستيطان قد أوجد في الضفة الغربية وضعاً استيطانياً غير قابل للتراجع إلى الوراء، حيث الكتلتان الاستيطانيتان اليهودية والفلسطينية تتداخلان مع بعضهما البعض بصورة لا رجعة عنها. وتغيير الوضع غير ممكن من طريق الانقطاع، والتجمّع عند حدود أخرى مستحيل. وأيّ حكومة في إسرائيل لن يكون بوسعها إجلاء نصف مليون مستوطن يهودي منتشر في أحياء القدس ما وراء خطوط عام ١٩٦٧ وعشرات المستوطنات ما وراء الخطّ الأخضر، ومن بينها مستوطنات كبرى مثل بيتار عيليت ومعاليه أدوميم وأريئيل. والنتيجة الحتمية هي دولة ثنائية القومية. أنظر الصورة رقم ٤.

خلافاً للنزاعات مع دول عربية أخرى، لا يشكّل النزاع مع الفلسطينيين نزاعاً إقليمياً على رسم حدود. ففي جوهر النزاع تبرز قيم ورموز تاريخية، لا يبدي أيّ طرف من الطرفين أيّ استعداد للتنازل عنها. نقطة انطلاق الفلسطينيين ليست حدود عام ١٩٦٧ بل الواقع الذي ساد في المنطقة قبل العام ١٩٤٨. وبحسب قول الفلسطينيين ومؤيديهم في إسرائيل وفي الخارج، كان الاستيطان اليهودي منذ بدايته استيطاناً استعمارياً؛ وهذه الأمور تصحّ ليس فقط على المسارات التي حصلت عام ١٩٦٧، بل أيضاً المسارات التي حصلت قبل العام ١٩٤٨. وبناءً على رؤية الإسرائيليين، وخاصّة المعسكر القومي الذي يشمل متدينين قوميين وعلمانيين قوميين ومهاجرين من الاتحاد السوفياتي من ذوي التطلّع القومي، فإن كل الأراضي [أرض فلسطين] هي ملك لليهود. ووجهات النظر هذه تعمل ضدّ العودة إلى حدود عام ١٩٦٧. وبحسب قول يهودا شنهاف، فإن الذين يؤيّدون الاتفاق على أساس حدود العام ١٩٦٧ إنما يعبّرون عن رأيهم الخاصّ وعن أمنيّهم؛ وهم يتجاهلون تطلّعات الفلسطينيين وتطلّعات المستوطنين ومؤيديهم. إنهم يريدون العودة إلى "العصر الذهبي" الذي مضى وانتهى، وفيه تمّ وضع جدول الأعمال على أيدي مجموعة اجتماعية ذات توجه قومي-اشتراكي قد زال من الوجود.

بحسب رأي ميرون بنغستي، فإن الوضع الذي تشكّل عملياً هو دولة ثنائية القومية. وهذا الواقع هو نتيجة الطريق المسدود في المحادثات ما بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي رأيه أن هذه الدولة تخلّد الوضع الذي لم يبق للفلسطينيين معه أيّ احتمال لتطوير دولة ذات إقليم متواصل؛ والنظام الذي يطبع هذه الدولة هو نوع من التمييز العنصري (أبارتهايد) أو المعتقل العرقي، حيث النظام القائم يعطي الأفضلية والأولوية للمجموعة الإثنية-القومية الحاكمة. ومع مرور الوقت، قد تصل المتغيّرات الديموغرافية إلى العمل والتأثير من أجل إعادة صياغة النظام وطابعه نحو الطابع الأكثر ديمقراطية. والنتيجة ستكون قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية بين نهر الأردن والبحر المتوسط تحلّ محلّ الدولة القومية اليهودية.

قليلاً قليلاً يتزايد الإقرار لدى الفلسطينيين ولدى مجموعات في المجتمع الإسرائيلي بأن الدولة الثنائية القومية هي أمر حتمي ولا يمكن رده. إن فكرة الدولة الثنائية القومية رافقت الجمهور اليهودي في فلسطين ورافقه أيضاً في إسرائيل ما يقرب من مئة عام. وحتّى ما قبل إقامة الدولة، تمّ عرض هذه الفكرة من قبل بريث شالوم [حلف السلام]؛ وبعدها من قبل الاتحاد، على أيدي هاشوميرها شاعير [الحارس الفتى] وحزب بوغالي تسيون [عمّال صهيون]. منذ عام ١٩٦٧ طُرحت الفكرة من قبل مجموعة ما بعد صهيونية وأوساط قومية عربية في إسرائيل. التطوّرات المهمّة خلال السنوات الأخيرة هي أنه انضمت إلى هذه الأوساط من اليمين، من الليكود والمستوطنين. وهذه الأوساط توافق على ضرورة إعطاء العرب من سكّان الأراضي الجنسية وضّمّ كلّ أراضي الضفة الغربية إلى الدولة. هذا يشكّل تلاقي مواقف مهم، ويشهد على وجود تقاطع فكري بين مجموعتين هما على طرفي نقيض في الخارطة السياسية: ما بعد القوميين والقوميين الذين يؤمنون باستمرار الوضع القائم إقليمياً.

مؤيدو الحدود الغامضة بوسعهم أن يجدوا أساساً لمواقفهم في اكتشاف الطاقم الفلسطيني الذي طوّر أعضاؤه استراتيجية التوجّه إلى الأمم المتحدة لتحصيل اعتراف من طرف واحد بدولتهم. وبحسب رأي هذا الطاقم بأن عدم الاعتراف سيؤدّي إلى تفكّك السلطة الفلسطينية، ونقل المسؤولية عن المنطقة وأهلها إلى إسرائيل، وبالتالي إقامة الدولة الثنائية القومية.

حدود أرض إسرائيل الكاملة

بناءً على وجهة النظر هذه، ينبغي للمستوطنات اليهودية أن تنتشر على كامل أرض إسرائيل لأسباب أمنية ودينية. الحدّ الشرقي يجب أن يكون نهر الأردن والسلطة الفلسطينية يجب أن يجب تفكيكها. وبالنسبة للعرب الذين يعيشون في أرض يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، يجب التعامل معهم بثلاث طرق هي التالية:

ضمّ الأراضي إقليمياً إلى إسرائيل وإعطاء الهوية الإسرائيلية لسكانها، أو منحهم حكماً ذاتياً محلياً، أو ترحيلهم. المقاربة الأكثر رواجاً في هذه الأيام في صفوف هذا الجمهور هي مقاربة قيام كانتونات وصاحبها أفيغور ليرمان. وبناءً على هذه المقاربة، سيتمّتع الفلسطينيون في الجيوب المحاطة والمطوّقة بالمستوطنات اليهودية بحكم ذاتي محلي، وفي الانتخابات يصوّتون للأردن. أنظر الصورة رقم ٥. الذين ينتقدون هذه المقاربة يزعمون بأن هذه الصيغة هي بمثابة وصفة ناجعة لقيام دولة اضطهاد عنصري (أبارتهايد)، حيث تُقام في الدولة نفسها أنظمة مختلفة لمجموعات سكانية مختلفة. التطوّرات الأخيرة في الشرق الأوسط تدعم رأي مؤيدي إقامة أرض إسرائيل الكاملة. لقد أثبت الفلسطينيون بأنهم لن يعترفوا أبداً بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وهم يفضلون الحصول على اعتراف دولي في الأمم المتحدة من دون التفاوض مع إسرائيل. وهذا يشكّل شاهداً واضحاً على أنهم غير مستعدين للاعتراف بحقوق الشعب اليهودي في دولة قومية خاصّة به، مع استمرار نيتهم بالقضاء عليها من خلال الدعم الدولي الخارجي والقوّات المعادية من الداخل.

هذه الأنشطة مدعومة من قبل العالم العربي وكتلة كبيرة من الدول المعادية، أو أنها لا تفهم حقيقة الخداع الفلسطيني. وإزاء هذه المسارات يجب على إسرائيل أن تبقى في منطقة الضفة الغربية، أي يهودا والسامرة، مهد طفولة الشعب اليهودي. هذه المنطقة تتميز بالافتقار إلى القانون والشرطة والقضاء، والخروج منها قد يؤدّي إلى تهديد دولة إسرائيل. المتغيّرات في العالم العربي من شأنها أن تعزّز مكانة المتطرّفين، ولا يمكن استبعاد دخول جيش عربي معادٍ إلى المنطقة التي سيتمّ إخلاؤها بعد الانسحاب، ممّا يلحق الأذى البالغ بإسرائيل. والذي يخرج من غوش قطيف سيتلقّى الصواريخ في بئر السبع وأشكلون (عسقلان)، والذي يخرج من يهودا والسامرة سيتلقّى الصواريخ في تل أبيب والقدس.

إن فكرة أرض إسرائيل الكاملة ليست فكرة جديدة، بل هي رافقت الصهيونية منذ خطواتها الأولى. وآباء الصهيونية، مثل تيودور هرتسل وزئيف جابوتنسكي، أثبتوا في كتاباتهم خرائط تمتدّ في بعض الأحيان حتّى ما وراء حدود أرض إسرائيل الكاملة. كذلك، فإن الخريطة التي قدّمها الوفد الصهيوني إلى لجنة السلام في فرساي عام ١٩١٩ اقترحت حدوداً أوسع بكثير. إلّا أنه مع مرور السنين تفوّقت في صفوف القادة الصهاينة الفكرة العملية بأن الصهيونية لم تخرج إلى العالم من أجل تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، بل من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين. والاعتراف بوجود شعب آخر في المنطقة هو الذي أدّى إلى فكرة الفصل.

منذ تسلّم الليكود السلطة عام ١٩٧٧، وتعيين آرييل شارون كرئيس للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، تزايدت قوّة أولئك الذين يؤيّدون الاستيطان في كلّ أنحاء أرض إسرائيل. وتوقيع اتفاقي أوسلو لم يغيّر شيئاً في الوضع. ومنذ توقيع الاتفاق تزايد عدد السكّان اليهود في المناطق المحتلّة ثلاثة أضعاف. وامتناع الحكومة الإسرائيلية الحالية عن تجميد البناء في الأراضي [المحتلّة] يشهد على أن فكرة أرض إسرائيل الكاملة لا تزال تنبض في قلوب القادة، حتّى ولو في الخفاء. والذين يؤيّدونها علناً حالياً ويطالبون بالبقاء في كلّ أرجاء أرض إسرائيل التاريخية هم المنتمون إلى الأحزاب الدينية والقومية: "البيت القومي" و"الاتحاد القومي".

حلول المعضلة الجيوسياسية على قاعدة المقاربات القيمية المختلفة

المقاربات الخمس تعرض أربعة حلول مختلفة للمعضلة الجيوسياسية. إن مقارنة العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ تعرض حلاً من طريق المفاوضات والتعاون الاقتصادي والانطواء داخل حدود دائمة. ومقاربة الحدود القابلة للدفاع عنها والحدود المؤقتة تقترح حلاً بطريقة إدارة الصراع من طريق احتوائه وبناء حالة ردع بواسطة إيجاد منظومتي حدود أو الانكفاء إلى حدود مؤقتة. إن مقارنة الحدود الغامضة تقترح عملية تحويل الصراع من صراع على أرض إلى صراع على طابع الدولة الثنائية القومية وعلى طابع المؤسسات والمساحة المشتركة. إن مقارنة أرض إسرائيل الكاملة تقترح إنهاء الصراع بواسطة التحيّة أو التقييد أو الترحيل.

ما خلا هذه الفوارق من الممكن التعرّف إلى خيارين جيوسياسيين أساسيين يوفّران جوابين مختلفين على معضلة إسرائيل الجيوسياسية: الخيار الأول هو الانكفاء الإقليمي حتّى حدود ثابتة أو حدود مؤقتة. وبناءً على هذا الخيار، فإن الانكفاء نحو الحدود من شأنه أن يحصل على مراحل؛ أولاً إلى حدود يمكن الدفاع عنها، أو إلى حدود مؤقتة ومن ثمّ إلى حدود دولية متفق عليها. والخيار الثاني هو الانتشار الإقليمي. وبناءً على هذا الخيار، فإن المنطقة الواقعة بين النهر والبحر سوف تتحوّل إلى كيانية سياسية موحّدة؛ هذه المقاربة تدعمها أوساط دولية وما بعد قومية. وهذه الأوساط تؤيّد الحدود الغامضة من

منطلق الافتراض بأن نظام الحكم الذي سيسود في المنطقة المتشكّلة سوف يخدم أهدافها وهي: دولة قومية أو دولة ما بعد القومية.

الكلّ مقتنعون بأنهم يُحسنون القراءة في التاريخ وأنهم يتفهمون مبادئه واتجاهات تطوّره. وبناءً على هذا الفهم العقلاني والموضوعي، بوسعهم أن يشرحوا لماذا الحلّ الذي يقترحونه للمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية هو الحلّ الذي لا يمكن الهروب منه لأسباب أخلاقية وتقدّمية. فالعالم اليوم غير مستعدٍ لتقبّل الاستعمار، وهو يؤمن بالحريّات وحقوق الإنسان، وينظر إلى مواصلة الاحتلال كظاهرة قد عفا عليها الزمن وغير مقبولة على الصعيدين السياسي والأخلاقي.

إن حلّ الحدود القابلة للدفاع عنها لا يمكن رفضه بدافع احتياجات الأمن القومي. إن العالم هو مكان مخيف وفوضوي. ولذلك، فمن دون قوّة ومن دون عمق استراتيجي، فإن إسرائيل قد تختفي من الوجود. وحلّ الحدود المؤقتة هو حلّ معقول بسبب التهديد الديموغرافي القومي. وإذا لم تدخل إسرائيل في حدود مؤقتة، فإنها ستكفّ عن أن تتشكّل دولة قومية للشعب اليهودي ذات صبغة ديمقراطية. إن حلّ الحدود الغاضمة هو حل لا مفرّ منه بسبب التعقيدات التاريخية-الجغرافية التي يعاني منها الشعبان. وضمن هذه الظروف لا يوجد أيّ أمل لحلّ يرتكز على الفصل الإقليمي والانكفاء ضمن حدود من نوع ما. إن حلّ أرض إسرائيل الكاملة هو أيضاً حلّ لا مفرّ منه بسبب الاعتبارات الأمنية والإرث التاريخي والوعد الإلهي.

إن مقاربات كهذه بوسعها أن تنزلق بسهولة نحو الواقعية الساذجة. إن كلّ مجموعة مقتنعة بأنها تفهم الوضع أفضل من سواها وأن الحلّ الذي تقترحه هو الأجدى والأجدر. والنتيجة هي عدم القدرة على إدارة حوار خارج المواقف السياسية وعبر تجاهل القوى الأخرى التي من شأنها أن تصوغ حلّ المعضلة الجيوسياسية. على هذه الخلفيّة يمكن أن تتطوّر صراعات ونضالات حادّة داخل المجتمع الإسرائيلي بسبب إحياءات ثقافية ورموز مختلفة تتعلّق بخيارات فهم الواقع. إن قراءة الواقع تتميّز بعدم الانفتاح وعدم إدراك أنشطة القوى المختلفة وعدم ملاحظة أن القوى نفسها من شأنها ضمن ظروف معيّنة أن تتصرّف بطرق متعدّدة. إن الميل الذي يطبع الواقعية الساذجة هو نحو العمل على فرض قراءة واحدة ووحيدة على الواقع واعتبارها بأنها الأنسب والأصلح.

القوى الدافعة

الأيديولوجيا والقيم تؤدّي دوراً لا بأس به في صناعة التاريخ. وكذلك، فللقيم والمصالح المختلفة التي توجّه الخرائط الجيوسياسية المتعدّدة أهمّية كبيرة. لكن، إلى جنبها تتحرّك قوى إضافية أخرى لا بدّ من إبداء الرأي فيها. والأبحاث التي أجريت في هذا العدد تكشف عن وجود عدّة قوى تنشط على مستويات وأصعدة

جغرافية مختلفة: محلياً وإقليمياً ودولياً. وهذه القوى هي التي تحدّد في آخر المطاف أيّاً من الحلول المقترحة للمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية هو الذي سيُعمد ويُطبّق في آخر المطاف. على الصعيد المحلي، القوى هي: الحكومة، والقيادات والائتلافات والنخب الاجتماعية الصانعة للرأي العام، والمجتمع المدني الذي يضمّ منظمات ومجموعات تؤيّد مسار السلام أو تعارضه. ومن بين هذه العوامل تقوم الزعامة والقيادة بدور بارز جداً. ويجب على هذه القيادة، أن تأخذ بالحسبان التطوّرات الإقليمية وأن تدرس الأفضليات الداخلية وأن توجد التوازن ما بينها. يجب على القيادة، أن تتخذ قرارات وأن تتفّذها. ومن دون قدرة الزعامة، من شأن الأمور أن تتحدّد من قبل متطرّفين يعارضون الاتفاق ويعملون على إفشاله.

الأطراف الأكثر أهميّة التي صاغت على مدى فترة طويلة طابع حلّ النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني كانت الحكومة الإسرائيلية وحكومة السلطة الفلسطينية وحكومة حماس. الربيع العربي عزّز كثيراً من أهميّة المجتمع المدني، وأثبت بأن بوسعه أن يسقط أنظمة؛ إلاّ أن إسقاط الحكام المتسلّطين هو مجرد مرحلة أولى في عملية العبور، وليس من الواضح مطلقاً ما هو النظام الذي سيتبلور فيما بعد، وإلى أيّ مدى سيكون نظاماً ديموقراطياً بوسعه أن يساعد في حلّ النزاع. إن التعاضد السياسي للحركات الإسلامية في تونس ومصر يُلقي ظلاً ثقيلاً على إمكانية إقامة نظام ديموقراطي في هذه الدول.

على المستوى الإقليمي، تجري في الشرق الأوسط متغيّرات جوهرية. أحلاف قديمة، مثل الحلف بين إسرائيل وتركيا، تتفكّك، والحلف بين إيران وسوريا يقف على كفّ عفريت. دول في الشرق الأوسط تسعى إلى زيادة أهمّيتها الاستراتيجية بواسطة سباق التسلّح ووسائل دبلوماسية واقتصادية. وفي هذا السياق يجب الانتباه إلى زيادة قوّة تركيا والائتلاف الذي تسعى إلى تكوينه من خلال عزل إسرائيل؛ وأيضاً إلى الائتلاف الذي يتمّ نسجه بين إيران والعراق. مصر تتحا إلى هامش ثانوي من ناحية أهمّيتها كلاعب استراتيجي إقليمي بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي تغرق فيها. في الشرق الأوسط تتجدّد العداوات بين السنّة والشيعة، والبحرين هي نموذج عن ذلك. القوّة الإسلامية في المنطقة تتعزّز، ويُطرح السؤال: هل سيتشكّل ائتلاف إقليمي إسلامي أو عربي، وكيف بوسع هذا الأمر أن يؤثّر على مواقف إسرائيل بشأن حدودها.

على الصعيد العالمي: يلاحظ وجود انحدار في قوّة روسيا والولايات المتحدة. وهاتان الدولتان العظميان كانتا تشكّلان عاملاً مهماً في استقرار المنطقة في الماضي. إن انخفاض قوّتهما يولّد فراغاً إقليمياً، يستدعي بدوره دخول دول عظمى جديدة، مثل الهند والصين. روسيا تتطلّع إلى استعادة تعزيز قوّتها ومكانتها في المنطقة. والولايات المتحدة تواصل دعمها لإسرائيل؛ إلاّ أن هذا الدعم يؤدي مكانتها في المنطقة. وهي والدول الأخرى الممثلة في اللجنة الرباعية الدولية: الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، كلّها ضالعة أيضاً في أعمال مساعدة السلطة الفلسطينية. وإلى جانب كلّ هذه الأمور تأتي

تأثيرات مسارات العولمة التي تصدّر إلى المنطقة أفكاراً جديدة وتكنولوجيات حديثة من شأنها أن تحدث تغييرات سياسية دراماتيكية.

هذه التطوّرات التاريخية تتميّز بمستوى عالٍ من عدم الوضوح، لناحية نشاط القوى الدافعة على مختلف المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية) وطبيعة تأثيرها. على مدى فترة زمنية طويلة كانت أهمّية ووزن القوى الدافعة والمحرّضة على المستوى المحليّ كبيرة جداً. وحرب الاستقلال [١٩٤٨] وحرب الأيام الستة [١٩٦٧]، واتفاقات أوسلو، واتفاقات السلام مع مصر والأردن، والانسحاب من سيناء، وإقامة جدار الفصل كلّها جميعاً كانت بمثابة ثمرة من ثمار مبادرة من قبل قيادة محليّة، أو أنها وليدة مبادرة ثنائية الجانب.

حالياً، يظهر بأن المرحلة التي يرسم فيها الأفرقاء المحليون بصورة مهيمنة الواقع الجيوسياسي، قد وصلت إلى نهايتها، ورقّاص الساعة يميل من المستوى المحليّ إلى المستويين الإقليمي والدولي. أسباب ذلك كلّها هو ضعف القيادة المحليّة وتصاعد الصراعات بين الدول العظمى والدول الإقليمية. إن انهيار النظام الجيوسياسي القديم في الشرق الأوسط، الذي كان في حلبة توازن القوى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والدول لحليفة لهما، قد فتح المنطقة أمام لاعبين دوليين جدد. وسباق إيران نحو امتلاك سلاح نووي، وصعود تركيا إلى مكانة دولة كبرى قائمة في الشرق الأوسط، والصراع بين السنة والشيعية، كلّها أمور تعزّز تأثير التطوّرات الإقليمية على عملية اتخاذ القرار في إسرائيل. كذلك، فإن الانقلابات والتوازن في دول شمالي أفريقيا وقسم من دول الشرق الأوسط إنما تنذر بمجيء حقبة طويلة من عدم الاستقرار. وإزاء هذه الظروف من الصعب التفكير بأن القيادة المحليّة في إسرائيل والسلطة الفلسطينية سيكون بوسعهما اتخاذ قرارات بعيدة المدى مع تجاهل هذه التطوّرات الواسعة النطاق. والأمر الذي يبدو أكثر معقولة هو أنهما سوف يتأثرا إلى حدٍ بعيد ممّا ستقوم به الدول الدافعة على مستوى الدول العظمى وممّا ستفعله القوى الإقليمية والمسارات الداخلية التي تجتاح العالم العربي. وهذا يعني أن مواجهة المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية ستستوجب استعداداً لمواجهة مسارات تتجاوز الحدود الإقليمية، وتتطلّب تفكيراً استراتيجياً جديداً يتناسب مع التطوّرات العالمية والإقليمية على حدٍ سواء.

الصعيد العالمي: في الماضي كان الشرق الأوسط منطقة ماصّة للصدمات. وصحيحٌ أنه انطبع بالانقسام والنزاعات، ودارت فيه حروب كثيرة، إلاّ أنه خلال فترة الحرب الباردة أكملها تمّت المحافظة على عدم الاستقرار هذا ضمن إطار حدّته الدول العظمى لحلفائها الإقليميين؛ الدخول إلى سيناء أثناء حرب الاستقلال [١٩٤٨] أو عملية السويس عام ١٩٥٦ انتهت في أعقاب تهديد أمريكي. ومن الصعب أيضاً تصوّر حصول غزو العراق للكويت في أيام الحرب الباردة.

تلك الحقبة وصلت إلى نهايتها في أعقاب تفكّك الاتحاد السوفياتي وانخفاض قوّة الولايات المتحدة. لكن، هذا لا يعني أن الدول العظمى قد تخلّت عن المنطقة. وعلى الرّغم من كلّ التغيّرات، لا يزال الشرق الأوسط منطقة ذات أهمّية اقتصادية عالية جداً. ففي هذه المنطقة يتجمّع ثلثا احتياطي النفط العالمي

وهي تضم أيضاً طرق مواصلات برّية وبحرية ذات أهمّية استراتيجية. واحتياطيات الغاز الطبيعي التي اكتشفت مؤخراً في المنطقة من شأنها أن تشكّل عامل جذب من الناحيتين الاقتصادية والجيوسياسية، ولذلك من الممكن الافتراض بأن الدول العظمى حتّى في المستقبل ستكون معنيّة بالمنطقة وضالعة في أحداثها، وهي ستحاول إملاء أطر عمل لحلفائها. الولايات المتحدة لها مصالح اقتصادية واستراتيجية بالغة الأهمّية، وروسيا تحاول ترميم وتحسين موقعها الجيوسياسي في المنطقة وتوسيع مناطق نفوذها. كذلك الاتحاد الأوروبي يحاول القيام بدور الطرف الساعي للاستقرار؛ والصين لا تزال أيضاً حتّى الآن في حالة انتظار، مع محاولة تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من أجل الاستحواذ على الموارد الضرورية لمواصلة نموّها الاقتصادي. الصورة رقم ٦ تعرض القوى الدولية المركزية التي تتنافس على مواقع جيوسراتيجية في المنطقة وعلى الموارد الاقتصادية.

الولايات المتحدة: إن انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ قد فتح فصلاً جديداً في تاريخ المنطقة. وحتّى اللحظة كان يبدو أنه قد تشكّل نظام عالمي جديد: عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وأنه قد اقتربت فعلاً "نهاية التاريخ". إن نجاح الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ التي شكّلت في أثنائها ائتلافاً ضمّ دولاً عربية، قد أسّس لفترة وجيزة لهذا النظام. إلّا أن تورّط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣ قد أثبت بأن النظام الجديد الذي تشكّل كان سريع العطب وقصير الأجل. والمسارات الحالية في الشرق الأوسط تشهد على انخفاض قوّة الولايات المتحدة. وقد تضافرت عدّة عوامل للتسبّب بهذا الانخفاض: الاستياء لدى الدول العربية من الولايات المتحدة بسبب تدخلها في العراق وبسبب دعمها وتأييدها المتواصل لإسرائيل، تفكّك الحلف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل الذي أتاح للولايات المتحدة الاستعانة بمحور داعم، وتغيّر السلطة في مصر، التي كانت حتّى السنوات الأخيرة ضمن الدول الحليفة للولايات المتحدة. إن انسحاب القوّة الأمريكية من العراق من شأنه أن يؤدّي إلى ارتباط ما بين إيران والشيعية المسيطرين في العراق؛ وبهذا تتحوّل إيران إلى قوّة إقليمية بالغة الفعالية. وأخيراً عدم القدرة على الانتصار في الحرب في أفغانستان والنزاع في باكستان. سياسة التصالح مع العالم العربي والإسلامي، التي انتهجها الرئيس أوباما لم تحقّق النتائج المرجوة منها والتخلّي عن الرئيس المصري حسني مبارك فُسّر في الممالك والإمارات على أنه شهادة على عدم إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة أثناء الأزمات. والقوى الديمقراطية التي أزهرت في سياق الربيع العربي لم تتركّ الولايات المتحدة بالأوصاف المنشودة، وواصلت التحفّظ منها. وشعبية الولايات المتحدة في الشارع العربي وقدرتها على التأثير على ما يحصل في مصر قد تضاءلت جدّاً. وصعود أحزاب إسلامية إلى السلطة في تونس ومصر من شأنه أن يلحق الأذى على المدى البعيد بمنحى التقارب بين الولايات المتحدة ودول المنطقة. الولايات المتحدة فقدت أيضاً تأثيرها على السلطة الفلسطينية الأمر الذي تجلّى بوضوح في عدم قدرتها على إيقاف التوجّه الفلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي في نهاية العام ٢٠١١

للحصول على اعتراف من طرف واحد. كذلك، فإن قدرتها على التأثير على إسرائيل بالنسبة لكل ما يتعلّق بتجميد البناء في المستوطنات قد ظهرت ضعيفة جداً.

إن انخفاض قوّة الولايات المتحدة ينبع أيضاً من مسارات أكثر عمقاً، مصدرها الأزمة الاقتصادية-السياسية العميقة التي يبرز تحت ضغطها الاقتصاد الأمريكي. والتجليات الواضحة لكلّ هذه المآزق تظهر في نسب البطالة العالية والدين الحكومي الذي لم يسبق له مثيل وعدم القدرة على بلورة سياسة اقتصادية طويلة للأجل تقبل بها الإدارة والكونغرس. إزاء هذه المعطيات من الصعب توقّع حصول تدخّل أمريكي واسع النطاق في مزيد من الدول في الشرق الأوسط. إن خروج الأمريكيين من العراق وأفغانستان والسياسة التي تنتهجها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بشأن نقل لبّ النشاط الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري نحو جنوب شرق آسيا، إنّما يدلّ على تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط. وإلى جانب هذه العوامل نجد ثلاث نقاط عجز أخرى لدى الأمريكيين، وهي: العجز عن تخصيص موارد للمحافظة على السيطرة على المنطقة، والعجز عن الالتزام الأيديولوجي والعجز في القيادة. والنتيجة هي انتهاج سياسة ردّ فعل لا تقوم على أساس رؤية واضحة، ونشاط غير مركّز وغير فعّال. وإزاء ضعف الولايات المتحدة يلاحظ وجود ارتفاع في قوّة الدول العظمى الاقتصادية الجديدة وهي: الصين والهند، التي بفضلها حيل دون وقوع أزمة اقتصادية عالمية أكثر عمقاً وتحدّراً. وكذلك، فإن المسارات الديموغرافية والاقتصادية العالمية تدلّ وتؤشّر على انتقال مركز الثقل الديموغرافي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق.

ضمن هذه الشبكة العالمية تبلورت منذ حرب الأيام الستة منظومة علاقات خاصّة بين إسرائيل والولايات المتحدة، تتميّز بالعلاقات الوديّة والثقة والتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي. وهذه المنظومة لا تركز فقط على المصالح المشتركة: كبح الاتحاد السوفياتي (في الماضي) وروسيا (في الحاضر) وحلفائها من الدول العربية في المنطقة، بل أيضاً على القيم المشتركة. والأدبيات المشتركة ما بين الدولتين نوّهت وتتوّه بالتشابه بين الدولتين، إن من تحيث تكوينهما في الماضي أو من حيث الرسالة التي يحملانها للمستقبل. خطوط التشابه هذه ارتكزت على الاستيطان الطلائعي في أرض موحشة ومعادية، وعلى النضال الصعب بوجه الطبيعة والسكّان المحليين المعادين، وبناء مجتمع حديث، أخلاقي ومتطور، ومبني على أسس ديموقراطية. في المجتمعين تسود وجهات نظر قوية بشأن كونهما في مجتمعين مميّزين يحملان في أيديهما مهمة صعبة. إن الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والشماتة التي شاعت في العالم العربي بشكل فاضح، قد أدّت إلى توطيد العلاقة الخاصّة بين المجتمعين وإلى زيادة حجم الدعم من قبل الشعب الأمريكي لإسرائيل. إن وجود جالية يهودية كبرى في الولايات المتحدة ضالعة حتّى الأعماق في المسارات السياسية، إنّما يشكّل عاملاً إضافياً وبالغ الأهمية في توطيد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

رئاسة بارك أوباما تمتاز بمنظومة علاقات معقدة مع إسرائيل، جوهرها استمرار الدعم لأمن إسرائيل، بما في ذلك تفهم السياسة النووية الإسرائيلية، والعمل ضد الإرهاب، وعدم الاعتراف بسلطة حماس في غزة، ودعم المطالبة الإسرائيلية لحركة حماس بالاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي إلى جانب كل هذا تبرز أيضاً بعض الخلافات القاسية في وجهات النظر والتي لا يمكن تجاهلها. الإدارة الأمريكية على مرّ الزمن أيدت بصورة دائمة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل وشجبت وأدانت أكثر من مرة مواصلة الاستيطان اليهودي في أراضي الضفة الغربية. ومن هذه الزاوية لا تُعتبر سياسة أوباما أمراً شاذاً. والرئيس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون قد عرضا على رئيس الحكومة الإسرائيلية دفع تعويضات سخية مقابل تجميد مؤقت للبناء في المستوطنات، ولكن رئيس الحكومة نتيا هو رفض قبل هذا الطلب.

جنور الخلاف هي في الواقع أكثر عمقاً: فالإدارة الأمريكية ترى بأن حلّ النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني يمكن أن يشكّل حجر زاوية في إحداث تغيير جيوسياسي جوهري في الشرق الأوسط. إنه سينفخ الروح في السلطة الفلسطينية ويعزز قوة الدول المعتدلة في الشرق الأوسط، وبالتالي يؤدي إلى عزلة إيران والمنظمات الإرهابية التي تدعمها. وفي رأي الإدارة الأمريكية أن مثل هذه التطورات تتناسب في الواقع مع المصالح الإسرائيلية. كما وأن أيّ تسوية إسرائيلية-فلسطينية سوف تخفّف من الحقد والاستياء ضدّ الولايات المتحدة وتُسهّم في تحسين موقع ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. في مقابل ذلك، ترى الإدارة الإسرائيلية بأن عدم كبح السباق الإيراني للتسلّح بسلاح نووي من شأنه أن يقلّل احتمالات السلام ويضعف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ولاسيما التأثير على سوريا ولبنان وحماس. هذا الخلاف أدّى إلى وضع النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في زاوية منخفضة من جدول الأعمال الأمريكي، الأمر الذي أدّى إلى حالة يأس وانكفاء عن الموضوع.

على خلفيّة هذا الخلاف توتّرت العلاقات ما بين رئيس الحكومة والرئيس الأمريكي ووزير خارجيته. وهذه العلاقات المتوتّرة سكنت قليلاً مع بداية المعركة الانتخابية الرئاسية في أمريكا وحاجة الرئيس أوباما المتزايدة إلى دعم الجالية اليهودية. إلا أن التناقض ما بين إسرائيل والولايات المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية يبرز في وقت كتابة هذه السطور أكثر من أيّ وقت آخر. على هذه الخلفيّة سنربط النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وخصوصاً قضية الحدود، مع مسألة منظومة العلاقات مع الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة. المماثلة الإسرائيلية بخصوص الموضوع الفلسطيني تثير ضجّة في أوساط الإدارة الأمريكية؛ وكذلك مسألة ما إذا كانت إسرائيل ثروة أم عبء ثقلاً على كاهل هذه الإدارة.

إسرائيل التي استندت في الماضي إلى تأييد غربي سوف تضطرّ إلى أن تهَيء نفسها لمواجهة المتغيّرات العالمية؛ بل أن تهَيء نفسها لمنظومة علاقات دولية جديدة. وهي ستضطرّ إلى أن تتابع عن كثب النشاط الجيوسياسي للولايات المتحدة وأن تستوضح إلى أيّ مدى ستكون الولايات المتحدة على استعداد لأن تواصل الاستثمار في الشرق الأوسط إزاء التحدّيات الجديدة في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط

الهادئ. على المدى البعيد، لا بدّ من الانتباه أيضاً للتغيّرات الديموغرافية الحاصلة في الولايات المتحدة، بما في ذلك ارتفاع نسبة السكّان البيض الذين لا يوجد لديهم التزام كبير بالقيم المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

يجب على إسرائيل أن تنتبه إلى البيئة الاستراتيجية الأوسع أيضاً: هل لا يزال ثمة حاجة أو ضرورة للحلف الخاصّ مع إسرائيل في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي؟ وهل هذا الحلف يخدم أو يضرّ مسألة النضال ضد إيران؟ ثمّ أليس من الأفضل للولايات المتحدة أن تعزّز علاقاتها بإيران وتركيا حتّى لو أدّى ذلك إلى إلحاق الأذى بالعلاقات مع إسرائيل؟

في عصرٍ تحصل فيه في الشرق الأوسط تحولات سياسية وإقليمية، من المفضّل تخصيص مساحة كبيرة من الاهتمام للمصالح الجيوسياسية وعدم الاكتفاء بالاستناد إلى القيم والثقافة المشتركة التي تتمّ ترجمتها من طريق العلاقات المميّزة. إن أحداً لن يستطيع أن يضمن بأن العلاقات الخاصّة التي كانت في الماضي لن يتمّ استبدالها بمصالح ملموسة باردة وموضوعية للمستقبل.

عودة روسيا المحتملة كقوة جيوسياسية

الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت روسيا والعلاقات مع الغرب ومع الديمقراطية البرلمانية التي ميّزت حقبة الرئيس بوريس يلتسين، تغيّرت منذ صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، والذي اعتمد المركزية السياسية والإصلاح الاقتصادي، خصوصاً عبر الاعتماد على مصادر الطاقة والمواجهة مع الغرب والتطلّع بشكل واضح وصريح نحو إعادة ترميم وبناء مكانة روسيا الجيوسياسية في أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط.

إن الجيوبوليتك الروسي الذي ميّز حقبة ولاية بوتين-مدفيديف يتميّز بميزتين أساسيتين: الميّزة الوطنية للدفاع البراغماتي عن الحدود وعن أمن الدولة، والميزة العالمية والإقليمية الخاصّة بتطوير مكانة روسيا كحضارة مركزية في المنطقة الأوروآسيوية والتي توجد التوازن والتنسيق ما بين الوسط والغرب وبين المسيحية والإسلام. إن الميزة الإقليمية والدولية القائمة على المكانة الجيوستراتيجية لروسيا وعلى قوتها العسكرية الفائقة وعلى مفاهيم وقيم أيديولوجية-ثقافية، إنما ترمي إلى زعزعة مفهوم أحادية القطبية في الجيوبوليتك العالمي واستبداله بمفهوم التعدّدية القطبية، وذلك سعياً وراء تحقيق توازن عالمي بين القوى. والتعبير العملي عن هذا المفهوم هو الرغبة في إعادة تأسيس وبناء مناطق النفوذ والسيطرة الروسية في مناطق كانت في الماضي جزءاً من الإمبراطورية السوفياتية. بحكم الطبيعة الخاصّة يتميّز الجيوبوليتك الروسي بالاحتكاك مع الغرب، وخاصّة الولايات المتحدة. وهذا الاحتكاك يبرز بشكل خاصّ في المعارضة الروسية الشديدة لتوسّع حلف شمال الأطلسي باتجاه ما تعتبره روسيا بأنه حديقته الخلفيّة: أوكرانيا في الغرب وجورجيا في الجنوب. ثمة تنافس شديد أيضاً يحصل ما بين جمهوريات وسط آسيا التي كانت في الماضي جزءاً من الاتحاد السوفياتي؛ وفي الشرق الأوسط يتجلّى الاحتكاك مع الغرب في

الدعم الذي تقدّمه روسيا إلى المحور الراديكالي بزعماء إيران وتأييد سوريا، بالرغم من القمع الوحشي الذي يمارسه النظام إزاء مواطني الدولة وتأييد منظمة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة إرهابية.

سياسة إعادة البناء " التي انتهجها الرئيس أوباما إنما رمت إلى خفض حدّة الصراع الجيوسياسي، من طريق الاستجابة المحدودة للطموحات والتطلّعات الروسية، بما في ذلك تخلي الولايات المتحدة عن نصب صواريخ اعتراضية في شرق أوروبا وتوقيع اتفاقية تقليص السلاح الاستراتيجي والاعتراف بالمكانة الخاصّة لروسيا في مناطق الاتحاد السوفياتي القديم، بما في ذلك التخلي عن توسيع الناتو باتجاه هذه المناطق، وإشراك روسيا في أنشطة دولية جنباً لجنب مع دول غربية؛ ومن ضمن ذلك المشاركة في مسار السلام في الشرق الأوسط وإشراكها في مشاريع للناتو. في المقابل، عرض على روسيا الانضمام إلى نظام العقوبات المفروض على إيران والعمل إلى جانب الولايات المتحدة والناتو ضدّ الجهات الإسلامية الراديكالية.

على هذه الخلفية بوسعنا ملاحظة وجود اتجاهات متعارضة في الجيوبوليتيك الروسي. فمن ناحية، يلاحظ وجود سعي لإيجاد تسويات جديدة من خلال مشاركة جزئية في نظام العقوبات ضدّ إيران وملاحظة وجود احتمالات التقارب من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ومن ناحية أخرى، تسعى روسيا إلى عقد حلف مع إيران للحدّ من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. والارتباط بإيران لا يعني بالضرورة إقامة حلف استراتيجي بين الطرفين، بل إيجاد نوع من التعاون القائم على نسبة غير قليلة من الشكّ والانتباه المتبادل. وهذا كلّه يعود إلى أن لدى روسيا حساسية مفرطة إزاء تشكّل محور إسلامي راديكالي يمتلك القدرة النووية التي تهدّد حدودها الجنوبية. وروسيا لديها حساسية أيضاً إزاء مكانتها الدولية كدولة خاضعة لاتفاقات دولية وكدولة تسعى للتقارب من الغرب. وضمن هذه الظروف تبدو العودة إلى أجواء الحرب الباردة غير معقولة، لكنّ الاحتكاكات الإقليمية ستكون ممكنة بالتأكيد. ما من شكّ في أن روسيا ستعمل من أجل تعزيز مكانتها الجيوسياسية في جنوب آسيا والشرق الأوسط؛ والحرب في جورجيا عام ٢٠٠٨ إنما تشكّل شاهداً واضحاً على هذا التوجّه.

الدولة الثانية التي يجب أخذها بالحسبان هي الصين. فللصين مصالح بالغة الأهميّة لناحية ضمان التزوّد بالطاقة من المنطقة، وهي مرشّحة للانضمام إلى روسيا في بذل الجهد لتشكيل قوّة تكبح الولايات المتحدة في المنطقة.

الاتجاهات الثنائية القيمة في جيوبوليتيك روسيا تظهر أيضاً في العلاقة إزاء إسرائيل. إن روسيا تكبح أيّ محاولة لإيقاف مشروع إيران النووي، وهي تعارض إدانة إيران في مجلس الأمن. كما تعارض زيادة حدّة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

توجد بعض الشركات الروسية التي تساعد في بناء المفاعل الإيراني في بوشهر. وروسيا تدعم أيضاً دبلوماسياً وعسكرياً الدول العربية التي هي في حالة نزاع مع إسرائيل، وهي تسلّم أسلحة متطورة إلى سوريا، قسم منها يجد طريقه إلى حزب الله. وهي أيضاً اعترفت بسلطة حماس في قطاع غزة على الرغم من أن هذه المنظمة معتبرة من قبل إسرائيل والدول الغربية بأنها منظمة إرهابية. من ناحية أخرى، يوجد في إسرائيل أكثر من مليون نسمة يتحدثون اللغة الروسية، الأمر الذي يؤدي إلى توطيد العلاقات الثقافية بين الدولتين. روسيا تقيم تعاوناً استراتيجياً مع إسرائيل لِناحية أبحاث الفضاء، والعلاقات التجارية بين الدولتين قد توطدت جداً في السنوات الأخيرة.

هذه التوجّهات المتناقضة تثير الحيرة بالنسبة للسياسة الروسية عموماً وإزاء إسرائيل خصوصاً. فهل روسيا تتّجه بإيحاء من حلم جيوسياسي إمبريالي قيصري أو بولشفيكي أم أنها تسير في اتجاه براغماتي؟ هل التدخّل الروسي إقليمياً يأخذ بالحسبان المصالح الإسرائيلية أم أنه يعاديهما؟ هل يوجد ثمة قرار لدى أصحاب القرار الروس، أم أن المسائل لا تزال قيد الاختلاف إزاء التجاذبات الكثيرة بين أصحاب القرار؟ إن عدم الوضوح الذي يلفّ هذه التساؤلات معناه أن نشاط روسيا في المنطقة الإقليمية بوسعه أن يُفضي إلى اتجاهات مختلفة ومتناقضة.

الاتحاد الأوروبي

مسار برشلونة، الذي ابتدأ عام ١٩٩٥، بشّر بافتتاح علاقة اقتصادية واجتماعية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمالي أفريقيا ودول شرق البحر المتوسط. وهذا المسار تواصل مع "اتفاقات الجوار" التي وقّعت بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. وبواسطة هذه الاتفاقات يعمل الاتحاد من أجل تقدّم واستقرار المنطقة من طريق الإصلاحات السياسية، وفي مقدّمتها تطبيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتعاون الاجتماعي والثقافي. الوثيقة التي وضعها الاتحاد عام ٢٠١١ تحت عنوان "جواب جديد على بيئة متغيرة" تؤكد على أن الاتحاد لا يسعى فقط إلى علاقة مع الدول؛ بل يسعى أيضاً إلى إيجاد شراكة حتّى مع المجتمع المدني بهدف تعميق الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان. وإلى جانب ذلك، لم تتنازل دول الاتحاد عن خيار التدخّل العسكري في الشرق الأوسط لاسيما عندما يكون هذا الأمر يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وهذا الأمر برز بشكلٍ خاصّ في التدخّل الفرنسي لإسقاط نظام القذافي في ليبيا. إلا أن التأثير الفعّال للاتحاد تقف بوجهه الأزمة الاقتصادية العميقة التي اجتاحت دوله.

نظرة وتعامل الأوروبي إزاء إسرائيل تقوم على التردّد والازدواجية: فالى جانب التصريحات عن توطيد العلاقات والمساهمة في مسار السلام، نجد الاتحاد الأوروبي يتّهم إسرائيل بالتسبّب بعدم التقدّم في حلّ النزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني وقد شجب الاتحاد مرّات عدّة إسرائيل بسبب مواصلتها البناء في المستوطنات وبسبب ما تقوم به في القدس الشرقية؛ وبالتالي جمّد عملية تحسين العلاقات معها. إلا أن

الاتحاد الأوروبي لا يشكّل كتلة مترابطة واحدة، وفيه مواقف مختلفة تجاه إسرائيل. لكن، حتّى ألمانيا، التي أيّدت إسرائيل بصورة تقليدية، بدأت بانتقاد سياسة الحكومة الإسرائيلية علناً فيما يخصّ الفلسطينيين. إتجاهات انتقاد إسرائيل في الاتحاد الأوروبي، وخاصة في دول غرب أوروبا، تتعرّز في أعقاب التغيرات الديموغرافية التي تحصل فيها. ففي السنوات الأخيرة سجّل ارتفاع حادّ في وزن أهميّة المسلمين في دول الاتحاد. وهذا التغيير ملموس بنسبة ملحوظة بشكل خاصّ في فرنسا وألمانيا، ومن شأنه أن يؤدّي إلى تغييرات مهمّة في التعاطي السياسي مع إسرائيل. وفي هذا السياق يجب الأخذ بالحسبان إمكانية حصول انقسامات متزايدة داخل أوروبا الغربية بين أحزاب اليمين التي تعارض الهجرة الإسلامية وأحزاب الوسط واليسار. وعلى ضوء هذا الصراع من شأن إسرائيل أن تحظى بدعم قويّ من أحزاب اليمين بالرغم من توجهاتها اللاسامية؛ وهي منذ الآن تعلن أن يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ملكٌ لإسرائيل. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لدغت في الماضي أثناء حرب الأيام الستة ١٩٦٧ وحرب عام ١٩٧٣ من سياسة الاتحاد الأوروبي إزاءها. ولذلك، فهي تميل إلى اعتماد موقف الشكّ والشبهة إزاء توجهات دول الاتحاد وقدرتها على أن تقوم بدور الوسيط النزاه في النزاع.

حلف شمال الأطلسي (الناطو)

المشاركة العسكرية بين دول أوروبا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حسبما تتجلّى في حلف النااتو، ستواصل أداء وظيفة بارزة في الشرق الأوسط، حتّى وإن حصلت بين الشركاء نقاشات ومشاحنات، مثلما يحصل مثلاً حول الملف النووي الإيراني. وعلى الرغم من انخفاض قوّة الولايات المتحدة، إلّا أن من شأنها أن تستمرّ بالمحافظة على وجودها وتأثيرها في المنطقة بهدف حماية مصالحها المختلفة فيها: مصادر الطاقة، والممرّات المائية والمناطق ذات الأهميّة الاستراتيجية وضمان أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب. إن قوّة الولايات المتحدة في المنطقة قد تمّ إثباتها بشكل واضح من خلال تدخل الرئيس أوباما لإنقاذ الطاقم الإسرائيلي في السفارة الإسرائيلية التي هُوّجت من قبل جمهور هائج في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي التهديد الأمريكي الموجّه لإيران بصدد إقفال مضيق هرمز. من المحتمل أن يتقلّص الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط إلى حدّ ما، لأسباب منها صعود قوى إقليمية ذات قدرة، وتسعى لإثبات وجودها الاستراتيجي في المنطقة، إلّا أن الولايات المتحدة لا تزال تشكّل قوّة مركزية في المنطقة.

المغازي الجيوسياسية في نظر إسرائيل

المشكلة الجيوسياسية الأساسية التي ستواجهها إسرائيل عندما ستتخصّص خارطة حدودها المستقبلية إنما تكمن في مكانة الولايات المتحدة في المنطقة وقدرتها على ضمان وتكفّل الاتفاقات التي ستوقّعها إسرائيل. إن ضعف الولايات المتحدة من شأنه أن يزيد العقوبات بوجه تحقيق الحلّ القائم على العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ وأن يؤدّي إلى الذهاب نحو خيارات بديلة. والابتعاد عن حلّ يقوم على أساس حدود العام ١٩٦٧، من شأنه أن يتّسع بسبب تأييد روسيا والصين للمحور الشيعي وبسبب تزايد قوّة جهات

راديكالية في المنطقة. لذلك، سيكون من مصلحة إسرائيل الأساسية العمل على تعزيز ودعم قوّة الولايات المتحدة في المنطقة. والحضور الأمريكي القويّ في المنطقة بوسعه أن يشكّل ضماناً لاستقرار الاتفاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الصعيد الإقليمي

الشرق الأوسط يمرّ بمتغيّرات جوهرية لناحية ترتيب منظومة القوى الإقليمية. وبصورة تدريجية يتشكّل فيه نظام إقليمي جديد، ليس من الواضح حتّى الآن مدى وكيفية تأثيره على إسرائيل. وفي الوقت الذي نخطّ فيه هذه السطور يبدو أن كلّ الترتيبات التي كانت في الأمس قد زالت من الوجود. ومن بين الدول المارقة التي كانت تهدّد سلام المنطقة والعالم كان هناك: ليبيا، والعراق وسوريا وإيران - ولم يبق الآن سوى إيران تتمتع بقوّة إقليمية. في العراق وليبيا تمّ تغيير السلطة؛ وسوريا هي الآن في حرب أهلية. وفي اليمن والصومال تتواصل الحروب الأهلية، وكلاهما معتبرتان دولتين فاشلتين؛ أي أنها دول غير قادرة على ضمان أمن مواطنيها والاهتمام بأوضاعهم الاقتصادية والخدماتية الأساسية.

المحور الراديكالي الذي تنزعه إيران وزميلاتها - سوريا وحزب الله وحماس، قد تلقى ضربة قاصمة، إلّا أنه لم ينهر بعد. والمحور المعتدل الذي يتضمّن دولاً براغماتية ذات توجه نحو أمريكا، ويشمل إسرائيل ومصر والأردن ودول الخليج، قد شهد زلزالاً كبيراً في أعقاب الربيع العربي والإطاحة بحسني مبارك. إن انهيار النظام المؤيد للولايات المتحدة يطرح علامات استفهام حول الوجود الأمريكي في مصر وحول طبيعة التعاون بين البلدين؛ وهذه المسألة تصبح عويصة أكثر إزاء ارتفاع قوّة الأخوان المسلمين وتحولهم إلى القوّة المركزية في البرلمان المصري. والسؤال المطروح هو حول ما إذا كانت هذه السلطة ستحوّل إلى سلطة إسلامية إصلاحية، على غرار حكم حزب "العدالة والتنمية" في تركيا، أم إلى سلطة إسلامية أصولية معادية للديموقراطية ولاتفاق السلام مع إسرائيل.

إلى جانب هذه المتغيّرات يبدو أن التوتّر بين المحور الراديكالي ذي التوجّه الشيعي وبين المحور السنّي ذي التوجّه الأمريكي، إنما يشكّل عاملاً مركزياً في انتظام القوى الإقليمية. والاصطدام بين المحور السنّي والمحور الشيعي يبرز حول نقاط مركزية، مثل البحرين حيث تصطدم السعودية بإيران؛ والأمر نفسه يبرز في اليمن وسوريا.

على خلفيّة هذه المتغيّرات يمكن حالياً ملاحظة مسار واضح، حيث عدّة دول تسعى إلى تعزيز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة بوسائل مختلفة: عسكرية واقتصادية وثقافية ودينية ودبلوماسية. وهذا المسار يمكن أن يحصل من طريق الصراع وإيجاد موازين قوى إقليمية أو ظهور قوى مهيمنة إقليمياً. والدول المركزية المرشحة لذلك هي تركيا وإيران، وبنسبة أقلّ مصر وإسرائيل. (انظر الصورة رقم ٧).

تطلّع إيران نحو هيمنة إقليمية

حتى العام ٢٠٠٣ كان هناك توازن قوى بين إيران والعراق في الخليج الفارسي. حرب الخليج الثانية وانهايار النظام في العراق خلفا إيران باعتبارها العامل المركزي في المنطقة. ومع خروج الأمريكيين من العراق، تحوّلت إيران إلى العامل الأقوى في الخليج الفارسي. إن حجم هذه الدولة بـ ٧٠ مليون نسمة، وقوتها العسكرية، والخيار النووي الموجود لديها، تتيح لها القيام بدور مركزي في المنطقة؛ بل والسيطرة على الخليج الفارسي أيضاً. إن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية سوف يجرّ في أعقابه إقفال مضيق هرمز التي عبره يتم نقل نحو خمس الإنتاج النفطي العالمي. إن إغلاق المضائق سوف يرفع أسعار النفط بنحو ٥٠%، وسوف يلحق ضرراً بالاقتصاد العالمي. من هنا يُستفاد بأن مهاجمة المنشآت النووية سوف تستصحب معها مساساً وإضراراً بقوة إيران البحرية، وبالتالي بقوتها البرية. إسرائيل غير مؤهلة للقيام بهذه المهمة. وبناءً عليه، يبدو في الوضع الحالي أن قدرة الدول العظمى، التي كانت في الماضي قادرة على كلّ شيء، على أن تحدّ من تسليح إيران النووي، ضئيلة ومحدودة. إن تجربة الرئيس أوباما في إجراء حوار مع إيران في مسألة السلاح النووي، قد فشلت، والعقوبات الاقتصادية التي تتخذ ضدّ إيران لا تحقّق أهدافها. على هذه الخلفية تبدو الطريق مفتوحة أمام إيران للتحوّل إلى دولة إقليمية عظمى ومركزية تهدّد جيرانها في الخليج الفارسي وتهدّد المصالح الأمريكية في المنطقة. هذه الدولة العظمى تمتلك حلفاء في المنطقة: حزب الله في لبنان، وبنسبة أقلّ حماس في غزّة. وبواسطة هؤلاء الحلفاء باستطاعة إيران خوض صراع طويل الأمد مع إسرائيل من الشمال والجنوب.

خلافاً للانطباع الذي يمكن أن يتشكّل من خلال تصرّف إيران الممانع، فإن هذه الدولة تعيش حالة دفاعية. إن الهدف المركزي للقيادة الدينية في إيران هو ضمان وجودها واستمرار السلطة الدينية فيها. السكّان السنّة المحيطون بهذه الدولة هم معادون لها ومتخوّفون منها، لاسيّما السعودية ودول الخليج. الشيعة كانوا دائماً أقلية في العالم الإسلامي؛ وفي بعض الأحيان شكّلوا أقلية مضطهدة. وتجربة إيران في دعم الأقلية الشيعية المضطهدة في البحرين انتهت بتدخّل سعودي أحبط هذه المسيرة.

الغليان الاجتماعي في إيران مستمرّ. وعلى الرّغم من أنه قد قمع بيد من حديد، إلاّ أنه لا يزال يتحرّك ويظهر من تحت السجادة. في إيران نفسها يوجد خليط من الأقليات التي يمكن أن تثور وتتمرد، بما في ذلك المناطق الكردية. لذلك، ليس مستغرباً أن يشعر نظام آيات الله في إيران بأنه مهدّد ويردّ بأدبيات سياسية هجومية. إن تطوير القدرة النووية قد اعتُبر من قبل النظام القائم على أنه بوليصة تأمين لضمان وجوده. إن الغزو الغربي للعراق وليبيا قدّ علّم النظام الإيراني درساً بالغ الأهمية وهو أنه: لو كانت هذه الدول تمتلك سلاحاً نووياً، لكان الغزو الأجنبي لم يحصل على الأرجح. إن الانتقادات الموجهة لإسرائيل والتهديد بالإبادة يجب أن تُقرأ بهذه الخلفية على أنها أدبيات هدفها اجتذاب تأييد العالم السنّي المعادي لإسرائيل، وذلك من خلال لفت الانتباه إلى العدوّ الأبدي - إسرائيل. على ضوء هذه الروحية، يجب التطرّق إلى خطاب آية الله علي الخامنئي الذي وصف إسرائيل بأنها "ورم سرطاني لا بدّ من استئصاله".

لقد تلقت إيران ضربة قاسية بسبب تفكك نظام الأسد في سوريا؛ ولا يوجد أي شيء يؤكد بأنها ستترجم قدراتها النووية إلى سلاح نووي. بوسع إيران انتهاج سياسة الغموض والسير على حافة الهاوية. وبهذه الطريقة باستطاعتها تهديد المنطقة والولايات المتحدة وأن تؤثر سلباً على مكانة إسرائيل المعتبرة كواحدة من أقوى الدول في المنطقة.

السؤال المطروح هو: إلى أين تتجه إيران؟ هل ستكتفي بالذهاب إلى شفير الهاوية واكتساب مكانة مركزية تحولها للتأثير على أسعار النفط في الأوبك والوصول إلى تطوير اقتصادي والحصول على نفوذ سياسي معين في العراق، أم أنها ستسعى إلى ضمّ أراضي ومناطق وتغيير أنظمة والسيطرة على حقول نفطية في الخليج؟ إن تصرف إيران وردّات فعل دول الخليج هي التي ستقرّر بنسبة كبيرة الطابع الجيوسياسي للمنطقة: خصومة، تعاون، أم هيمنة إقليمية؟

إن إسرائيل هي أصغر من أن تستطيع تهديد إيران على مدى الزمن. وتركيا هي بعيدة جداً عن أن تتدخل في الخليج الفارسي؛ والولايات المتحدة قد تبنت انتهاج سياسة حذرة تفضّل ردّ الفعل؛ بل والاعتقاد على عدم اتخاذ المبادرة وشنّ الهجوم. بعد عشر سنوات ستكون تركيا هي الدولة الوحيدة التي بمقدورها أن تشكل وزناً مقابلاً لإيران، بصرف النظر عن أي شيء قد تفعله الولايات المتحدة. وحتى الآن من غير الواضح ما هو الطريق الذي ستسلكه تركيا.

صعود قوّة تركيا

تتمتع تركيا بنمو اقتصادي قلّ مثيله. واقتصادها هو الاقتصاد السابع عشر في حجمه في العالم، وهو الاقتصاد الأعظم أيضاً في الشرق الأوسط. يُضاف إلى ذلك، موقعها الجيوستراتيجي المركزي ما بين الشرق والغرب؛ وجيشها هو الأقوى في منطقة الشرق الأوسط ما خلا روسيا والمملكة المتحدة؛ وكذلك هو الأقوى في أوروبا.

على مدى فترة طويلة حاولت تركيا الانضمام إلى الغرب والدخول كعضو في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الرفض المستمر قد أدى إلى تحوّل جيوسياسي. أصحاب القرار فيها اكتشفوا القدرات الاقتصادية الكبيرة الكامنة في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا. وفي الوقت نفسه، حصلت تغييرات مهمّة في السياسة الداخلية التركية. وعلى أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والحرب في العراق واعتبارها بأنها حرب ضدّ الإسلام، ظهر ارتفاع ملحوظ في منسوب التدين والعودة إلى الدين في المنطقة. وحصل ارتفاع دراماتيكي في نسبة من يعتبرون الولايات المتحدة بأنها عدوّ عسكري، وسجّل انخفاض في منسوب الدعم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والتوجّه الديني المعادي للغرب جاء مصحوباً مع تحييد قوّة الجيش الذي اعتُبر بأنه حامي العلمانية في تركيا، ومع تعيين ضباط وقضاة من ذوي التطلّعات الإسلامية. حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيّب أردوغان، قد زاد من قوّته في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١١، وحصل على نحو ٥٠% من أصوات الناخبين. وهذا الانتصار والشعبية الكبيرة التي حصل عليها أردوغان أتاحت لحزب العدالة والتنمية السيطرة على الدولة من دون الحاجة إلى شركاء ائتلافيين.

في مقابل إيران، المتجمّدة تحت سلطة رجال الدين، أظهرت تركيا نموذجاً دينامياً متحرّكاً من النموّ والازدهار تحت قيادة حزب إسلامي عرف كيف يجمع ما بين الإسلام الموصوف بالاعتدال وبين الإجراءات الديمقراطية. من هذه الزاوية تحوّلت تركيا إلى نموذج يُحتذى به بالنسبة للحركات الإسلامية المتنافسة على السلطة في دول مثل تونس ومصر. وعلى الرّغم من أن تركيا امتنعت من استخدام مصطلح اتحاد شرق أوسطي، فثمة من يرون بأن تركيا هي في موقع يخولها في المستقبل، في أعقاب خمود موجة الاحتجاج التي حملها معه الربيع العربي، أن تشكّل دولة محورية يكون بوسعها أن تجمع تحت مظلة واحدة الدول الإسلامية السنيّة في الشرق الأوسط. وفي عصر تبدو فيه إيران معزولة في العالم وتثير مخاوف كبرى لدى الدول السنيّة، وحيث مصر تتخبّط في مشاكل داخلية وتشهد انخفاضاً وتراجعا في أهمّيتها كلاعب استراتيجي مركزي، تُعتبر إسرائيل في نظر تركيا على أنها الدولة المنافسة المركزية لها.

ليس من المستغرب إذن أن الحكومة الإسلامية التي تقود تركيا قد بادرت إلى حلّ الحلف الاستراتيجي العسكري مع إسرائيل وتوتير العلاقات الدبلوماسية معها إلى حدّ التطرّف. وتركيا تحوّلت أيضاً إلى نصير متحمّس لحماس في قطاع غزّة، وليس فقط للسلطة الفلسطينية، وذلك من أجل استقطاب الجمهور العربي ذي التوجّهات الدينية إلى جانبها. الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل بُرّرت في تركيا بمواصلة الاحتلال الإسرائيلي. إلاّ أنه يجب أن نتذكّر بأنه قد قام، وعلى مدى سنين، حلف قويّ بين الدولتين على الرغم من الاحتلال. وبالتالي فالدعم التركي للفلسطينيين الذي وصل إلى ذروته أثناء أسطول السفن الذاهب إلى غزّة عام ٢٠١٠، والذي ذهب ضحيّته في حينه تسعة من الرّكاب على متن سفينة "مافي مرمرة"، قد أكسب شعبية هائلة في العالم العربي.

السؤال المطروح الآن هو: إلى أين ستتّجه تركيا؟ هل ستقطع علاقتها بالغرب وتسعى لتشكّل دولة إقليمية عظمى في المنطقة؟ وهل هذا الانسلاخ عن الغرب سيكون مصحوباً بتوتير العلاقات مع إسرائيل؟ الظاهر أن رفض القبول بانتساب تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وفتح أسواق الدول العربية بوجه الاقتصاد التركي، إنما تدفع إلى الأمام منحى الانسلاخ عن الغرب والتموضع كقوة إقليمية بارزة في الشرق الأوسط. العلاقات التركية-الإسرائيلية هي في أدنى مستوياتها، وليس لتركيا حالياً سفير في إسرائيل. وفي الوقت نفسه تُبذل من قبل إسرائيل والدول الغربية جهودٌ من أجل ترتيب الأوضاع. إن تركيا تُعتبر حليفاً هاماً جداً للناطو بسبب حجمها وموقعها وقدرتها. الانتقادات التركية الموجهة إلى الرئيس السوري بشّار الأسد، حليف إيران، ومصادرة الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى سوريا والتعاون بين الغرب وتركيا والدعم المشتركة من قبل الطرفين لقوّات المعارضة السورية وإلغاء الأسطول الثاني إلى غزّة، إنما تدلّ على وجود اتجاهات صحوة؛ سواء في تركيا أم في إسرائيل.

تركيا في المفهوم الجيوسياسي الأمريكي، تشكّل لاعباً مهماً وحليفاً مركزياً. وعلى خلفيّة هذا المفهوم، من الممكن الافتراض بأنه سيتمّ بذلك كلّ جهد من أجل تهدئة التوتر بين تركيا وإسرائيل وإعادة العلاقة إلى

طبيعتها. مؤيدو هذا التوجّه يفصلون بشكل واضح ما بين الأدبيات السياسية الحماسية التي يستخدمها رئيس الحكومة التركي أردوغان وبين التصرف البراغماتي التركي. وإذا نجحت الجهود المبذولة، فمن المتوقع ظهور أحلاف على غرار ما كان أثناء الحرب الباردة:

تركيا وإسرائيل مع الغرب من جهة وإيران وروسيا والصين من جهة أخرى. والتموضع من هذا النوع من شأنه أن يبشّر بعودة الحرب الباردة في إطارها الإقليمي مع التركيز على موارد المنطقة والمواقع الاستراتيجية.

إذا لم يعط هذا الجهد أكله، فمن المتوقع حصول تموضع جديد في الشرق الأوسط يقوم على الخصومات والأحلاف الجديدة. وهذا التموضع سيكون مصحوباً بسعي تركي للهيمنة الإقليمية على غرار الخلافة العثمانية، وبسعي إيران لكبح هذا المنحى. إن تركيا ستسعى لتعزيز قوتها كلاعب مركزي في المنطقة ما بين شمالي أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان. وأعمالها الأولى لتعزيز موقعها إنما تكمن في تحدي موقع إسرائيل في المنطقة ووضع الإصرار الأمريكي على دعم إسرائيل في امتحان. هذا التحدي والاستنزاف سيضع السياسة الأمريكية على المحك: هل ستكون الإدارة الأمريكية مستعدة للاستمرار في دعم إسرائيل والمجازفة بالدخول في اختلاف مع تركيا، أم أنها ستفضّل تأييد تركيا على حساب تراجع الدعم لإسرائيل؟ إن بوادر هذا الامتحان توضحّت في التهديدات التركية بإرسال سفن حربية إلى مناطق آبار الغاز الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وفكّ الحصار عن غزّة بالقوة، والوقوف إلى جانب لبنان في تجرّ النزاع مع إسرائيل. وبحسب تسريبات إلى الصحف، تبين أن مجلس الأمن القومي التركي قد أدخل إسرائيل في "الكتاب الأحمر" الذي يتضمّن أسماء الدول التي تشكّل تهديداً للمصالح التركية.

السياسة التركية القائمة على مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" قد تحوّلت بسرعة إلى سياسة "عداء في كلّ الاتجاهات". وحتّى الدول الأوروبية لم تنج من السياسة الجديدة. فقد وجّهت تحذيراً شديداً للهبّة إلى قبرص فيما يتعلّق باستمرار حفر آبار الغاز في المنطقة التي تزعم تركيا بأنها خاضعة لسيادتها. وبريطانيا وفرنسا تلقّتا إدانات بسبب تدخلهما الاستعماري في ليبيا. وكلّ هذه السلوكيات إنما تدلّ على أن تركيا لم تحدّد بعد الاستراتيجية الجيوسياسية الخاصّة بها، والتي من شأنها أن تغيّر مقاربتها المؤيّد للغرب والتحوّل لتشكيل محور مستقلّ في المنطقة.

على خلفيّة هذه التطوّرات زاد الخوف لدى إسرائيل من تركيا. وفي نهاية العام ٢٠١١ أمرت وزارة الدفاع الإسرائيلية الصناعة الجويّة وشركة ألبيت بعدم تزويد تركيا بمنظومات تجسّس جويّة بقيمة ١٤١ مليون دولار، مخافة أن يؤدّي تنفيذ الصفقة إلى تمرير معلومات حسّاسة إلى إيران.

في هذه الأثناء تحافظ تركيا على علاقات هادئة مع إيران لأسباب، منها أنها لا تستطيع التنافس معها، وهي محتاجة إلى إمداداتها النفطية. لكن، على المدى الأبعد، من شأن تركيا أن تتحوّل إلى دولة عظمى إقليمية مركزية يكون بوسعها منافسة إيران. فالاقتصاد التركي ناشط وحيوي وينافس الاقتصاد الإيراني،

وباستطاعته دعم وتغذية جيش أكثر تطوراً. ومن الناحية الجغرافية، تحتلّ تركيا موقعاً أكثر أهمية بسبب قدرتها على إقامة علاقات مع دول البلقان والقوقاز ووسط آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين تعاني إيران من العزلة. إيران لم تكن قطّ قوّة بحرية ذات أهمية؛ وبسبب موقعها ومرافئها لن تكون كذلك في المستقبل. أما تركيا فكانت ولفترة طويلة القوّة المهيمنة في البحر الأبيض المتوسط، ومن شأنها أن تكون كذلك في المستقبل. التطلّعات التركية والمخاوف الإيرانية من تركيا من شأنها أن تؤدّي في العقد المقبل إلى احتكاك وصراعات. والخصومة بين الجانبين من شأنها أن توجد حالة سباق تسلّح نووي، تشترك فيها إلى جانب إيران تركيا ومصر والسعودية وسوريا. ومن بين النتائج لكلّ هذا يمكن أن يكون حصول توازن رعب إقليمي على غرار العلاقة بين الدول العظمى في المنطقة أثناء حقبة الحرب الباردة أن توازناً كهذا من شأنه أن يضمن الاستقرار للشرق الأوسط ولفرة طويلة.

ثمّة نتيجة أخرى يمكن أن تحصل، وهي الهيمنة التركية التي تتزعم محوراً سنّياً، وبالتالي عزل إيران والمعسكر الشيعي إلى الهامش. إن مشاركة إسرائيل في المحور السنّي من شأنها أن تسمح أيضاً بحلّ النزاع الإسرائيلي-الفالسطيني بضمانة الدول الداخلة في هذا المحور.

النتيجة الثالثة يمكن أن تظهر في خصومة إقليمية متواصلة بين المحورين السنّي والشيعي، يمكن أن تتضمّن إليها أيضاً الدول العظمى. إسرائيل ومصر قد تتحوّلان إلى دولتين مطلوبتين من المحورين، وأن تقوموا بالتالي بدور مهم. من الممكن الافتراض بأن إسرائيل ستعود وتوطّد علاقاتها مع تركيا خاصّة إذا حافظت هذه الأخيرة على علاقاتها مع "الناو" ومع الغرب.

وإزاء كلّ احتمال من الاحتمالات الأربعة- عودة الحرب الباردة، توازن رعب إقليمي، هيمنة إقليمية وخصومة إقليمية- من شأن تركيا أن تؤدّي دوراً استراتيجياً مركزياً بسبب موقعها ما بين الشرق والغرب، وبسبب قوتها الاقتصادية وعلاقاتها الدبلوماسية. وإذا تحوّلت تركيا إلى قوّة مهيمنة في المنطقة، فمن شأنها أن تجد نفسها في حالة صراع مع روسيا للتأثير على منطقة آسيا الوسطى ومع الولايات المتحدة للتأثير واكتساب النفوذ في الشرق الأوسط.

المغازي الجيوسياسية بالنسبة لإسرائيل

التطوّرات الإقليمية مكنتفة بنسبة كبيرة من عدم الوضوح، وهي تُنتج بالتالي في حالة من عدم الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة. إن استمرار الانخفاض في قوّة ومكانة الولايات المتحدة في المنطقة، من شأنه أن يعمّق مثل هذه الاتجاهات وأن يضع إسرائيل أمام أوضاع جديدة وغير متوقّعة. أن قيام نظام جديد في الشرق الأوسط بهيمنة تركية يمكن أن يؤدّي إلى استقرار المنطقة، خاصّة إذا اتّبع هذا المحور سياسة مصالحة وارتباط مع الغرب. وضمن هذه الظروف من الممكن التفكير في التقدّم نحو حلّ النزاع الإسرائيلي-الفالسطيني بكفالة المحور السنّي المعتدل. والمحور السنّي المعادي لإسرائيل المتنافس مع محور شيعي معادٍ سوف يُلزم إسرائيل برفع مستوى اعتمادها على الولايات المتحدة وتشكيل أحلاف جديدة

مع دول في جنوب أوروبا وشرقها. ثمة مؤشرات أولية تدلّ على أن إسرائيل ستعمل بالفعل في هذا الاتجاه من خلال توطيد علاقاتها باليونان وبلغاريا ورومانيا.

الاتجاهات التي تظهر من الناحية الجيوسياسية لناحية تطوّر القوى المؤثرة، لا تدلّ على أنها تؤيد تحقيق حلّ دولتين لشعبين وإقامة اتفاق على قاعدة حدود العام ١٩٦٧. هي أيضاً لا تضمن على المدى المنظور بأنه سيكون من الممكن الوصول إلى ترتيبات بين دولة إسرائيل ودول عربية وإسلامية على قاعدة مبادرة الجامعة العربية منذ العام ٢٠٠٢. في صلب هذه المبادرة يوجد اقتراح بتطبيع العلاقات بين إسرائيل وسائر الدول العربية على قاعدة حلّ المشاكل الثلاث التالية: مشكلة الحدود، مشكلة القدس، ومشكلة اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ منذ العام ١٩٤٧. وبحسب تفسيرات الجامعة العربية، من المفترض باللاجئين العودة إلى أماكن سكنهم؛ لكنّ المبادرة تشير إلى ضرورة التوافق الإسرائيلي الفلسطيني على الموضوع؛ وبالتالي، فهي تفتح نوافذ وأبواب أخرى لإمكانات أخرى. من الممكن اعتبار المبادرة العربية على أنها تعبير عن تدخّل محور إسلامي سنّي معتدل في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وذلك كوزنٍ مقابلٍ للمحور الشيعي الراديكالي. هذا المحور المعتدل يتمييز بالاستعداد للوصول إلى تطبيع متعدّد الأطراف مع إسرائيل على قاعدة حلّ النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

من الممكن الذهاب إلى الأمام في هذه النقطة وطرح السؤال: إلى أيّ مدى يمكن اعتبار هذا المحور معتدلاً بالفعل؟ إن تولّي أحزاب إسلامية السلطة في تركيا ومصر وتونس إنما يشكّل مؤشراً على أن القوى المعتدلة إذا صحّ التعبير، من شأنها هي أيضاً أن تنتهج سياسة معادية لإسرائيل من أجل تعزيز مواقعها الاستراتيجية في المنطقة؛ وبالتالي، لا يوجد أيّ ضمان بأن هذه القوى سوف تعمل من أجل دعم مسارات التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن تصرّف القوى الرائدة يؤشّر على إمكانية قيام شرق أوسط غير مستقرّ، ومليء بالتهديد وخاضع لاحتمالات الحرب.

إحدى المشاكل الصعبة في المنطقة تكمن في هشاشة أوضاع السكّان المدنيين في حال تفجّر النزاعات، وتحولها إلى حروب بين دول أو بين مجموعة ائتلافات. وخلافاً للماضي، عندما كان السكّان في الشرق الأوسط في أغلبهم قرويين ومنتشرين في مناطق واسعة، فإن تجمّعات سكانية كثيفة، تتجمّع الآن في المدن الكبرى. إن مسارات بناء المدن بشكل سريع في الشرق الأوسط والحركة الصناعية وتركيز البنى التحتية الخاصّة بالطاقة في عدد محدود من الأماكن معناها الانكشاف الأوسع للسكّان وتعرّضهم للمخاطر في حال نشوب حرب. هذا الواقع من شأنه أن يشكّل عاملاً مهدّئاً في أيّ صراع، لكنّه في الوقت نفسه يشكّل عاملاً مغرياً. فالحرب المقبلة في حال نشوبها ستتركز على البنى التحتية والمدن، وأثناءها سيُصاب مواطنون كثيرون. وبطبيعة الحال، سيشكّل هذا العامل نقطة اعتبار مركزية في رسم حدود إسرائيل المستقبلية. إن اقتراب أيّ جيشٍ معادٍ من مناطق التجمّعات السكنية في إسرائيل سوف يزيد من عدد المصابين المدنيين. ولذلك، يمكن الافتراض بأن إسرائيل على ضوء السيناريوهات الحاضرة للتهديد، سوف تتوجّه نحو التشديد على الحدود القابلة للدفاع عنها.

المستوى المحلي: المسارات الداخلية في الدول العربية: غليان، عدم وضوح، عدم وجود أمن

يواجه الشرق الأوسط حالة من الغليان الاقتصادي والثقافي والديني والاجتماعي، مصحوبة بتصدّع شرعية الأنظمة، وإطاحة الحكّام وصعود أيديولوجيات جديدة (أنظر الصورة رقم ٨). هذه المسارات المسماة بـ"الربيع العربي" تبشّر بفترة طويلة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح وفقدان الأمن. إنها تعكس تطوّرات داخلية في العالم العربي لا علاقة لها بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لكن لها أثر على إسرائيل بكاملها.

السؤال هو: هل في أعقاب الربيع العربي وإطاحة الزعماء المتسلّطين سوف يأتي صيف عربي ديموقراطي، مستقرّ ومعتدل، أم أن الربيع قد ينتهي بشتاء من الأنظمة القومية والدينية، بل وربما تدهور إلى خريف من الأنظمة المتطرّفة المعادية للديموقراطية وحقوق الإنسان؟ الديموقراطية والاعتدال سيكون من شأنها المساعدة على تقدّم التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والعداء من شأنه أن يدفع إسرائيل نحو التثبّت بمواقفها.

البحث في هذه المسائل لا يمكن أن يكتفي بتتبّع الأحداث الدراماتيكية التي حصلت عام ٢٠١١. ما من شكّ في أن الدعوات المطالبة بالقضاء على الفساد وإقامة العدل الاجتماعي والحرية، قد شهدت على قيام مسار ديموقراطي حقيقي من الأسفل، ويسعى إلى إعادة الشعور بالكرامة والعدل إلى الجمهور. لكن، لا يوجد شيء يضمن بأن يتحوّل الاحتجاج الديموقراطي بشكل فوري إلى نظام ديموقراطي. وتقدير ما هو متوقّع في المستقبل يستوجب القيام بتأمّل جغرافي وتاريخي واسع النطاق، يتطرّق إلى البنى السياسية والاجتماعية الأعمق إلى التقاليد الثقافية المتجذّرة والخلافات بين الدول في المنطقة. قبل أيّ شيء، لا بدّ من ملاحظة أن موجة الاحتجاج لم تنتشر في أرجاء المنطقة بصورة واحدة: والزعماء الذين أسقطوا كانوا قادة أنظمة جمهورية، في حين أن الأنظمة الملكية تجاوزت الزلزال وبقيت على حالها. ثانياً، إن إسقاط الحكّام المتسلّطين في الجمهوريات لا يعني بالضرورة إحداث تغيير ملحوظ في المسارات الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية العميقة ولا في التقاليد والأعراف الثقافية-السياسية التي كانت في صلب موجة الاحتجاج. في الوقت الراهن يبدو أن الربيع العربي يكتنفه ضباب الغموض إلى حدّ كبير، وأنه من الممكن مجيء فترة طويلة انتقالية حتّى تتضح الأمور.

ديموغرافيا، اقتصاد، مجتمع

مسارات التنامي الديموغرافي والهجرة إلى المدينة في الدول العربية والدول الإسلامية في المنطقة، تحدث في المدن طلباً شديداً على السكن والعمالة والخدمات. واستمرار الهجرة من الريف إلى المدن يحدث فجوة كبيرة ما بين عرض العمالة والطلب عليها، ويتسبّب بارتفاع سريع لأسعار الشقق السكنية والمواد الاستهلاكية الأخرى؛ نسب البطالة عالية وتصل إلى نحو الثلث من قوّة العمل، والتضخّم يصل إلى السماء.

السلطة تجد صعوبة في مواجهة هذه المشاكل، وتتعرض لانتقادات اجتماعية متزايدة، تتركز في الموضوع الاقتصادي وضد السلطة غير الفعالة والمشبعة بالفساد والتسلط. الانتقادات تأتي بشكل خاص من جانب الجيل الشاب، ولاسيما من قبل الوافدين على المدن، ممن أحرزوا مستويات ثقافية، حققوا سيطرة على التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة، وهم خبراء بالأصول والمسارات السياسية والاقتصادية الجارية في العالم. المعطيات الديموغرافية في العالم العربي تشهد على أنه بالرغم من أن نسب التكاثر الطبيعي في حالة هبوط، فإن نحو نصف السكان هم تحت سن ٢٥ سنة. ولا شيء يضمن بأن إطاحة السلطة الاستبدادية سوف تجلب حلاً لهذه المشاكل؛ والمحتمل فقط أن تزداد تآزماً إذا ما فضلت السلطة الجديدة قطع علاقاتها مع الغرب وتقليص علاقاتها الاقتصادية معه. إن صعود حكومات ذات توجه إسلامي إلى سدة السلطة، والمعروفة بعنائها للديموقراطية، أن يفضي إلى حالة إحباط قاسية في صفوف الشباب من ذوي التوجه الحداثي وإلى تزايد الانتقادات الموجهة للسلطة. عدم الاستقرار يزداد تجذراً أيضاً بسبب الطبيعة القبلية للمجتمع العربي، وبسبب الانقسام الإثني والديني الذي يظهر فاقعاً في دول مثل لبنان سوريا والسعودية ومصر والبحرين.

الدين

الانتقاد الموجه إلى السلطة الاستبدادية يقرب الشباب من ذوي التوجه الحداثي إلى الحركات الإسلامية الداعية إلى إقرار سلطة دينية في الدولة فهذه الحركات تقدم الخدمات للمهاجرين من الريف إلى المدن في مقابل نقل رسالتها الدينية وزيادة قوتها السياسية. والنتيجة هي تزايد الانتقادات السياسية، إن على الصعيد الاجتماعي-الديموقراطي-الوطني أو على الصعيد الديني القومي. وحتى الوقت الحاضر تداخلت هذه الانتقادات ما بينها، لكن في المستقبل من المتوقع حصول صراعات بين القوى الداخلية.

أثناء كتابة هذه السطور حصلت الأحزاب الإسلامية على تمثيل ونفوذ سياسي. ففي تونس حصل الحزب الإسلامي المعتدل "النهضة" على نحو ٤٠% من الأصوات، والباقي تقاسمته الأحزاب العلمانية. وفي انتخابات البرلمان المصري حصل حزب الأخوان المسلمين وحزب الحركة السلفية على نحو ٧٠% من مجمل الأصوات. وعلى الأثر تحوّلت الأحزاب الإسلامية إلى كتلة ضخمة تسيطر على البرلمان. وهذا معطى استثنائي بالمقارنة مع دول عربية أخرى، حيث خاضت المنافسة الانتخابية أحزاب إسلامية. والمسألة الأساس التي تُطرح في هذا السياق هي كيف ستتعامل الأحزاب الإسلامية مع المطالب الداعية للديمقراطية. هل سترفضها أم أنها ستحاول إيجاد سبل تنتج في الوقت نفسه قيام سلطة إسلامية وديموقراطية؟ الأجوبة التي ستعطى سيكون لها تأثير على منظومة العلاقات مع الجيل الشاب الحداثي الذي خرج ليتظاهر في الساحات مطالباً بتغيير السلطة. العلاقات مع الجمهور ستتأثر أيضاً بطريقة معالجة المشاكل الاقتصادية. ومن دون إيجاد حلول للمشاكل الديموغرافية والاقتصادية، من شأن فئات الجمهور الواسع، بما في ذلك الذين أيدوا الأحزاب الإسلامية أن تشعر بخيبة الأمل وأن تعود إلى الشوارع. ثمة سؤال آخر بخصوص كيفية تصرف الجيش ومع من سوف يعقد الصفقات والأحلاف. فهو

قد يفصل الائتلاف مع قوى ليبرالية أو مع القوى الإسلامية. ولذلك، لا يمكن التسرع واستخلاص استنتاجات فورية من المتغيرات الحاصلة في الشارع المصري والتونسي والليبي.

التكنولوجيا

حركات المعارضة التي تنتظم ضد السلطة تستفيد من الثورة التكنولوجية. ففي الماضي، نشر (الإمام) الخميني تعاليمه بواسطة أشرطة الكاسيت. وفي وقت لاحق، تم استخدام الفاكس؛ وحالياً، وحسبما تبين في حركات الاحتجاج والنضال في كل من تونس ومصر وسوريا وليبيا، فقد تم استخدام الهواتف النقالة والفايسبوك والسكايب والتويتر. هذه التقنيات الحديثة تسمح بإقامة اتصالات سهلة ومتواصلة، وتسمح بنقل المعلومات وحشد المؤيدين. هذه الوسائل استخدمتها أيضاً المنظمات الإسلامية التي تتطلع إلى التبشير بتعاليمها. وهذه التقنيات تسمح بانتقال سريع لأنشطة الاحتجاج والثورة من دولة إلى أخرى. ديموقراطية الساحات العامة تحولت إلى ظاهرة شائعة وبارزة من خلال وسائل الإعلام التي نقلتها إلى مختلف المدن في الشرق الأوسط. مع ذلك لا يوجد بديل عن الزعامة والقيادة والقدرة التنظيمية. والشباب الذين اجتذبوا انتباه العالم بتظاهريهم في ساحة التحرير، لم يتمكنوا من إفراز قيادة، ولم يظهروا حسن التنظيم الذي يخولهم الحصول على قوة سياسية في الانتخابات البرلمانية. إن قوى المعارضة في سوريا التي تنقل مشاهد تقشع لها الأبدان من جزاء التصرف الوحشي من قبل الجيش السوري، لم تعرف كيف تتوحد وتفرز قيادة وعمل مشترك.

السلطة

المسارات التغييرية التي تسعى إلى تقويض شرعية الأنظمة القائمة في الدول العربية، وإلى إسقاط القادة المستبدين في تونس ومصر وليبيا، والنضالات المبذولة في اليمن، وفي سوريا والبحرين، إنما تُنذر بأن الأنظمة المستبدة قد وصلت إلى نهاية الطريق. والسؤال المطروح هو أي نظام من شأنه أن يحل محل الأنظمة الاستبدادية في مختلف الجمهوريات؟ ما الذي سيحصل أيضاً في الأنظمة الملكية؟ والأهم هو معرفة كيف ستتطور الأمور في مصر، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مناحي واتجاهات التطور في الدول الأخرى.

بخصوص هذه النقطة من الممكن تصوّر أنواع مختلفة من الأنظمة في المستقبل: بدءاً بالأنظمة الديموقراطية وانتهاءً بالأنظمة الراديكالية أو الأصولية. ثمة من يتوقع أنظمة ديموقراطية في تونس وليبيا ومصر وحقبة طويلة من الصراعات في اليمن وسوريا والبحرين. هناك آخرون يرون أنه بعد فترة قصيرة من الديموقراطية الظاهرية المتجسدة في الانتخابات البرلمانية الحرة، سوف تأتي جهات إسلامية متطرفة معادية للديموقراطية لفرض سيادتها. في هذه الأثناء تحوم علامة استفهام كبرى حول طبيعة وشكل الأنظمة المستقبلية، والمثل والقيم التي ستحملها إلى الدول التي شهدت تحولات وتغييرات في السلطة. الأرجح أن المثل الجامعة، مثل النضال ضد الاستعمار والقومية العربية والوحدة وسياسة عدم الانحياز، كلها قد استنفدت نفسها. فما الذي سيحل محلها؟ إنه مع الافتقار إلى المثل والقيم الموحدة سوف نشهد

فترة طويلة من الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار والحنين إلى زعيم قويّ يعيد النظام إلى وضعه الطبيعي. هل تحديد إسرائيل كعدوّ والدعوة إلى تغيير اتفاقات السلام، من شأنه أن يشكّل جزءاً من الأيديولوجيات الموحّدة في المستقبل؟

الأيديولوجيا

إن واحداً من الاحتمالات هو أن تركز الأيديولوجيا السائدة على قاعدة القومية والإسلام. فالإسلام وصل إلى السلطة في إيران والجزائر (لكن أطاح به الجيش) وفي تركيا والسلطة الفلسطينية (لكن أطاح به وُجّ به في قطاع غزة) ولبنان (حزب الله وتعاضمه) وفي تونس ومصر. وتوجد فرص جيّدة له ليحكم في سوريا في حال إطاحة بشار الأسد. الأحزاب الإسلامية ليست مصنوعة من جلد واحد؛ وهي تتحرّك ما بين خط الأحزاب المعتدلة التي تبحث عن التحالف مع الغرب، مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا، وبين الحكومات الراديكالية على غرار الحكومة القائمة في إيران التي تعيش المواجهة مع الغرب.

القومية هي أيضاً قد تقوم بدور مهم في حشد الجمهور وراء الأنظمة الجديدة. والشرق الأوسط، خلافاً لأوروبا، لا يزال يعيش مرحلة بلورة وصياغة الدولة القومية والانتقال من المجتمع القبلي إلى المجتمع الوطني. والنضالات الوطنية، بما فيها النضال ضد إسرائيل، بوسعها أن تشكّل أداة بارزة في بلورة الشخصية الوطنية. ولا يمكن أيضاً استبعاد إمكانية الربط ما بين الإسلام والقومية مثلما حصل في لبنان وتركيا وإيران.

الإسلام السياسي، خلافاً للوحدة الإسلامية التي تتجاوز الطابع القومي والوطني، سوف يسعى إلى بلورة الشخصية الوطنية بطرق متعدّدة، منها: توسيع وتحسين منظومة الخدمات الاجتماعية ومعالجة بؤر الفساد وتعميق السيطرة الدينية والتشديد على النضالات الوطنية. على هذه الخلفيّة يمكن أن تبرز مشاكل حدودية وعدم تسامح مع الأقليات وقيام أحلاف على أسس دينية وطنية. النضال ضدّ إسرائيل يمكن أن يودّي دوراً مهماً في صياغة الهوية الجديدة؛ والمسارات الديموقراطية بالذات التي تحمل إلى السلطة روح الشعب وإحساسه، هي القادرة على توجيه كفة الميزان لغير صالح إسرائيل. في العالم العربي يُنظر إلى النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على أنه القضية المركزية في نظر الجمهور. ومع مسار الديمقراطية، قد يُطلب من مصر، وبالتالي من الأردن، التطرّق من جديد إلى اتفاقات السلام وإعادة النظر فيها وربّما إدخال تعديلات عليها.

المغازي الجيوسياسية بالنسبة لإسرائيل

التطوّرات الاجتماعية الاقتصادية السياسية داخل الدول العربية يلقّها ضباب كثيف. وعلى المدى القصير، من الممكن توقّع حصول غليان وتبلور ثلاث أيديولوجيات أساسية: قومية [وطنية]، ديموقراطية، وإسلامية.

مسار الديمقراطية يعني تبني حقوق الإنسان والاهتمام بالأقليات. ومن شأنه المساهمة في تلطيف التوترات بين إسرائيل وجيرانها. وضمن هذه الشروط سيطلب من إسرائيل أن تثبت نيتها الحسنة من خلال تأييد الجهات المعتدلة من خلال الوصول إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية. إلى جانب ذلك، لا يمكن توقع أن يتحقق مسار الديمقراطية بين ليلة وضحاها. لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مرور فترة انتقالية طويلة الأمد يحصل فيها صعود وهبوط، مثلما حصل في ثورات أخرى.

من المحتمل، ولفترة قصيرة، أن يشغل رجال الجيش مواقع السلطة للحفاظ على الطابع الاستبدادي للسلطة، كما كانت عليه الحال في الماضي. إن تدخل الجيش في الأنشطة الاقتصادية سيشكل سبباً وجيهاً للحفاظ على طابع السلطة الاستبدادية القائمة. والاتفاق المرحلي سيتيح لإسرائيل تقدير الاتجاهات والاستعداد لمواجهتها.

المسار القومي المصحوب بالخضوع للعواطف الشعبوية المعادية لإسرائيل من شأنه أن يوتر العلاقة بين إسرائيل وجيرانها. والدمج ما بين القومية والأسلمة في الدول المجاورة من شأنه أن يشكل عبءاً خطيراً على العلاقات بين إسرائيل وجيرانها. وإزاء هذه الظروف من الصعب التفكير إحرار تقدّم نحو عقد اتفاق سلام، بل نحو حتّى مجرد اتفاق مرحلي. والاحتمالان الأرجح حصولاً هما: احتمال البقاء في الأراضي المحتلة، أو الانسحاب إلى حدود يمكن الدفاع عنها.

منظومة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

منظومة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية: قوّة الحكومات، الرأي العام، قوّة الجهات المعارضة لتوقيع اتفاق، والمسارات الديموغرافية الحاصلة في المنطقة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن (أنظر رقم الصورة رقم ٩).

قوّة الحكومات

منظومة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية شهدت خلال السنوات الأخيرة حالة من الهدوء والتهدئة قلّ نظيرها. وحصل بين الطرفين نوع من التعاون الأمني الذي يحول دون حصول أنشطة إرهابية. وفي المقابل حصل، نموّ اقتصادي باهر في كلّ من إسرائيل ومناطق السلطة. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، تمتعت إسرائيل بحالة استقرار نسبي، وبقيت نسبة النموّ فيها من النسب الأعلى في الدول المتطورة (بين ٤-٥%)؛ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، حصلت نسبة نموّ عالية بين (٦-٩%)، وذلك بشكل خاصّ بفضل الهبات الواردة من الخارج وبفضل السياسة الأمنية والاقتصادية المحنّكة التي اتّبعها رئيس الحكومة سلام فياض. هذا شكّل عملية شقّ طريق بالغة الأهمية في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وبدلاً من دفع الصراع إلى الأمام وتفعيله، اهتمّت السلطة ببناء دولة ومؤسسات وتطوير بنى تحتية وتنمية اقتصادية وإقامة تعاون أمني وطيد مع إسرائيل. الطرفان قاما بخطوات هامة لبناء الثقة، بما في ذلك إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية عن حلّ الدولتين كحلّ جدير بالاهتمام.

مع ذلك، يعمل في الساحة العديد من الجهات التي تريد منع التقدّم نحو اتفاق. وثمة عامل مهم في هذا المجال هو الانفصال ما بين الضفة الغربية وحكومة فتح وبين قطاع غزة برئاسة حكومة حماس. خلافاً لحكومة فيّاض في الضفة الغربية التي تحرص على المحافظة على الهدوء الأمني وتركّز جهودها على التنمية الاقتصادية، تواصل حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية نضالها الطويل ضدّ إسرائيل. غزة تشكّل ملجأ لمنظمة الجهاد الإسلامي ومنظمات جهادية أخرى؛ وهي مزوّدة بأسلحة متطورة تهدّد المستوطنات في العمق الإسرائيلي. من الصعب الافتراض بأن إسرائيل سيكون بوسعها الوصول إلى اتفاق مع حكومة فيّاض، في حين تهاجم مستوطناتها من قبل حماس والجهاد من داخل قطاع غزة. إن مسار المصالحة بين فتح وحماس يكتنفه الضباب. الظاهر أن القيادة السياسية لحماس تطمح فعلاً إلى إنجاح المسار التصالحي، إلا أن سلطة حماس في قطاع غزة ترفض التنازل عن مواقع القوة السياسية والاقتصادية التي اكتسبتها. ولذلك، فهي ترفض المصالحة.

العائق الأساسي بوجه التقدّم نحو الحلّ لا يكمن في الانقسام الداخلي في صفوف الفلسطينيين، بل في طابع النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فخلافاً للنزاعات مع دول عربية أخرى، ينطوي النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على مشاكل وقضايا ذات أبعاد رمزية بالغة الأهمية. ومن هذه القضايا الأساسية قضية القدس. وأيّ تنازل فيها سيؤدّي إلى استئصال فريق داخلي يشارك فيها المنفى التابع للطرفين. ثمة قضية حسّاسة أخرى أيضاً، وهي قضية اللاجئيين. فاللاجئون لا يستطيعون التنازل في هذا الموضوع الذي يشكّل عنصراً مركزياً في الهوية الفلسطينية. إن عدم الاستعداد للتنازل في هذه القضية يُفسّر عند إسرائيل على أنه عدم استعداد للاعتراف بطابعها كدولة قومية للشعب اليهودي. على هذه الخلفيّة يمكن فهم المركز الرمزي للصراع، الذي في صلبه تطالب إسرائيل بالاعتراف بها كدولة قومية للشعب اليهودي. على الرغم من اعتراف الفلسطينيين عام ١٩٨٨ بقرار الأمم المتحدة رقم //١٨١// الذي يقسم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، فإنهم يرفضون الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وهذا الرفض يتمّ تبريره بأن الاعتراف من شأنه أن يقلب تاريخ النضال الفلسطيني إلى نضال غير شرعي، وأن يقضي على حقّ العودة للاجئين ويؤذي حقوق العرب الذين يعيشون في إسرائيل. حتّى داخل دولة إسرائيل، يوجد من يعترض على المفهوم الكامن وراء هذه المطالبة، ويقولون إن من عليه تحديد طابع الدولة كدولة قومية للشعب اليهودي هم مواطنوها؛ ومن أجل ذلك أن نطالب بأيّ اعتراف من قبل السلطة الفلسطينية. والمقاربة البراغماتية تقول أن بوسع إسرائيل أن تثبت طابعها كدولة يهودية قومية وتمنع عودة اللاجئين طالما امتلكت القوة المطلوبة لذلك. وعندما تتوفّر هذه القوة لن يكون هناك أيّ قيمة للاعتراف الفلسطيني. وكردّة فعل على عدم الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، تواصل الحكومة الإسرائيلية بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وعلى هذه الخلفيّة يرفض الفلسطينيون إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

السؤال المطروح على خلفية هذه التطورات هو: إلى أي مدى تتمتع التهدئة القائمة بحالة من الاستقرار المتين؟ ما الذي بوسعنا أن يؤدي إلى استقرار هذا الهدوء والتقدم نحو تسوية، وما الذي بوسعنا أن يؤدي إلى التدهور والابتعاد أكثر من التسوية؟ الجواب عن هذه الأسئلة مرتبط بنسبة كبيرة بقوة الحكومة في الجانبين، ويتوقف بشكل خاص على إرادتهما وقدرتهما على توقيع اتفاق وتنفيذه.

المسارات التاريخية حتى الآن تدل على أن الحكومتين لم تتجحا في احترام الاتفاقات التي وقعاها. كذلك، ففي السنوات الأخيرة تبلورت في السلطة الفلسطينية حكومة مستقرة ومسؤولة وتسعى إلى التطور الاقتصادي وفرض القانون والنظام في مختلف أنحاء الضفة. هذه الحكومة نجحت بالتنسيق مع إسرائيل في ضمان الهدوء والأمن في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ومن هذه الزاوية تشكل الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض ومحمود عباس أفضل شريك حلمت به إسرائيل.

في الوقت نفسه، لا توجد علاقات دبلوماسية بين الحكومتين، ولا يوجد أي اتصال لحل النزاع. إسرائيل تواصل البناء في الأراضي المحتلة والسلطة الفلسطينية اختارت التصالح مع حركة حماس التي رفعت على لوائها شعار القضاء على دولة إسرائيل.

الرأي العام

الرأي العام في إسرائيل ولدى السلطة الفلسطينية يؤيد بأغلبه حلّ الدولتين لشعبين. لكنه في الوقت نفسه يرى بأنه لا أمل في تحقيق الاتفاق لعدم وجود ثقة بين الطرفين. استقصاء للرأي الإسرائيلي-فلسطيني، أجري في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يوضح بأن ٥٨% من الإسرائيليين و ٥٠% من الفلسطينيين يؤيدون خطة كلنتون منذ العام ٢٠٠٣ بشأن الدولتين لشعبين. لكن، في الوقت نفسه، يرى ٥٣% من الإسرائيليين و ٦٣% من الفلسطينيين بأن الطرف الآخر يرفض حلاً من هذا النوع. وهذا نوع من التنافر المعرفي، حيث كل طرف يحتفظ بالمواقف التي تتناقض مع مواقف الطرف الآخر. وهذا التنافر عمق انعدام الثقة بين الجانبين وعزمهما على عدم تحمل أي مجازفة. والطرفان يهتمان بالمخاطر الكامنة في عدم تنفيذ الاتفاق أكثر من اهتمامهما بالأمال المعقودة على تطبيقه. وخلال السنوات الأخيرة لوحظ لدى الطرفين وجود توجه نحو التطرف ونحو تزايد الأجواء التشاؤمية لديهما. الاستقصاءات تدل على أن أغلبية الثلثين في الطرفين ترى أنه لا يمكن في الوقت الحالي الوصول إلى اتفاق دائم، وأن الأمل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل هو أمل ضئيل. الإسرائيليون يميلون بنسبة أكبر نحو اليمين الذي يشكك في احتمال الوصول إلى اتفاق، في حين يتعاضد لدى الفلسطينيين الشعور بأن حلّ الدولتين لا أمل له بتاتا، وأن البديل الأنسب عن ذلك هو الدولة الثنائية القومية.

جهات متطرفة ولاعبون ليس لهم صفة دولة

في الجانبين تنشط جهات متطرفة تعارض الاتفاق: مجموعات من صفوف المستوطنين من ناحية وحماس وحركات المقاومة من ناحية أخرى. التركيبة الائتلافية في إسرائيل تمنح قدرة كبيرة للمستوطنين وداعميهم. وهذا الدعم يشمل "شاس" والأحزاب الدينية وحزب "إسرائيل بيتنا" الذي يضم مهاجرين من

الاتحاد السوفياتي السابق والأحزاب اليمينية. وفي الجانب الآخر، يوفّر الانقسام بين حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية وحكومة فتح برئاسة سلام فياض للمرة الأولى نوعاً من حقّ النقض (فيتو) بوجه التقدّم نحو اتفاق. وهذا الحقّ يتجلّى في صليبات الصواريخ على مستوطنات الجنوب. من الصعب التفكير بتوقيع اتفاق سلام تحت صليبات صاروخية تتساقط على المستوطنات الإسرائيلية.

التطوّرات في المستقبل تحمّل في طياتها أيضاً بروز لاعبين ليس لهم صفة دولة أو أنظمة معترف بها، مثل منظمات إرهابية عالمية تمتلك أسلحة متطورة وخطيرة. وفي مثل هذه الظروف، حتّى الاتفاقات مع حماس لن يكون بإمكانها الوقوف بوجه مشكلة الإرهاب. وهذه المنظمات من شأنها أن تشوّش وتعرقل أيّ اتفاق قد يتمّ توقيعه.

المسارات الديموغرافية

المسارات الديموغرافية تعمل من أجل تقليص الأغلبية اليهودية في المنطقة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ففي عام ٢٠١٠ عاش في هذه المنطقة ١١٤٥٥٠٠٠ نسمة، من بينهم ٦٠١٧٠٠ يهودياً و٥٢٠٦٠٠٠ من العرب و٣١٣٠٠٠٠ آخرون. السكّان اليهود شكّلوا أكثرية في المنطقة، لكن هذه الأكثرية كانت ضئيلة ٥٢,٦%. إن استمرار المسارات الديموغرافية التي تمتاز بخصوبة عالية للمرأة المسلمة بالمقارنة مع المرأة اليهودية، معناه أنه خلال السنوات القريبة المقبلة سوف تتشكّل أغلبية عربية في المنطقة.

السيناريوهات

إن استعراض القوّة الدافعة يدلّ على وجود علاقة وطيدة بين التطوّرات في الساحة الشرق أوسطية وبين التطوّرات المحتملة في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. والسؤال الأساسي المطروح هو كيف تؤثر التطوّرات في المجالين بضعها على البعض الآخر. هل من الممكن حلّ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من دون حلّ الصراع على المستوى الإقليمي؟ كيف سيؤثر استمرار النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني على التطوّرات في المستوى الإقليمي؟

الأدبيات التي تتناول النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني تميل إلى التركيز بشكل خاصّ على الساحة المحليّة، في حين أن تلك التي تتناول المسارات في الشرق الأوسط تميل للاهتمام بالمستوى الإقليمي والعالمية. والنتيجة هي سيناريوهات على مستويات جغرافية مختلفة: محليّة-النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، وإقليمية-جيبوليتك الشرق الأوسط المنقطعة في الأغلب عن بعضها البعض. فقد طوّر المحقّقون في معهد راند منذ أواخر التسعينيات، عدداً من السيناريوهات بصدد التطوّرات المتوقّعة في الشرق الأوسط حتّى العام ٢٠٢٥. وهذه السيناريوهات تتضمّن مفاهيم متعدّدة ومهمّة بخصوص ما يمكن أن يحصل في المنطقة؛ قسم منها أحسن في تقديره لما يمكن أن يحصل في المنطقة، مثل انهيار السلطة في مصر وصعود تركيا، لكنه لم يدخل في عمق تأثيرات هذه التطوّرات على النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني ولا على خطوط الحدود المحتملة. السيناريوهات التي رسمها معهد "راند" ترسم أربعة عوالم استراتيجية محتملة للشرق

الأوسط: الصيد الكبير، حيث القوة الدافعة الأساسية هي الخلافات الإقليمية، والصراع الأساس هو على موارد وأقاليم، ثم صراع الحضارات حيث القوة الدافعة الأساسية هي الصراع الديني بين الإسلام والغرب، على غرار ما وصفه صاموئيل هنتنغتون؛ ثم الفوضى، حيث القوة الدافعة الأساسية هي الصراعات الداخلية على خلفية اقتصادية ودينية وقبلية؛ وأيضاً نهاية التاريخ، حيث القوى الدافعة الأساسية هي الديمقراطية وتشكيل نظام جديد يؤدي إلى تقارب أيديولوجي واستقرار أمني.

توجد أيضاً سيناريوهات أوسع تتطرق أيضاً لمنطقة الشرق الأوسط، وهي سيناريوهات المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية N.I.C. وهذه السيناريوهات تتناول العالم المستقبلي المتوقع، وهي تطرح من بين أمور أخرى إمكانية قيام "خلافة إسلامية" أو "سلام أمريكي" أو دورة جديدة من الخوف والعنف والإرهاب. ومن بين الأعمال الأخيرة التي طوّرت على المستوى العالمي ما قام به المجلس القومي الأمريكي للاستخبارات ومعهد الدراسات الأمنية الخاص بالاتحاد الأوروبي. وهذا العمل يشير إلى وجود ثلاث قوى دافعة أساسية هي التي ستضع النظام العالمي: الارتباط المتبادل، تشكّل عالم متعدّد الأقطاب وبروز لاغبيين ليسوا دولاً. وعلى قاعدة تحليل العلاقات ما بين هذه القوى الثلاث الدافعة، يمكن استخلاص أربعة سيناريوهات حول النظام العالمي المتوقع حتى العام ٢٠٢٥: "مواصلة العوم بصعوبة"؛ أي مواصلة الأمور كالمعتاد، والانهيـار - وهذا هو سيناريو كتل مقلّدة نسبياً مع غروب مسارات العولمة، والعودة إلى الانسجام الأوروبي"، توطيد التعاون والتنسيق العالمي، وزوال الواقع القائم وتغلّب الصراع على التعاون. البحث هو على مستوى عالمي، ومن دون التطرّق بالتفصيل إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الأمر الذي يعكس المفاهيم والمصالح الأمريكية كدولة وإمبراطورية ذات رؤية ونظرة عالمية.

من ناحية أخرى، جرى تطوير عدّة سيناريوهات من قبل هيئات بحثية إسرائيلية وفلسطينية تشغل بشؤون النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، مع التركيز في الأرجح على ما يحصل في إسرائيل والسلطة الفلسطينية والعلاقات ما بينهما. هذه السيناريوهات تميل إلى التأكيد على ما هو مرغوب فيه من قبل الأطراف المختلفة، وليس فقط ما هو ممكن. فعلى سبيل المثال، ارتأت السيناريوهات التي طوّرت من قبل مجموعة الاستراتيجية الفلسطينية PSG قبل أيّ شيء أن ما هو مرغوب للفلسطينيين ليس فقط ما هو ممكن؛ إنهم يؤكّدون على التطوّرات الثنائية الجانب ويقلّون من تطرّفهم إلى المسارات العالمية والإقليمية. والسيناريوهات الأربعة المفضّلة لديهم هي التالية بحسب رأيهم: دولتان لشعبين مع حلّ عادل لقضية اللاجئين، دولة ثنائية القومية، دولة كلّ مواطنيها وكونفدرالية بين دولة فلسطينية مستقلة والأردن. والسيناريوهات غير المرغوب فيها هي: استمرار الوضع القائم (ستاتيكو)، دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، الانفصال من طرف واحد من إسرائيل، وتقاسم الضفة الغربية وقطاع غزّة بين الأردن ومصر.

هذا التمييز بين ما هو مرغوب فيه وغير مرغوب فيه هو أمر مهم، لكنه لا يجيب عن السؤال المركزي المتعلّق بتوجيه تطوير السيناريوهات: ما هي المسارات والاتجاهات المرشّحة، وإلى أيّ نموذج هي ذاهبة؟ هذه المسارات توجّهها جهات كثيرة لا يوجد للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني سيطرة كاملة عليها. وبنتيجة

ذلك يمكن أن يتشكّل نوع من الحدود غير مقبول وغير مرغوب فيه، من الطرفين. والصراع الإقليمي المتواصل والطويل، على سبيل المثال، من شأنه أن يؤجّل حلّ النزاع وأن يبقى الوضع على حاله بالرغم من أن الطرفين لا يريدان ذلك.

ثمّة تجربة للخروج عن طابع التفكير الخاصّ بالاهتمام بما هو مرغوب فيه مع الدمج ما بين التطوّرات الإقليمية والمحليّة، قام بها طاقم من مركز ساشا للدراسات الاستراتيجية. وخلافاً للسينايويوهات التي يطوّرها باحثون آخرون افترضوا بأن ما كان هو الذي سيكون، وأنه ليس من المتوقع حصول تغيير في الأنظمة العربية، فإن السيناريوهات التي طوّرت من قبل مركز ساشا قد أخذت بالحسبان التطوّرات المختلفة في الدول المجاورة، ومن بينها صعود حركة إسلامية إلى السلطة في مصر، وكذلك تأثيرات المحور المعتدل في مقابل المحور الراديكالي في المنطقة.

التطوّرات في داخل الدول العظمى، والقوى الإقليمية، والثورات التي حصلت في العالم العربي تستوجب إجراء تفحص أكثر عمقاً للعلاقة ما بين التطوّرات على المستويات الجيوسياسية المختلفة. وبصورة تفصيلية، يجب توضيح ما هي المسارات التي تحصل على مستوى الدول العظمى وعلى مستوى العلاقات بين دول المنطقة وداخل دول المنطقة، ومنظومة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. عدد من الصحفيين والوجهاء رسموا خطوطاً لهذه السيناريوهات؛ إلا أنه حتّى الآن لم يُقرّ عمل يميز بصورة منهجية العلاقة ما بين التطوّرات والمستويات المختلفة، من خلال التطرّق إلى المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجيوسياسية والأمنية. إن تطوّراً من هذا النوع يستوجب تعاوناً يتجاوز الحدود الجغرافية، ويصل ما بين آراء مختلفة من خلال التعاون ما بين الباحثين والرجال العمليين. وعبر الصفحات التالية سأعرض مخطّطاً فكرياً في هذا المجال.

أربعة سيناريوهات ومعضلة إسرائيل الجيوسياسية

استناداً إلى قاعدة القوى الدافعة يمكن تطوير أربعة سيناريوهات أساسية. وكلّ سيناريو يتضمّن جواباً مختلفاً على المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية، وهو جواب يعكس التطوّرات المختلفة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وضمن كلّ سيناريو تتغيّر العلاقات ما بين القوى الدافعة والتي تنتج حلاً مختلفاً للمعضلة الجيوسياسية (أنظر الصورة رقم ١٠).

– السيناريو رقم (١): "سلام أمريكي" وعودة إلى حدود العام ١٩٦٧

ضمن هذا السيناريو تتجح الولايات المتحدة في أن تستعيد لنفسها مقود القيادة والريادة في الشرق الأوسط، وتقوم بكبح صعود قوى محلية تسعى للوصول إلى الهيمنة في المنطقة؛ وأيضاً تمنع عودة روسيا وصعود الصين. والمحور الاستراتيجي القديم بين تركيا وإسرائيل يتمّ ترميمه، وينضمّ إليه أيضاً كلّ من مصر والأردن. تركيا أثبتت التزامها بحلف الناتو عبر موافقتها على نصب الرادار المضادّ للصواريخ على أراضيها، وهو المعدّ لحماية الدول الأوروبية؛ كما وأنها ستقوم بتطليّف علاقاتها مع إسرائيل. هذه الأمور تشكّل إشارة واضحة إلى أن تركيا لم تُهمل علاقتها مع الغرب وأنها لا تسعى للاقترب من إيران حسبما

أشيع ضدها. قوة إيران تراجعت بشكل ملحوظ بسبب تغيير السلطة في سوريا وصعود سلطة إسلامية معتدلة. "الربيع العربي" يتحول إلى صيف من خلال صعود قوى ديمقراطية إلى السلطة وتسعى إلى عقد اتفاقات مع إسرائيل على قاعدة إنهاء النزاع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. على هذه الخلفية تتراجع قوة حماس التي تُعتبر منظمة محاربة وتلحق الضرر البالغ بحقوق الإنسان الأساسية ومساعي التقدم نحو الديمقراطية.

في إسرائيل، يتم تشكيل ائتلاف ذي توجه معتدل من الناحية الجيوسياسية وذي قدرة تنفيذية. في السلطة الفلسطينية تتغلب منظمة فتح التي تستفيد من تأييد الجيل الشاب، على حماس، والحكومة الجديدة تطبق سياسة استقرار وتنمية اقتصادية وتعزيز مسارات الديمقراطية من خلال تنسيق الشؤون الأمنية مع إسرائيل. هذه التطورات تؤدي للضغط على الحكومات في إسرائيل والسلطة الفلسطينية لكي تحمل على عاتقها مخاطر لم تحملها من ذي قبل. والرأي في الطرفين أيضاً يؤيد الاتفاق ويميل للتصديق بعودة الطرف الثاني. والميل نحو قبول وعود الطرف الآخر يتزايد إزاء الضمانات الأمنية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة من أجل تطبيق الاتفاق.

مسارات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة، واستقرار الأنظمة، وبلورة محور استراتيجي مدعوم من الولايات المتحدة، تؤدي إلى ازدهار اقتصادي لم يسبق له مثيل. إسرائيل والدولة الفلسطينية اللتان وقّعتا على اتفاق دائم، تتحولان إلى المحرك المركزي في هذا الازدهار بفضل الرأسمال البشري الموجود فيهما. التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين يطمس معالم الحدود السياسية ويؤكد على أهمية التعاون العابر للحدود؛ وهذا الأمر يبرز بشكل واضح في القدس، حيث توجد بشكل خاص المناطق المتنازع عليها والتي تتحول إلى مناطق تعاون اقتصادي.

مهمة الولايات المتحدة بشكل خاص هي المحافظة على الاتفاقات وضمن استمرارها في وجه أنشطة جهات راديكالية تسعى لنسفها. وخلافاً لحلم أوباما بأن الاتفاق بين إسرائيل وفلسطين سوف يضمن التغيير في المنطقة، فإن التغيير الإقليمي بالذات هو الذي أتاح عقد الاتفاق. ومفتاح تحقيق هذا السيناريو إنما يكمن في الأمن الإقليمي، ومسارات الديمقراطية، وثقافة التسامح، والثقة المتبادلة وضمانة الدولة الأولى في العالم والمنطقة. إن حلاً على غرار حدود العام ١٩٦٧ هو أمر ممكن بفضل الاستقرار الإقليمي والسلام في الشرق الأوسط، الذي يوفر الضمانات الأمنية للاتفاق ويتكفل باستقراره من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

المشكلة المركزية في هذا السيناريو المتفائل إنما تكمن في الصعوبة للوصول إليه في مرحلة تدل كل المؤشرات فيها إلى أن الأمور تسير في الاتجاه المعكوس: تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة وصعود مكانة الحركات الإسلامية في الدول العربية، وانعدام وجود استقرار اقتصادي مستدام في دول المنطقة وذلك بفعل اتساع الفجوات والخلافات، وصعود الإسلام كقوة إقليمية، وتراجع قوة السلطة الفلسطينية. بتعبير آخر: ما هو الجهاز الذي بمقدوره تحريك المسار الموصوف في هذا السيناريو؟

من المحتمل للتطوّر المرسوم في هذا السيناريو أن يحصل في أعقاب مسارات دبلوماسية من التفاهم وإيجاد اتفاقات بين الولايات المتحدة والأنظمة الجديدة التي تتسلّم الأمور في الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة ستعترف بالأحزاب الإسلامية التي ستتسلّم السلطة في مصر وتونس، وفي المستقبل، في سوريا أيضاً، بل وربما في الأردن كذلك. وهي ستدعمها اقتصادياً، وتعيد بالتالي إصلاح نفوذها الجيوسياسي في المنطقة. وبواسطة هذه الدبلوماسية ستتمكّن الولايات المتحدة من تطويق الاتجاهات المتطرّفة لدى الأحزاب الإسلامية وترعى قيام أنظمة ذات طابع إسلامي معتدل وتساعد على توجيه سياسي إصلاحية وديموقراطية. إن دعم الولايات المتحدة لمسارات الديمقراطية في المنطقة، وانتقادها للنظام السوري من ناحية، والتوجّه الإيراني، الروسي، الصيني نحو دعم نظام بشار الأسد من ناحية أخرى من شأنها أن تساعد على ترسيخ موقع الولايات المتحدة في المنطقة.

والولايات المتحدة قد تتصرّف بشكل قد يبدو الآن على أنه غير معقول، وأن تصل بالتالي إلى اتفاقات مع إيران حول حالة غموض نووي عبر التفاهم بأنه من غير الممكن كبح تطوّر القدرة النووية لدى إيران، وإذا حصل هذا فمن الممكن توقّع أن تسعى الولايات المتحدة إلى اتفاقات بشأن تسلّح إيران بالسلاح النووي مع ترك نسبة كبيرة من الغموض وعدم الشفافية في هذا الموضوع. إن عقد الاتفاقات سوف يؤدّي في المرحلة الأولى إلى رفع منسوب الخوف لدى دول الخليج وإسرائيل؛ بل ولدى الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة.

إذا فشلت هذه السياسة بسبب صعود أنظمة ذات طابع إسلامي متطرّف وبسبب انتصار التهديد الممارس على مكانة الولايات المتحدة من جانب إيران بدعم من روسيا والصين، فالولايات المتحدة ستضطرّ إلى الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط من خلال الدخول في مواجهة مع الذين يتحدّون مكانتها. إن اليأس من الذهاب في مسار تفاهم وعقد اتفاقات سيصعبه الانتقال من المسارات الدبلوماسية إلى الأعمال العسكرية. والنشاط العسكري سيشمل الاصطدام حول نقاط جوهرية، مع ازدياد الاعتماد على الدول المعرّضة للتهديد.

إن تطوير القدرة النووية من قبل إيران بالذات يمكن أن يشكّل رافعة في أيدي الولايات المتحدة من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة. الدول العربية المعرّضة للتهديد ومن بينها السعودية ودول الخليج، سوف تتعاون مع الولايات المتحدة بهدف كبح جماح إيران ونفوذها في المنطقة. ومن شأن إسرائيل أمام هذا السيناريو أن تقوم بدور أساسي من خلال تهديد إيران. وهذه التهديدات سوف تنشط الحراك الدبلوماسي ضدّ إيران وستشكّل خلفية لقيام ائتلاف أمريكي-عربي ضدّ هذه الدولة. هذا العمل سيساعد كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل على بلورة ائتلاف واسع بهدف مهاجمة إيران؛ وهذه تشكّل لعبة محكمة من توازن القوى. فمن ناحية، توجد إيران التي تقف على طرف النهاية من التطوير النووي؛ ومن ناحية أخرى تقف الدولة العظمى التي ترتبط بها دول عربية معرّضة للخطر وتركيا؛ في حين تقف في الخلفية قوّة إسرائيل وجبروتها. هذا الوضع يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبصورة غير مباشرة

يخدم أيضاً المصالح الإسرائيلية. وإذا استمرّ هذا الوضع لحقبة من الزمن، فالولايات المتحدة ستتمكّن من استغلال مكانتها المعزّزة في المنطقة ومن ممارسة الضغط على إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات والوصول إلى حلّ على قاعدة حدود العام ١٩٦٧.

إذا تزوّدت إيران بسلاح نووي، فهي ستهدّد جيرانها أو أنها ستقفل مضائق هرمز، الأمر الذي يوفّر ذريعة لحصول هجوم أمريكي. وإن هجوماً من هذا النوع لن يقتصر على المنشآت النووية، التي بوسع إيران إعادة ترميمها خلال فترة قصيرة استناداً إلى علمائها. وهذا الهجوم سيستوجب أيضاً شنّ هجوم بريّ وضرب البنى التحتية وقتل رؤساء السلطة. وهذا الهجوم سيحظى بتأييد السعودية ودول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي، لكنه سيُدان من جانب روسيا والصين اللتين ستبذلان كلّ وسعهما من أجل توريث الولايات المتحدة في صراع طويل يستنزف قواها بحسب رأيهما. وبنتيجة ذلك، قد تتطوّر حرب إقليمية تتمتع فيها إيران بدعم روسيا والصين. نافذة الفرص أمام حصول حرب كهذه ضيقة جداً. ومن اللحظة التي ستمكّن فيها إيران من تركيب قنبلة ذرية، فالمخاطر من احتمال شنّ هجوم كهذا سوف تقل كثيراً. وفي حال تمكّن إيران من امتلاك القنبلة الذرية، فإنها ستحوّل إلى دولة غير متوقّعة. فمن ناحية توجد التقاليد الشيعية القديمة من العقلانية والتوازن. ومن ناحية أخرى، يوجد إيران المعزولة والمتطرّفة ذات القيادة الدينية التي من شأنها أن تدفعها نحو مغامرة خطيرة. والخطر هنا لا يهدّد إسرائيل لوحدها، بل المنطقة والعالم بأسره.

السؤال الكبير يدور حول مكانة تركيا في هذه الخريطة الدبلوماسية والعسكرية. إن استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة في حين تواصل إيران تسلّحها والارتباط بدول ذات أنظمة إسلامية متطرّفة، من شأنه أن يعزّز الحلف الأمريكي-التركي. وفي هذا السياق قد تبتعد الولايات المتحدة عن إسرائيل، خصوصاً إذا واصلت هذه الأخيرة سياستها الحالية الراضية للوصول إلى أي حلّ وسط في موضوع الأراضي [المحتلّة]؛ الابتعاد سيكون تدريجياً وبطيئاً. ولن يكون هناك تقليص للمساعدات الأمنية، إلاّ أن الولايات المتحدة ستسقط الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني إلى أسفل جدول، وستقول لإسرائيل إنها غير مهتمة بأن تفرض عليها أيّ حلّ. وهذه المقولة تشكّل نقطة الابتعاد عن إسرائيل والاقتراب من تركيا والعالم الإسلامي. وإسرائيل ستضطرّ إلى إجراء حساباتها وحسابات مصالحها بدقّة ومنع حصول وضعية تباين، حتّى ولو بدفع الثمن من الأراضي [المحتلّة].

هذا يشكّل عاملاً محفّزاً للعودة إلى حدود العام ١٩٦٧ مع تعديلات، وذلك من أجل المحافظة على التحالف مع الولايات المتحدة.

بواسطة الاستراتيجيتين، الدبلوماسية والعسكرية، هدف الولايات المتحدة المركزي سيكون ضمان مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. إسرائيل ستضطرّ إلى المساهمة بحصّتها وأن تقدّم التنازلات المطلوبة من الناحية الإقليمية. بعبارة أخرى، إن الوصول إلى اتفاق على أساس حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراضي سيُشكّل مصلحة إسرائيلية، سواء بسبب الإجراءات الدبلوماسية

أو الإجراءات العسكرية من قبل الولايات المتحدة. وإذا كانت إسرائيل تسعى إلى المحافظة على موقعها كحليف في منظومة النفوذ الأمريكي، فيكون عليها أن تؤدّي دورها الجيوسياسي العالمي والإقليمي، وأن تعمل بما تقتضيه الضرورة في مجال النزاع المحلي مع الفلسطينيين. إن الضعف المستمرّ والفشل في المسارات الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية سوف يؤدّي إلى صعود القوى الأحزاب الأخرى، بما فيها تركيا وإيران.

السيناريو رقم ٢: قيام خلافة إسلامية وحدود مؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

إزاء هذا السيناريو تُبدي الولايات المتحدة ضعفاً متواصلًا. والفراغ الذي سيتشكّل إثر انحسارها ستشغله دول سنّية-معتدلة أو راديكالية - بقيادة تركيا التي تسعى لإقامة نوع جديد من الخلافة العثمانية في المنطقة. إن إقامة المحور السنّي مرتبطة بالمواجهة بين إيران وتركيا من أجل الهيمنة على المنطقة. إن إيران تعزّز موقعها من طريق إقامة أحلاف مع السكّان الشيعة في شتّى أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق ما بعد الانسحاب الأمريكي وفي لبنان. إنها تعمل من أجل تثوير السكّان الشيعة في البحرين والكويت والسعودية، وهي تسعى لجذب سوريا إلى جانبها. وتركيا ستؤسّس مكانتها في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين على أساس التنافس مع إسرائيل على إشغال مواقع القوة في شرق البحر المتوسط، وفي العقد الثالث - على مقاومة إيران.

إن السيطرة الإيرانية على كنوز الخليج الفارسي وشبه الجزيرة العربية تتعارض مع المصالح التركية، لأن تركيا بحاجة إلى نفط المنطقة ولا تريد أن تكون مرتبهة للنفط الروسي. وبناءً عليه، من المفترض تركيا أن تعارض الوجود الإيراني في سوريا ولبنان اللذين تجد تركيا فيهما شريكين اقتصاديين؛ وهذا الأمر يوضح دعم تركيا لقوات المعارضة السورية في أثناء كتابة هذه السطور والسماح لها بإقامة مناطق عازلة مفتوحة ومحميّة بالقرب من حدودها. هذا العمل ليس موجّهًا فقط ضدّ سوريا، بل أيضاً ضدّ إيران المؤيّدّة الأساسية للنظام السوري برئاسة بشار الأسد. في العقد القادم سيضطرّ الإيرانيون إلى تخصيص المزيد من الموارد الكثيرة لمواجهة تركيا؛ والعالم العربي السنّي سيبحث عن دولة قائدة يكون بإمكانها مواجهة إيران الشيعية، وبالرغم من تاريخ العلاقات الصعبة بين العالم العربي والإمبراطورية العثمانية، فإن تركيا السنّية هي المرشّح الأفضل للقيام بالدور. ومن خلال استطلاع للرأي العام أجري في خمس دول عربية لاستبيان أيّهما الدولتان اللتان قامتا بالدور الإيجابي الأفضل أثناء أحداث الربيع العربي، فإن تركيا هي التي احتلّت المكانة الأولى بلا منازع. و ٥٠% من المستطلعين أشاروا إلى مساهمتها الإيجابية. وعندما سئل المستطلعون في مصر حول أيّ من الشخصيات القائدة يريدون من الرئيس المصري المنتخب أن يشبهها في المستقبل، فإن ٤٠% أجابوا، أردوغان؛ في المقام الثاني جاء أحمد نجاد بنسبة ١٠%. وهذا التفضيل يضع تركيا في موضع الأفضلية كقائدة للعالم الإسلامي. وفي التنافس مع إيران حول مناطق النفوذ ستكون يد تركيا هي العليا.

الأمر الذي سيساعد تركيا على النجاح هو وضعها الاقتصادي المتين وموقعها الجغرافي ونفوذها في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وخاصة انحياز الدول السنّية إلى تركيا ورفضها إيران الشيعية. إن تمركز تركيا كدولة عظمى رائدة لن يحصل بين ليلة وضحاها. ففي بداية الطريق سوف تصطدم بمعارضة مصر والسعودية، اللتين تعتبران نفسيهما كمركز للعالم الإسلامي السنّي. إلا أن تزايد التهديد الإيراني من ناحية، والأزمة الاقتصادية التي تجتاح مصر من ناحية ثانية سوف تزيد من الحاجة إلى قائد إقليمي وستوّدي إلى توطيد العلاقة مع تركيا.

ثمّة عامل آخر مساعد في هذا المسار، وهو قدرة تركيا على تشكيل حكومة إسلامية ذات ملامح ديموقراطية، تتناقض تماماً مع السلطة الإسلامية المتطرّفة في إيران. وعلى هذه الخلفيّة قد تقيم حلفاً استراتيجياً مع مصر ومع سوريا، وتعزّز مكانتها لدى السلطة الفلسطينية. نتيجة الصراع بين تركيا وإيران قد تكون العداء المستحکم والمتواصل بين المحورين، أو قيام توازن رعب، حيث يسعى المحوران إلى تطوير قدرة نووية وتشكيل أحلاف إقليمية. أما إمكانية عقد اتحاد بين المحورين، فإنها ستؤدّي إلى سيناريو مختلف، وهو سيناريو حرب الحضارات.

الغليان السياسي الاجتماعي في الدول العربية سوف ينتهي، وستقوم سلطة مستقرّة ذات توجّه وطني وديني. في بداية الطريق ستمتّع السلطة الفلسطينية عن إجراء مفاوضات مع إسرائيل، وهي ستفضّل الحصول على الاعتراف الدولي الذي حصلت عليه في الأمم المتحدة. وإسرائيل ستفرض التفاوض مع سلطة فلسطينية تتصالح مع حماس، إلا أن التطوّرات في العالم العربي قد تحرق أوراق الجانبين. إن قيام تآلف سنّي ضدّ إيران، وصعود حزب إسلامي إلى سدّة السلطة في مصر، بحيث لا ينتهك اتفاق السلام مع إسرائيل، من شأنه أن يؤدّي إلى تلطيف مواقف حماس؛ وعلى الأثر يمكن توقّع ليونة معيّنة في جدول الأعمال السياسي لحكومة حماس، وتعزّز مكانتها في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي، من المتوقع صعود حماس إلى القيادة في السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال تزايد قوّة الجهات البراغماتية في الحركة. ضمن هذه الظروف ستعرض المنظمة اتفاقاً مؤقتاً على غرار "هدنة" لا تمنع الطرفين من الحلم بأحلام أيديولوجية بعيدة المدى، والوصول إلى تسويات براغماتية تؤدّي إلى استقرار الأوضاع على المديين القريب والمتوسّط.

الدول العربية المتضامنة في المحور السنّي ستكون حسّاسة للرأي العام، وخاصة إزاء انتقادات الجمهور بشأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الأثر ستعود هذه الدول وتقرّح على إسرائيل الموافقة على مبادرة الجامعة العربية مع الوعد بأن العودة إلى حدود العام ١٩٦٧ ستؤدّي إلى المصالحة مع العالمين العربي والإسلامي. هذا العرض ستشارك فيه الدول الأعضاء في المحور السنّي برئاسة تركيا؛ وحماس ستقرّ الاتفاق بأنه مجرد هدنة، لا تعني إنهاء النزاع، بل مجرد اتفاق مؤقت فرض بسبب الضعف النسبي للفلسطينيين، وليس من شأنه التراجع عن المطالبة التاريخية بالعودة إلى يافا وحيفا وإقرار حقّ العودة للفلسطينيين. أمام هذه الظروف سيكون لزاماً على إسرائيل أن تقرّر ما إذا كانت تفضّل أن تكون

جزءاً من الشرق الأوسط الجديد، أم أن تصرّ على رفضها بسبب عدم وجود تسوية دائمة، ومن ثمّ الارتباط بالقوّات الموجودة خارج المنطقة، ولاسيّما بجنوب أوروبا وشرقها. وإذا رفضت إسرائيل مبادرة الجامعة العربية، فهذا سيؤدّي إلى زيادة الضغط على مصر والأردن لإعادة النظر في اتفاقيات السلام. أما إذا قبلت إسرائيل بالمبادرة، فهذا سيعني التصالح مع العالم العربي من دون حلّ دائم للنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني (انظر الصورة رقم ١٠، المرّح اليساري الأعلى).

إسرائيل ستواجه أسئلة وجودية وجيوسياسية جوهرية: هل يمكن الاعتماد على وعود المحور السنّي برئاسة تركيا؟ هل بإمكان هذا المحور أن يضمن استمرار اتفاق ليس باتفاق دائم؟ من ناحية أخرى نجد أن عدم التقدّم في المجال الإقليمي وعلى المسار الفلسطيني سوف يؤدّي إلى عزل إسرائيل وتركها لوحدها في المنطقة المعادية من دون حلفاء أو دعم. إن المحور السنّي المعادي سيضع إسرائيل في الزاوية، لكنّ محور سنّيّاً معتدلاً وقويّاً ويتبيّن مبادرة الجامعة العربية من شأنه أن يساعد في الاستقرار الإقليمي وتقدّم التسوية السياسية بين إسرائيل وفلسطين التي لا تكون بمثابة اتفاق دائم. إزاء هذه الظروف من التخبّط وإهمال البندين، من المحتمل أن تكون إسرائيل مستعدّة للتحرك بحذر نحو تسوية مؤقتة حول حدود مؤقتة، مع النظر عن كثب في النتائج الحاصلة تدريجياً. الاستقرار في المنطقة وفي الدول المجاورة سيسهّل على الحكومة الإسرائيلية وحكومة السلطة التغلّب على معارضي السلام، وإدارة مفاوضات والتوصّل إلى توافق حول حدود مؤقتة من دون حلّ الصراع الأساسي. وعلى هذه الخلفيّة، من شأنهما أن تتوصّلا إلى اتفاق جزئي في حال توفّر ضمانات من جانب المحور السنّي.

إن التقدّم نحو تسوية من هذا النوع يشكّل حاجة حيوية جداً للمحور السنّي. وعزلة إسرائيل قد تدفعها نحو حلفاء جدد آخرين. وبالرغم من أن الأمور قد لا تبدو في هذه الأثناء معقولة، فإن إسرائيل وإيران قد تقومان بإعادة دراسة منظومة العلاقات ما بينهما، خصوصاً إزاء محور سنّي معادٍ يهدّدهما معاً. الولايات المتحدة أيضاً قد تعيد دراسة علاقاتها مع المحور السنّي الذي تترأسه تركيا في إطار ائتلاف إسلامي متطرّف. لهذه الأسباب قد يلجأ المور السنّي إلى تلطيف مواقفه وأن يقدّم إلى إسرائيل اقتراحات تسوية تتناسب مع مصالحها الأمنية.

الاتفاق سيعتمد على انكفاء إسرائيلي نحو حدود العام ١٩٦٧ مع ترك هامش واسع من الأمن. ومن المحتمل أن يشكّل جدار الفصل، بالإضافة إلى مناطق معيّنة تواصل إسرائيل الاحتفاظ بها حتّى الاتفاق الدائم، حدود الاتفاق المرحلي. وبناءً على هذا السيناريو نجد أن التقدّم في حلّ النزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني سوف يتحقّق بشكل خاصّ بسبب التطوّرات الإقليمية والاستقرار الإقليمي.

الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني لن يكونا ناضجين في هذه المرحلة لعقد اتفاق دائم بسبب خلافات جوهرية في الشؤون الأساسية، مثل الحدود والقدس واللاجئين. إلّا أن الأجواء الإقليمية المؤيّدّة والداعمة ستسمح بإحراز تقدّم طفيف نحو اتفاق جزئي ومؤقت. وضمن إطار هذا الاتفاق سيكون من الممكن العمل لتحسين الوضع الاقتصادي وتغيير النظرة الثقافية؛ وعلى مدى أبعد سيكون من الممكن حتّى التقدّم

نحو اتفاق دائم. هذا السيناريو يقوم في أساسه على تشكّل كتل أساسية في الشرق الأوسط تهدّد إسرائيل من ناحية، وتمنحها من ناحية أخرى إمكانيات لا بأس بها من المناورة.

السيناريو رقم ٣: الفوضى والحدود القابلة للدفاع بالنسبة لإسرائيل

في هذا السيناريو: الحدود القابلة للدفاع عنها، تشهد المنطقة تحولات كثيرة وتواجه وضعا من الفوضى وعدم الوضوح على مدى حقبة طويلة. هذا الوضع يتميّز بالصراعات الداخلية والتنافس بين الدول، وبعدم الاستقرار وعدم وجود اتفاقات. دول أخرى في الشرق الأوسط، بما فيها مصر والسلطة الفلسطينية، تتحوّل إلى دول فاشلة، أيّ إلى دول غير قادرة على توفير الأمن، وتطبيق سلطة القانون وتوفير الظروف الاقتصادية والخدمات بشكل معقول للمواطنين فيها. إزاء هذا الوضع تنشب حروب بين الدول حول شؤون إقليمية وحدودية، ممّا يمكن أن ينزلق بالأمر إلى حرب إقليمية واسعة.

الدولتان العظميان القديمتان، أمريكا وروسيا، تتصارعان مع بعضهما حول السيطرة على المنطقة، من خلال إيجاد تحالفات أو ترميم تحالفات قائمة. دول عظمى أخرى تدخل المنطقة، ولاسيما الصين والهند. قوّة الولايات المتحدة في المنطقة تتراجع، وخاصّة إثر سحب قوّاتها من العراق وأفغانستان. والذي يربح من تراجع قوّة الولايات المتحدة في المنطقة هو إيران، التي تواصل سعيها للحصول على سلاح نووي وتطوير صواريخ لإطلاقه.

تركيا تحاول التموضع كدولة إقليمية عظمى رائدة. وهي تعتمد في ذلك على مساحتها وقوّتها الاقتصادية وموقعها. وبنتيجة ذلك يدور في المنطقة صراع من أجل الهيمنة ما بينها وبين إيران. ثمّة صراع آخر يدور بين السعودية وإيران من أجل السيطرة على الخليج الفارسي. هذا الصراع يرتدي أيضاً مظاهر دينية: العداء بين الشيعة والسنة، الاحتكاكات تحصل بين حين وآخر داخل الدول التي تحتوي أقلية شيعية كبرى، مثل البحرين ولبنان. الصراع بين تركيا وإسرائيل يتأزّم، وفي صلبه تطلّع تركيا نحو التموضع كقوّة مركزية في الشرق الأوسط. هذا الصراع قد ينزلق إلى أعمال عدائية ومواجهات بين قوّات تركية وأخرى إسرائيلية. هذه المواجهة ستؤذي كثيراً حلف الناتو، ومن شأنها أن تهدّد مصالح الولايات المتحدة والغرب في المنطقة. إزاء هذه الظروف قد تتدخّل الدول العظمى من أجل تخفيف التوتر والتهدئة، بل والتحذير. وسيكون هدف هذا التدخّل هو ضمان مصالح الدول العظمى في مجال الطاقة في الشرق الأوسط والسيطرة على المناطق الاستراتيجية. من ناحية ثانية، قد تتحرّك دول عظمى أخرى لزيادة التوتر بهدف زيادة نفوذها. والصين، بالتعاون مع إيران، قد تدعم الجهات الساعية إلى ضعفة النظام في السعودية والتأثير سلباً على مكانة الولايات المتحدة.

في هذا السيناريو ستتفاقم النزاعات ما بين الدول القومية. ومن بين المواضيع الأساسية في هذه الصراعات بين الدول سيكون موضوع المياه. إن استمرار تزايد سگان الشرق الأوسط وتزايد الطلب على المياه والنقص في هذه المادّة الحيوية سوف يزيد من النزاعات بشكل خاصّ حول مصادر المياه

المشتركة. تركيا والعراق وسوريا ستتنازع على استغلال الأنهار، دجلة والفرات ونهر العاصي. مصر وأثيوبيا والسودان ستتصارع على مياه النيل. إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ستتصارع على استغلال مصادر نهر الأردن واليرموك. وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ستتقاتل على المياه الجوفية في الجبال. وإيران وأفغانستان ستتصارع على استغلال مياه نهر هلمند؛ وهناك صراعات أخرى إضافية قد تحصل حول أنابيب نقل النفط والغاز. وأعمال التخريب التي حصلت بين حينٍ وآخر في أنابيب الغاز من مصر إلى إسرائيل والأردن وإيقاف تزويد الغاز من مصر لإسرائيل هي مثال لما يمكن أن يحصل في المستقبل. في سيناريو الفوضى تعاني الدول القومية من صراعات داخلية كثيرة لا علاقة لها البتة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مثل: الصراع بين القبائل، وبين الأقليات الإثنية وبين مجموعات دينية وبين مجموعات سياسية ثقافية ذات مصالح متناقضة. والصراعات القبلية ستبرز بشكل خاص في العراق واليمن وسوريا وليبيا. والصراعات الإثنية ستشمل الأكراد في تركيا والأذريين في إيران والعلويين في سوريا والعرب في إسرائيل والأقباط في مصر. وفي العراق قد تحصل مذابح دموية بين السنة والشيعة، وهكذا أيضاً في السعودية والبحرين. والصراع ما بين فتح وحماس سيستمر من دون أي أمل في المصالحة ما بينهما. واتفاقات المصالحة قد تتفجر إزاء التطع إلى مواقع القوة السياسية والاقتصادية.

ثمّة صراع آخر قد يتطور ما بين القوى العلمانية ذات التطع الديمقراطي وبين قوى إسلامية تطمح إلى فرض تطبيق الدين على الدولة. وفي مصر قد تتفاقم الاحتكاكات بين القوى الليبرالية والأخوان المسلمين المسيطرين على البرلمان. الجيش أيضاً لن يكون غير مبالٍ إزاء هذا الصراع، وهو لن يتخلى بسهولة عن موقعه السياسي وسيطرته على الاقتصاد واهتمامات أخرى. في إيران ستحصل مواجهات بين مؤيدي الإصلاح والقوى المحافظة. وكذلك في تركيا قد تحصل خصّات داخلية على خلفيّة هشاشة الديمقراطية في الدولة. وهذا البلد يشهد أكبر عدد من الصحف المعطّلة، والمرأة هناك تواجه أوضاعاً صعبة للغاية؛ السياسة الإسلامية التي يتبّعها أردوغان تثير مخاوف شديدة لدى العلمانيين، والنضال من أجل دعم ضباط من ذوي التوجّه الإسلامي في الجيش من شأنه أن يؤدّي إلى انتظامات معاكسة: توجد أوساط في الجيش قد تتآمر لاسقاطه من أجل إرجاع التقاليد العلمانية الأتاتورية، التابعة لمؤسس تركيا الحديثة.

ثمّة صراع آخر أيضاً قد يبرز، وهو الصراع الاجتماعي السياسي. وهذا الصراع سيظهر بشكل خاص في الدول التي أزهز فيها الربيع العربي. وعلى المدى البعيد سيّضح بأن إسقاط القادة الطغاة في الدول العربية لم يؤدّ إلى إيجاد حلول للمشاكل الديموغرافية والاقتصادية، وأن المرحلة الانتقالية قد تستمرّ فترة طويلة. وبعد أن تهدأ النشوة المصاحبة لموجة الاحتجاج والنضال سيّضح بأن الأمل الذي علّق على احتجاجات الأجيال الشابة في الدول العربية لم يكن سوى سراب الشبان الذين خرجوا إلى الساحات واحتجّوا وألهبوا خيال العالم، وكان يبدو للحظة أنهم على وشك تسلّم السلطة وإحداث حالة إعادة إحياء متأخرة للعالم العربي. لكن، على المدى البعيد، سيّضح بأن الربيع العربي قد حلّ محلّه خريف بل شتاء،

تستلم على إثره السلطة الأحزاب التقليدية التابعة للأخوان المسلمين المعادية للديموقراطية وحقوق الإنسان. وهذه الأحزاب معدّة بشكل أفضل لتسلّم السلطة في مصر وتونس واليمن وسوريا.

وهكذا، فإن السوابق التاريخية تدلّ على أن عصر الانتخابات الديموقراطية في الدول الإسلامية قد أدّى إلى صعود أنظمة إسلامية معادية للديموقراطية: وهذا ما حصل في إيران عام ١٩٧٩، والوضع في السلطة الفلسطينية في انتخابات العام ٢٠٠٦ حين صعدت حماس إلى السلطة لفترة قصيرة من الزمن. إن سيطرة الأخوان المسلمين على البرلمان في مصر لن تقابل بعدم اكتراث من قبل الشبان من ذوي التوجّه الليبرالي ومن قبل الأقلية القبطية. وعلى هذه الخلفية يمكن توقّع حصول مواجهات كثيرة وقيام مسار طويل من الانتقال من السلطة الشمولية الأوتوقراطية إلى السلطة الديموقراطية: في هذا السياق يجب أن نتذكّر بأنه حتّى في الدول الأوروبية كان الانتقال إلى الديموقراطية بطيئاً، والأمر المتوقّع في الدول الإسلامية من شأنه أن يكون أكثر تعقيداً وأكثر عنفاً.

النتائج في مصر قد تكون قاسية بشكل خاصّ، ومن شأن النظام الجديد أن ينهار تحت ضغط الضائقة الاقتصادية والضغطات السياسية؛ بل وأن يجد صعوبة في توفير الأمن الشخصي والاجتماعي. وهذا الأمر يظهر منذ الآن في شبه جزيرة سيناء، حيث تتموضع مجموعات إرهابية تعمد من حين لآخر إلى نسف وتفجير أنابيب النفط من مصر إلى كلّ من إسرائيل والأردن وتهدّد زائري سيناء، وتلحق الضرر الكبير بالاقتصاد المصري. والنظام المصري المهتم كثيراً بالنجاة وخلص نفسه قد ينقاد إلى المشاعر المعادية لإسرائيل على أمل أن يوفّر له ذلك التشبّب الأكثر بالسلطة.

الصراعات الداخلية والتسلّح المستمرّ بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بسبب تفضيل الأمن على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من شأنها أن تؤدّي إلى الانهيار الاقتصادي لدى بعض الدول، ومن بينها مصر وسوريا. ولا يمكن استبعاد بعض دول المنطقة التي قد تتحوّل إلى دول فاشلة، وبالتالي أن يصل السلاح التقليدي وغير التقليدي لأيدي منظمات إرهابية وأيدي لاعبين ليست لهم صفة الدولة.

نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية هذه ستكون شيوع الفوضى لأمد طويل في الشرق الأوسط. وسيتحوّل الشرق الأوسط إلى نوع من البلقان الذي يستدعي التدخّلات الأجنبية. وهذا التدخّل قد يكون من قبل دول عظمى لها مصلحة في زيادة حجم قدراتها، عبر تقديم الدعم لدولة معيّنة أو فصيل معيّن داخل هذه الدولة نفسها. والدول المرشحة لهذا الدور هي روسيا التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الجيوسياسية، أو الصين، التي تسعى إلى اكتساب مصادر طاقة تضمن لها استمرار نموّها الاقتصادي. وهذا التدخّل سيكون مصحوباً بتقديم أسلحة لقاء ضمان الحصول على الطاقة والنفوذ. وتحت مظلة من هذا النوع ستتمكّن دول عربية مجاورة من مهاجمة إسرائيل أو مساعدة منظمات متطرّفة تعمل ضدها. والسلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لن يؤثّر بصورة ملموسة أو قوية على الوضع. الأمر المقرّر هو الوضع في الشرق الأوسط وتدخل قوى خارجية وقدرة الولايات المتحدة على الإمساك بالشرق الأوسط.

الفوضى المستمرة في الشرق الأوسط سوف تعمق الازدواجية السياسية والنفسية فيما يخصّ الاتفاق الدائم، إن في إسرائيل أو في السلطة الفلسطينية. فمن ناحية، تعلن الحكومات عن استعدادها لدفع حلّ الدولتين إلى الأمام، ومن ناحية أخرى لا تُبدي استعدادها للمخاطرة والتوقيع على اتفاق دائم، وذلك لاعتقادها بأن المخاطر تتمتع بثقل أكبر من ثقل الآمال الكامنة في الاتفاق. كذلك، فإن الجمهور على الجانبين، الذي يعلن تأييده لحلّ الدولتين لشعبين، يرى بأنه لا يمكن إعطاء الثقة بالجانب الآخر. إن عدم الاستقرار في المنطقة من شأنه أن يعزّز الازدواجية السياسية والنفسية هذه، وأن يحول دون حصول تنازلات إقليمية إسرائيلية. وهذا المنحى سيتعزّز إزاء تأييد المحور الشيعي الراديكالي للقوة الراديكالية في العالم العربي، بما في ذلك حماس وحزب الله.

ضمن هذه الظروف من عدم الاستقرار الإقليمي من الممكن التفكير في عدّة تطوّرات بالنسبة للحدود المستقبلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ الإمكانية الأولى هي استمرار الوضع القائم (ستاتيكو). من دون ضمانات دولية أو إقليمية يمكن الاعتماد عليها، وعلى ضوء تقاوم الفوضى الإقليمية، لا يوجد أمام إسرائيل من مناص سوى الحصول على عمق استراتيجي يستوجب البقاء في الحدود القائمة. والإمكانية الثانية هي أن تتوصّل الحكومتان إلى استنتاج بأن بوسعهما استغلال الضعف الإقليمي للوصول إلى اتفاق، حتّى لو كان جزئياً، من أجل عدم الانسحاق إلى الفوضى الإقليمية. إسرائيل ستخوّف من انهيار السلطة الفلسطينية على أثر الفوضى الإقليمية، وبالتالي إلى تحوّل الضفة الغربية إلى مناطق مفتوحة وخطرة، ومجرّدة من أيّ صلاحية قادرة على فرض النظام والقانون فيها. السلطة الفلسطينية ستكون راغبة بالمحافظة على سلطاتها حتّى ولو على حساب التخلّي عن أحلام الدولة في حدود العام ١٩٦٧، والاكتفاء بالحدود المؤقتة. والرزنة السياسية ستحلّ محلّ الحماسة السياسية. وعلى خلفيّة هذا الوعي من الجانبين قد يتمّ توقيع اتفاق مرحلي بحدود مؤقتة. وفي إطار هذا الاتفاق ستخلي إسرائيل جزءاً من الأراضي في عمق الضفة وتتكفّى إلى حدود قابلة للدفاع عنها.

الإمكانية الثانية هي خروج إسرائيلي من طرف واحد إلى حدود قابلة للدفاع عنها هذه الخطوة ستقدم عليها إسرائيل من منطلق الخوف من أن تقاوم الفوضى الإقليمية وسقوط السلطة الفلسطينية قد يجعلها المسؤولة الوحيدة عن الضفة الغربية. وهذه المسؤولية ستلزم إسرائيل بتخصيص موارد للبنى التحتية والخدمات، وعلى المدى البعيد أيضاً ستلزمها بتوفير الحقوق الأساسية. والضفة الغربية العائدة إلى أحضان إسرائيل قد تتحوّل إلى حصان طروادة قد يجزّ إسرائيل نحو دولة ثنائية القومية. وإزاء هذه الأوضاع ستفضّل إسرائيل الانكفاء إلى حدود قابلة للدفاع عنها وإخلاء بعض المستوطنات من أعماق الضفة الغربية من طرف واحد، بشرط أن تحافظ على طابعها كدولة يهودية وديموقراطية.

السيناريو رقم ٤: صراع الحضارات والحدود الغامضة

في هذا السيناريو من شأن الصراعات في الشرق الأوسط أن تتوسّع إلى مناطق أخرى، وأن تتحوّل إلى صراع إسلامي عالمي ضدّ الغرب. إن واقعاً كهذا لا يُرى في حقبة يذهب فيها العالم نحو التضامن في أعقاب مسارات العولمة والثورة العلمية. وأثناء كتابة هذا السيناريو نجد أن الواقع يقوم على النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي وانتشار الديمقراطية. وسيناريو صراع الحضارات يتناقض تماماً مع هذه التفاصيل. هذا الأمر جرى في النصف الأوّل من القرن العشرين حيث حصلت مواجهة بين الإسلام والغرب على خلفيّة دينية. كيف حصل هذا الأمر؟ وما هي آليّة حصوله؟

القوة الدافعة في هذا السيناريو هي في انسحاب الغرب من الشرق الأوسط وصعود الإسلام المتطرّف كقوة إقليمية رائدة. المؤشّرات الأولى في هذا التحوّل موجودة فعلاً الآن في المنطقة: العقوبات المفروضة على إيران وعزلتها الدولية، رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، تهديدات القادة الإيرانيين لإسرائيل والغرب، وتهديدات رئيس حكومة تركيا لكلّ من قبرص وإسرائيل. على المدى البعيد يمكن أن يتّضح بأن تركيا قد يئست من الالتحاق بالغرب، واختارت التحوّل إلى قوّة مركزية في الشرق الأوسط من خلال تطوير محور منافس للعالم الغربي. وهذا المحور يضمّ دولاً إسلامية تتقدّمها تركيا وتتضمّن إليها إيران.

هذا التطوّر، الذي يعتمد على حلف بين دول ذات قيادات إسلامية، وعلى رأسه تركيا وإيران، يبدو في مطلع القرن الواحد والعشرين على أنه غير معقول. فالدولتان تقودهما أحزاب إسلامية مختلفة في أهدافها: إسلام متطرّف مقابل إسلام معتدل. إيران تدعو صراحة إلى تدمير إسرائيل، في حين أن تركيا تبدي اهتماماً بدعم مسار سلمي في المنطقة. كذلك، فإن مئات السنين من الصراع بين السنّة والشيعّة تؤشّر إلى أن إمكانية إيجاد محور إيراني-تركي هي إمكانية ذات احتمالات ضئيلة جداً. مع ذلك لا يمكن استبعاد هذه الإمكانية بصورة نهائية. وتركيا التي هي بحاجة إلى مصادر الطاقة الموجودة في إيران قد اختارت توطيد علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها بالرغم من أنف الولايات المتحدة. والحقيقة الواضحة هي أن تركيا لم تدعم في مجلس الأمن قرار فرض عقوبات على إيران، وهي مع البرازيل وفنزويلاً فتشّت عن طريق لتسهيل استمرار المشروع النووي الإيراني. العلاقة بين تركيا وإيران تتوطّد بسبب نضالهما المشترك ضدّ الأقلية الكردية الموجودة عندهما وبسبب عدائهما لإسرائيل؛ وحقيقة أن الدولتين تحكهما حكومتان إسلاميتان من شأنها أن تساعد على توطيد الحلف. وعلى المدى البعيد قد يتّضح بأن الغلاف الإسلامي المعتدل الذي غطّت به تركيا نفسها لم يكن أكثر من سراب مخادع.

اتجاهات التقارب بين تركيا وإيران تدعمها التطوّرات في الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى. الربيع العربي يتحوّل إلى شتاء عربي حيث الجيوش والأحزاب الإسلامية، وفي مقدّمها الأخوان المسلمين تعزّز إمساكها بالسلطة. وعندما سيتبدّد غبار الاحتجاج الذي أثاره الربيع العربي سيبيّضح أنه في تونس ومصر وسوريا واليمن قد تسلّمت السلطة أحزاب إسلامية ذات توجّهات راديكالية.

صعود هذه الأحزاب يبيّشّر بقدوم الشتاء وتشكّل شرق أوسط أكثر خطورة من الناحية الجيوسياسية. سلطة الأخوان المسلمين في مصر من شأنها أن تؤدّي إلى توطيد العلاقات مع حركة حماس في قطاع غزّة،

التي أساسها هو الأخوان المسلمون في مصر. السلام البارد مع إسرائيل سيكون أكثر برودة؛ والشاهد هو أن قطع العلاقة التركية مع إسرائيل سيتحوّل إلى نموذج تحتذيه كلٌّ من مصر والأردن. بعد قطع العلاقة ستدرس الدولتان اتفاق السلام مع إسرائيل وتعزيز علاقتهما مع تركيا. هذه المسارات ستقوي إلى حدٍ بعيدٍ أوضاع حكومة حماس. ورفضها الاعتراف بإسرائيل واتفاقيات أوسلو ورفضها التخلّي عن الإرهاب سيلقي أذاناً صاغية في المنطقة. تركيا ستؤيّد حماس بشكل صريح وعلني، وستتضمّن إلى إيران في شجبتها إسرائيل وممارسة الضغط العسكري والدبلوماسي ضدها.

إن محاولة الدول الغربية الكبرى تخفيف التوتر بين تركيا وإسرائيل ستبوء بالفشل. وخلال فترة قصيرة سيتبيّن بأن توتير العلاقات مع إسرائيل والمطالبة التركية بالاعتذار إنما كانا مجرد غطاء لقرار استراتيجي أكثر عمقاً، هدفه تفكيك الحلف الاستراتيجي بين اسطنبول والقدس والاقتراب من طهران، ومصر وسوريا. والاقتراب من إيران وتقديم الدعم لحماس سيّتيح للإدارة التركية بأن تزيد من النفوذ التركي في المنطقة من خلال تحويل تركيا إلى مركز قوّة إقليمي من الدرجة الأولى. الحلف الإقليمي بين تركيا وإيران من شأنه أن يوجد محوراً يهدّد ليس الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً مناطق مجاورة أخرى بما فيها أوروبا وآسيا. هذا المحور سيمتلك قدرات عسكرية تضمّ أسلحة تقليدية وغير تقليدية (قنبلة إسلامية، عن طريق صموئيل هنتنغتون)، ولا شيء يمنع أن تحصل على دعم باكستان وكوريا الشمالية. وهذا المحور الإسلامي قد يهدّد الغرب وإسرائيل .

النزاع قد ينزلق إلى حرب. وأيّ هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية يمكن أن يؤدّي إلى حرب إقليمية، وربما إلى حرب عالمية. وأيّ هجوم إسرائيلي على قطاع غزّة رداً على عملية إرهابية واسعة من شأنه أن يرغم مصر، ودولاً أخرى في العالم العربي، على تجاوز كلٍّ من إيران وتركيا، والتسبّب بحرب إقليمية. إن إطلاق صواريخ بكثافة من قبل حزب الله وحماس، بتشجيع من إيران، من شأنه أن يتسبّب برد إسرائيلي واسع النطاق يمكن أن يصطدم بردّ إيراني وتركي بمستوى عنيف. هذه المواجهة قد تتوسّع بسرعة إلى مناطق مجاورة، ولا يمكن استبعاد إمكانية صعود نظام راديكالي في باكستان وانضمامه إلى هذا المحور. هذا الحلف سيرتكز على قدرة اقتصادية، وسيكون بوسعه أن يحشد الجمهور الإسلامي عن طريق تهيج المشاعر الدينية المعادية للغرب والمعادية للصهيونية.

هذه المتغيرات والتطوّرات من شأنها أن تهدّد مكانة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا في المنطقة. من هنا يمكن توقّع حصول تدخل من قبل الدول العظمى بهدف ضمان التزوّد بالنفط والسيطرة على المناطق الاستراتيجية.

ومن غير المستبعد أن تتحرّك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدعم من روسيا للتصدّي والوقوف بوجه الحلف الإسلامي المتبلور، في حين أن الصين قد تؤيّد من أجل أن تضمن لنفسها الموارد المطلوبة. على هذه الخلفيّة قد تنزلق المنطقة إلى حرب حضارات. وبالرغم من أن هذه الإمكانيّة تبدو

بعيدة، لكن لا يمكن إسقاطها نهائياً من الحساب، خصوصاً إزاء صعود أحزاب إسلامية إلى السلطة في إيران وتركيا وتونس واليمن ومصر، وفي المستقبل سوريا.

إنه وضع مقلق ليس بالنسبة لإسرائيل لوحدها، بل بالنسبة للدول العظمى أيضاً. وإزاء هذا الوضع من الممكن توقُّع أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي برفض حصول التغيير في الشرق الأوسط الذي سيعتبرونه خطراً استراتيجياً داهماً، إن من الناحية العسكرية-الأمنية أو من الناحية الاقتصادية. الخوف من التغيير في الوضع سيتسرَّب أيضاً إلى روسيا التي تتخوَّف من اشتداد قوَّة المحور الإسلامي على حدودها الجنوبية. وعلى هذه الخلفية ستتعرَّز العلاقات بين روسيا والغرب وبين روسيا وإسرائيل؛ وإسرائيل قد تُجذب إلى داخل المنظومة الغربية-الروسية وتُعتبر كمحفِّز أمامي لها في النضال المرتسم ما بين الحضارة اليهودية-المسيحية والإسلامية الكونفوشية. وهي ستُعتبر بمثابة الوسيلة الفريدة من نوعها في يد الغرب في المنطقة، وعلاقتها مع الناتو ستتعرَّز.

أمام هذه الظروف والمعطيات من التطرّف الديني في الدول العربية وخطر الانزلاق إلى حرب حضارات ، لا يوجد أي احتمال بأن تبادر إسرائيل إلى القيام بأيّ تغيير في وضع الحدود القائمة. وإسرائيل ستزعم بأنها إزاء التهديد الملموس من جانب المحور الإسلامي والخوف المتزايد من نشوب حرب شاملة، فثمة حاجة إلى عمق استراتيجي يحول دون دخول جيش خصم إلى الأراضي المجاورة لإسرائيل. لذلك، ستبقى إسرائيل في أراضي الضفة الغربية؛ بل هي ستعيد احتلال قطاع غزّة، وحتّى أجزاء من شبه جزيرة سيناء من خلال صدّ مجموعات المقاتلين والسكّان المدنيين الفلسطينيين ودفعهم نحو دول المواجهة في الشرق والغرب.

الميل الأكبر هو نحو الزعم بأن هذا السيناريو مستبعداً جداً. إلا أن العديد من المؤشّرات في المنطقة تدلّ على أنه في كلّ حال من الأحوال لا يمكن إسقاطه من الحساب بصورة مطلقة. فهناك احتمال يأس تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتحوّل الاستراتيجي في سياستها، بما في ذلك إلغاء الحلف الاستراتيجي مع إسرائيل واستبداله بحلف مع مصر وتأييد حماس ودعم قوى المعارضة الإسلامية في سوريا والاقتراب من إيران في المجال الاقتصادي أمام امتعاض وعدم رضى الولايات المتحدة. ثمة مؤشّرات أخرى أيضاً، وهي إصرار إيران على تطوير سلاح نووي على الرغم من العقوبات التي تمارس ضدها من قبل الدول الغربية.

توجد مؤشّرات أخرى أيضاً، وهي تسلّم الأخوان المسلمين السلطة في مصر وتونس، وتحوّل شبه جزيرة سيناء إلى منطقة غير خاضعة للقانون حيث تتمركز منظمات إرهابية؛ وكذلك التوتّر المتزايد بين إسرائيل وحكومة أردوغان الإسلامية. من ناحية أخرى، توجد مؤشّرات على قيام علاقات وطيدة بين إسرائيل والدول الأوروبية في مجال الأمن، بما فيها اليونان ورومانيا وبلغاريا، وعلى تزايد التعاون بين إسرائيل

والناتو. هذه المؤشرات جميعاً تدلّ على أن الشرق الأوسط يذهب بالفعل باتجاه تبلور حضارة إسلامية في الشرق الأوسط، وأن هذه الحضارة تتسبّب بأشطتها وحراكها بزيادة التوتر ما بينها وبين الغرب. في إسرائيل يتمّ التقاط هذه المؤشرات بصورة متقطّعة، وهي لا تتضمّن في نموذج استراتيجي كامل. إن ترسخ سلطة حماس والعداء المستشري في كلّ من مصر والأردن ضدّ إسرائيل، والهجمات الإرهابية في سيناء، والتوتر المتزايد مع تركيا، والتهديدات المكشوفة من جانب إيران وتركيا، والإصرار الفلسطيني على عدم إجراء مفاوضات مع إسرائيل، هذه الأمور مجتمعة توجد في إسرائيل أجواء بعدم وجود من يمكن الكلام معه. إن استمرار الوضع من الناحية الجيوسياسية معناه حدود مضطربة على الأردن، واستيعاب أقلية فلسطينية كبيرة ومعادية ومحرومة من الحقوق السياسية؛ وهذا يشكّل تهديداً لصبغة إسرائيل كدولة ديموقراطية. وعلى المدى البعيد، هذه الأمور تهدّد حصانتها الاجتماعية والأخلاقية.

خلاصة: المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية من خلال النظر إلى السيناريوهات المختلفة

إن كلّ سيناريو على حدة يقدّم حلاً مختلفاً للمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية. والسيناريو المفضّل هو سيناريو السلام الأمريكي والحلّ الدائم على حدود العام ١٩٦٧. فهذا السيناريو سيوفّر لإسرائيل نسبة عالية من الانسجام الوطني، وتأسيس نظام ديموقراطي في مختلف أنحاء الدولة ضمن إطار حدود مضمونة مع شرعية إقليمية ودولية. هذا يشكّل حلاً كاملاً للمعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية حسبما بينها أنفاً.

المشكلة الأساسية هي أن الأوضاع في الشرق الأوسط تتغير في اتجاه معاكس للأهداف المشار إليها في هذا السيناريو. ولذلك، ليس من المتوقع أن يتمّ تطبيقه في المستقبل القريب. صحيح أن الولايات المتحدة تسعى لإقرار استقرار إقليمي من طريق التفاهم مع الأحزاب الإسلامية في العالم العربي، وتترأس المعسكر المعادي لإيران، إلاّ أنه من المشكوك فيه جداً أن تتبنّى الأحزاب الإسلامية سياسة معتدلة إزاء إسرائيل. ويبدو أن تطلّع العالم العربي الذي تشاركه فيه أيضاً أوساط علمانية وإسلامية على حد سواء، نحو إزالة إسرائيل من الوجود سيبقى تطلّعاً قائماً باستمرار ولن يزول.

على المستوى الإقليمي، يبدو أيضاً أن إيران وتركيا تنشطان من أجل دفع الولايات المتحدة إلى خارج الشرق الأوسط. والضعف الذي تبديه الولايات المتحدة، والذي يتجلّى من ضمن أمور أخرى في الخروج من العراق، مع توطيد العلاقة العراقية-الإيرانية، وعدم قدرة الأمريكيين على الانتصار في أفغانستان، وفي النزاع المتعاقم مع باكستان، وعدم القدرة على إقناع إسرائيل بالذهاب في طريق التصالح، إنما تؤدّي إلى تعزيز قوّة القوى الإقليمية التي تتحدّى الولايات المتحدة. من المحتمل أن يؤدّي هجوم أمريكي على إيران إلى كبح هذا التوجّه، مع تعزيز احتمال تحقّق نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط. لكن، على المدى المنظور، يبدو ان الاتجاهات ذاهبة نحو التدهور في الأوضاع الأمنية الإقليمية وتضعف القوى التي من شأنها أن تعمل على هدوئه. وطالما الشرق الأوسط منطقة معادية وخطرة، فلن يكون أمام

إسرائيل أيّ حافز للوصول إلى تسوية دائمة على أساس حدود العام ١٩٦٧. ومن ناحية أخرى، فإن المصلحة الإسرائيلية تستوجب التعاون الأقصى مع الولايات المتحدة بهدف إقرار الهدوء في المنطقة. من هنا يتشكّل ارتباط متبادل ما بين تعزيز موقف الولايات المتحدة على الصعيد الإقليمي وبين اتفاق إسرائيلي-فلسطيني على المستوى المحلي. وهذا ليس وضعاً خالياً من المخاطر، لكنه على المدى البعيد هو أفضل الممكن.

في سيناريو الخلافة الإسلامية توجد محاسن مساوئ بالنسبة لإسرائيل. فهذا السيناريو يضمن الاستقرار في المنطقة من أحد الطرفين التالين: توازن قوى بين المحور السنّي بزعامة تركيا والمحور الشيعي بزعامة إيران، أو هيمنة تركيا. وفي كلا الحالتين ستضطرّ إسرائيل إلى المناورة ما بين حلفاء في المنطقة وبين أعداء. في حال حصول توازن قوى قد تتحوّل إسرائيل إلى نقطة جذب للمعسكرين لخطب ودّها. وفي حال حصول هيمنة تركية، سيكون بوسع إسرائيل النظر في الانضمام إلى المعسكر العثماني، على شرط أن تعترف بتفوّق تركيا في المنطقة وتعمل بحسب الخطوط التي سترسمها. البقاء في الحدود القائمة سيُفسّر على أنه رفض القبول بشروط المهيمن، الأمر الذي يؤدّي إلى عزلة إسرائيل في الشرق الأوسط والاصطدام مع معسكر سنّي واسع وموحّد.

في الحالتين، توازن قوى أو هيمنة، ستضطرّ إسرائيل إلى إثبات حسن النية والاستعداد لتنفيذ شروط قادة المعسكرين. وهذا يعني أنه حتّى لو لم يتمّ إحراز اتفاق مع الفلسطينيين بشكل مباشر، فسوف تضطرّ إسرائيل إلى استخدام خدمات الوساطة الإقليمية والتنازل الفلسطيني عبر الانكفاء إلى حدود مؤقتة. وهذا الانكفاء سيُتيح لإسرائيل الحصول على شرعية إقليمية، وعلى حالة انسجام وطني وعلى نظام ديموقراطي في البلد وشرعية جزئية.

إن سيناريو الفوضى الطويلة الأمد في دول المنطقة، وفي العلاقات ما بينها، لديه فرص كبيرة للتحقق، ذلك أن الفوضى الإقليمية تتغذى من مصادر كثيرة: المشاكل الاقتصادية والديموغرافية والانقسامات القبلية والدينية والاجتماعية والتصادم ما بين العلمانيين والمتدينين وفقدان السلطة المقتردة على مواجهة مشاكل من هذا النوع. هذا السيناريو من عدم الاستقرار بسبب النزاعات الداخلية والصدمات الإقليمية من شأنه أن يستمرّ لفترة طويلة؛ بل ومن شأنه أن يتوسّع ليتحوّل إلى حرب شاملة.

في الأرجح، هذا الوضع يسمح لإسرائيل بالبقاء في الوضع الذي هي عليه اليوم، أي من دون أيّ تغيير في الحدود. لكن في وضعية الفوضى، التي في ظلّها قد تنهار السلطة الفلسطينية، من الأفضل لإسرائيل أن تتكفّى إلى حدود قابلة للدفاع عنها: حدود أمنية في الشرق، وحدود سياسية في الغرب، والمرغوب فيه أن يكون ذلك عبر اتفاق مع السلطة الفلسطينية، وإلا فليكن ذلك من طرف واحد. وإذا لم تفعل إسرائيل ذلك، فقد تضطرّ للعودة إلى أن تتحمّل المسؤولية عن السكّان الفلسطينيين الذين سيُتركون من دون أيّ هيئة إدارية سياسية. وهذا الأمر لن يلحق الضرر فقط بمبدأ الهيمنة الوطنية، بل النظام الديموقراطية الإسرائيلي أيضاً، الأمر الذي سوف يضرّ بمكانة إسرائيل على الصعيد الدولي. وفي إطار سيناريو

الفوضى، سيكون بوسع إسرائيل استغلال عدم الاستقرار وحقيقة كون الدول العربية غارقة في همومها الداخلية من أجل إعادة ترتيب أوضاعها من جديد- حدود قابلة للدفاع عنها- من دون وجود تهديدات كبرى من الخارج.

سيناريو قيام حرب حضارات، يبدو بعيداً عن الواقع. وهو يتناقض مع أفكار التقدّم والحداثة والاندماج في العالم. لكنّ نظرة ثاقبة أكثر إلى الأحداث الحاصلة في الشرق الأوسط تشهد اشتداد قوّة الإسلام والميل نحو تعاون عابر للحدود الوطنية على خلفيّة الانتماء الديني. إيران ضالعة في قسم كبير من دول المنطقة وتتوجّه في أنظارها نحو موارد النفط في دول الخليج. تركيا تبني جسوراً مع إيران ومع دول أخرى مثل مصر وسوريا (من خلال دعم قوآت المعارضة) وليبيا. إن فشل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يدفع بهذه الدولة نحو التوضع كقوّة مركزية في الشرق الأوسط. إن تركيا قد تتبنّى سياسة مغامرة ومجازفة خطيرة فيما لو اختارت توحيد قواها مع إيران. وإزاء مثل هكذا وضع من الصعب افتراض أن إسرائيل ستقف لوحدها في مواجهة الاتحاد الإسلامي؛ والمحتمل أن الدول العظمى ستتدخل بشكل خاصّ بسبب مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

من الصعب مع مثل هذا الوضع افتراض حصول ضغوطات من ناحية الدول الغربية لإخلاء بعض الأراضي. وفي حال حصول حرب، فالعمق الإقليمي له أهميته بشكل خاصّ من أجل منع دخول جيش معادٍ إلى الأراضي التي يمكن من خلالها توجيه تهديدات لإسرائيل. والمحتمل هو أن تبقى إسرائيل في أراضي الضفة وأن تعزّز علاقتها مع الغرب، وتكون بالتالي معزولة في الشرق الأوسط. وفي حال نشوب حرب شاملة، فإسرائيل لن تبقى لوحدها؛ إلا أن الأخطار الكامنة في حرب من هذا النوع هي أكبر من أيّ أخطار أخرى شهدتها إسرائيل في الماضي. كذلك، فالمخاطر التي تهدّد الأثرية اليهودية في الدولة، والتي تهدّد النظام الديموقراطي والحصانة الأخلاقية، ستزيد.

والمشهد الذي يتشكّل من نظرة شاملة إلى هذه السيناريوهات هو أن إسرائيل في جميعها، ما عدا سيناريو السلام الأمريكي، سوف تجد نفسها معزولة أكثر فأكثر في المنطقة. القوّة الدافعة الأساسية التي تظهر على المستوى المحلي هي القوّة الدينية والوطنية. وعلى المستوى الإقليمي نجد أن القوّة الدافعة هي التطلّع والسعي نحو زيادة الأهميّة الاستراتيجية والقدرة الاقتصادية من خلال بلورة أحلاف. والدمج بين مسارات التغيير الثقافي والاستراتيجي والاقتصادي من شأنه أن يهدّد إسرائيل. فالدمج الديني-الوطني يرتبط بمشاعر وعواطف معادية لإسرائيل. والتطلّع نحو الأهميّة الاستراتيجية، يُظهر إسرائيل كتهديد، في حين أن الرغبة في القوّة الاقتصادية ترتبط بالصراع مع القوّة الاقتصادية الإسرائيلية، مثل سيطرتها على حقول الغاز وارتباطها بالمسارات العالمية. هذه القوى المعتبرة تعمل ضدّ إسرائيل وتعتبرها عدواً ومنافساً، ولا يوجد أيّ شيء يضمن بأن اتفاقاً إسرائيلياً-فلسطينياً سوف يضع حداً للطموحات الاستراتيجية غير المرتبطة على الإطلاق بإسرائيل. فهذه الطموحات إنما تعكس إرادة السيطرة على مصادر الطاقة

والممرات الاستراتيجية ومواقع السيطرة في الشرق الأوسط، وإسرائيل بمكانتها وقدرتها تُعتبر كطرف منافس ومهدّد. إيران لم تهتم قطّ بالفلسطينيين، وتركيا كانت حليفاً جيّداً لإسرائيل على مدى سنوات عديدة من السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

هذه التغييرات الإقليمية ستؤثّر على قرارات الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية. ومن المحتمل أنه مع تزايد التهديد ضدّ إسرائيل، سوف يتزايد الخوف لديها من أيّ تنازلات إقليمية. والتناظر المعرفي الذي يطبع الجمهور الإسرائيلي سوف يتعمّق. حالياً أغلب الجمهور الإسرائيلي يؤيّد الاتفاق؛ إلاّ أنه لا يمنح ثقته للفلسطينيين. وفي المستقبل، مع تزايد التهديدات، سوف تتّسع مساحة المشاعر بعدم الثقة إلى كلّ أنحاء المنطقة التي تظهر العداء لإسرائيل. إن خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية والتهديد بإلغاء اتفاقات سلام أو إلغائها فعلاً سوف يدفع بالجمهور الإسرائيلي إلى التصعيد والتطرّف في مواقفه. إن عزلة إسرائيل في المنطقة، سوف تحمل الدول العظمى، التي لا تنظر إلى التهديدات المتراكمة في سماء المنطقة، على ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تعتذر وتتسحب وتتراجع. وهذا قد يشكّل سابقة خطيرة من شأنها أن تشجع العدو.

في نظرة إلى المدى البعيد نجد أن مصلحة إسرائيل تقضي بالانكفاء إلى حدود العام ١٩٦٧، مع تبادل أراضي وإيجاد دولة أكثر انسجاماً من الناحية الديموغرافية والوطنية. هذا هو حلم الرئيس أوباما الذي عليه أن يوجّه السياسة البعيدة المدى الخاصّة بإسرائيل. والتغييرات في الشرق الأوسط تُظهر ضرورة التفكير الاستراتيجي الإقليمي الجديد. وهذه الأهميّة تستوجب الربط ما بين موضوع الأمن الإقليمي والتغييرات الثقافية والقدرات الاقتصادية، وأن توفّر الضمانات للاتفاقات الدائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. المطلوب هو شرق أوسط مستقرّ ودول ديموقراطية مستقرّة وسلطة فلسطينية قوية وموحّدة؛ وتحت هذه الشروط فقط سيكون بوسع إسرائيل والسلطة الفلسطينية الوصول إلى اتفاق بشأن قضايا الحدود الحسّاسة وقضيّتي القدس واللاجئين. وطالما أن هذه الظروف والشروط غير متوقّرة، فسيكون من الصعب توقّع إحراز أيّ تقدّم نحو اتفاق يركز إلى حدود العام ١٩٦٧ وقيام دولتين لشعبين.

إن إيجاد شرق أوسط مستقرّ، حيث يمكن الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، يتطلّب مواجهة قضايا عميقة وصعبة. وهذه القضايا التي تضمّ التوتّر الثقافي والتعصّب الوطني، والصراع على المكانة الإقليمية الأقوى، والمصالح العالمية في مصادر الطاقة والممرات الاستراتيجية، إنما توجد شرق أوسط سريع العطب ويمكن أن يشتعل في أيّ لحظة. إن التوتّرات الكامنة في المنطقة من شأنها أن تلحق الضرر البالغ بالأسواق وأن ترفع أسعار النفط وأن تهدّد استقرار الأسواق المالية. وإذا تعمّقت هذه التوتّرات وأدت إلى التصادم بين القوى المركزية في المنطقة: إيران وتركيا وإسرائيل ومصر، فإن هذا الأمر لن يهدّد سلام المنطقة فحسب، بل سيهدّد العالم بأسره. السلاح الموجود في أيدي هذه الأطراف، بما فيه السلاح غير التقليدي والصواريخ القادرة على نقله، من شأنه التسبّب بانزلاق المواجهة من الشرق الأوسط إلى دول مجاورة وإلى سائر أنحاء العالم.

في وضعٍ كهذا مطلوب توفّر قيادة ذات رؤية استراتيجية واسعة، تأخذ بالحسبان وجهات النظر الأمنية والاقتصادية والثقافية التي تهدّد السلام في المنطقة. ومن دون مواجهة هذه القضايا واعتبارها، سيكون من الصعب حلّ المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية. المطلوب هو توفّر قيادة مثل تلك التي أدارت الحرب العالمية الثانية: روزفلت، وتشيرشل، وستالين. وللأسف أنه، إزاء هذه التهديدات العالمية والاقتصادية والوطنية التي تتراكم في سماء منطقة الشرق الأوسط، توجد قيادة عالمية وإقليمية من النوع المتوسط، والتي تفنقر إلى المؤهلات الحيوية الكفيلة بمواجهة الواقع.

القيادة الإسرائيلية ستضطرّ للتعامل مع المتغيّرات الجيوسياسية الحاصلة التي لم تتحمّلها في الماضي بسبب قدرة إيران النووية. في هذا السياق يجب أن يؤخذ بالحسبان حراك لاعبين ليس لهم صفة دولة ويتمتّعون بخبرات عسكرية وتدريبية وتمويلية وتسليحية متطورة من إيران. تضافر القوى بين إيران وتركيا سيضع بوجه إسرائيل تحدياً أمنياً من الدرجة الأولى، وسوف يُلزمها بتفكير جيوسياسي فوق إقليمي.

٣- على المستوى الداخلي، يجب على إسرائيل الاستعداد لمواجهة المتغيّرات التي قد تحصل داخل العالم العربي في أعقاب تطوّرات "الربيع العربي"، بما في ذلك المتغيّرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمسار الطويل من الانتقال من النظام الشمولي إلى النظام الأكثر ديمقراطية. والتهديد الأكبر المرتقب من جراء هذه المسارات هو صعود أنظمة ذات أيديولوجيا إسلامية وقومية معادية لإسرائيل.

٤- على مستوى العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، يجب الاستعداد لمواجهة متغيّرات في السلطة إزاء الانقسام الثقافي السياسي العميق بين الضفة الغربية وقطاع غزّة والتهديد الناجم عن انهيار السلطة. إن استمرار الانقسام سيزيد الصعوبة بوجه الوصول إلى اتفاق وسيوجب التفكير في مقاربة مختلفة؛ إن أيّ اتفاق سيوقّع مع حكومة الضفة الغربية سيكون عديم القيمة إزاء رفض حكومة غزّة التي تحظى بتعاطف على المستوى العالمي والإقليمي والعربي الداخلي والإسرائيلي-الفلسطيني والإسرائيلي، والاستعداد لحصول مواجهة طويلة الأمد تنطوي على عناصر اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية.

١- على الصعيد العالمي، ينبغي على إسرائيل التصرّف بحذر إزاء المتغيّرات في موازين القوى بين الدول العظمى وتخصّص تداعياتها على المنطقة. وعلى هذا الصعيد أيضاً يجب أن تؤخذ بالحسبان إمكانية ابتعاد الولايات المتحدة عن إسرائيل في أعقاب انتقال مركز الثقل الجيوسياسي إلى منطقة جنوب شرق آسيا وفي أعقاب اليأس من إحلال تسوية في الشرق الأوسط. يجب أن تؤخذ بالحسبان أيضاً العزلة الدولية المتزايدة التي تواجهها إسرائيل في الساحة الدولية. وفي هذا السياق يجب عدم تجاهل رغبة روسيا في العودة للعب دور جيوسياسي مركزي في المنطقة، بوسائل مختلفة، منها تأييد إيران وسوريا.

٢- على المستوى الإقليمي، يجب الاستعداد لمواجهة المتغيّرات الإقليمية، بما فيها تزايد قوّة الائتلافات الجديدة. إن إسرائيل ستضطرّ للمواجهة مع إيران ذات القدرة النووية، ومع تركيا التي تتطلّع نحو الوصول إلى موقع قوّة مركزي من طريق إضعاف إسرائيل، ومع حراك المحور الراديكالي الذي تقوده إيران، والذي يتجرأ على المواجهة بتحمّل مخاطر تأييد قوى إقليمية معادية لإسرائيل. في المقابل، نجد أن انهيار

السلطة الفلسطينية من شأنه أن يترك إسرائيل والأراضي من دون أي شريك، وتسلم حماس السلطة سيضع إسرائيل أمام تحدٍ جيوسياسي صعب وسيستوجب تفكيراً جديداً فيما يتعلّق بالعلاقات مع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك السعي إلى تسوية مؤقتة.

٥- على الصعيد الداخلي، يجب على إسرائيل أن تحسم رأيها فيما يتعلّق بتفاهم الاستقطاب الاجتماعي الداخلي ومسألة الخطورة من جزاء البقاء في الأراضي وتحول الدولة إلى دولة ثنائية القومية عملياً.. إن الانقسام العميق في داخل المجتمع الإسرائيلي بخصوص الاتفاق مع السلطة الفلسطينية من شأنه أن يتفاقم ويزداد ويتجلى في شكل صراعات عنيفة بدأت براعها تظهر على الأرض، على غرار "بطاقة الثمن" والهجوم على الجنود من قبل المستوطنين. إن استمرار مثل هذه المسارات من شأنه أن يهدّد التسوية القائمة ويهدّد وجود إسرائيل كدولة قانون يهودية وديموقراطية.

المسارات تحصل على خمسة مستويات، وبوتائر مختلفة، ومن الصعب تقدير أين ستحصل الأزمة الأولى. أثناء كتابة هذه الصفحات يبدو أن المسارات في الساحتين العالمية والإقليمية تتقدّم بالوتيرة الأسرع. في هذه المرحلة من الواضح أيضاً أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يشكّل السبب الكامن وراء التوتّرات في المجالات العالمية والإقليمية والداخلية العربية. إن أسباب ذلك هي أعمق بكثير وترتبط بمسارات جيوسراتيجية وسياسية وثقافية واقتصادية عميقة. إن إيران تطيق تهديداتها ضدّ إسرائيل بتعابير ولهجات تذكرنا بعبارات التهديد بالإبادة من قبل النازيين؛ وتركيا تهاجم إسرائيل بلغة وعبارات لم يسبق لها مثيل على صعيد العلاقات بين الدولتين، وصعود أنظمة دينية قومية متطرّفة في الدول العربية إلى سدّة السلطة، لا يبشّر بالخير. وعلى أثر هذه التطوّرات، تمّ وضع النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في المرتبة الثانية ومع إمكانية حلّ المعضلة الجيوسياسية الإسرائيلية. كذلك، فإن الانقسام الداخلي الفلسطيني والانقسام الداخلي في إسرائيل إنما يقلّل من احتمال التوصل إلى تسوية دائمة، ويؤدّي إلى استمرار الوضع القائم وتشكّل دولة ثنائية القومية من الناحية العملية.

على ضوء هذه التطوّرات، يبدو أن ما يبدو مرغوباً فيه من قبل أغلبية الجمهور الإسرائيلي-وهو قيام دولة قومية يهودية وديموقراطية- ليس ممكناً. والممكن- هو البقاء في كلّ أنحاء الأراضي وتشكّل دولة ثنائية القومية- لا ترغب فيه أغلبية الجمهور. وعلى هذه الخلفيّة تشكّل اتجاهان متعارضان من أجل اختراق الطريق المسدود: اتجاه يقول أنه من أجل اختراق الطريق المسدود لا بدّ من المرور عبر طهران، أي بمعنى أنه من دون حلّ إقليمي لن تكون هناك إمكانية لحلّ محليّ. والاتجاه الثاني، الذي تتبناه الدول الغربية، يقول العكس: الطريق إلى طهران تمرّ عبر القدس. أيّ بمعنى أنه من غير حلّ للنزاع المحليّ لن يكون هناك حلّ للقضايا الإقليمية. هذان الحلان يوجدان وضعاً معقّداً ويقدمان حلاً متطرّفاً غير ممكنة، بل وخطيرة. إن الاعتقاد بأن الطريق إلى القدس تمرّ بطهران من شأنه أن يبدو في منتهى الخطورة. والاستمرار بالتنشيط به من شأنه أن يخلّد الوضع القائم من استمرار السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين؛ بل وأن يتسبّب بنشوب حرب إقليمية من شأنها أن تنزلق إلى حرب كونية. والاعتقاد بأن

الطريق إلى طهران تمرّ بالقدس هي أيضاً خطيرة، لأن من شأنها التسبّب بانسحاب إسرائيلي إلى حدود سيكون من الممكن انطلاقاً منها تشويش كلّ مظاهر الحياة في كلّ أنحاء الدولة.

المطلوب أمام هذه الظروف والاعتبارات هو مقارنة سياسية منتجة، والسعي إلى حلول جديدة موجودة بين القطبين الأنفي الذكر. يجب على إسرائيل أخذ المبادرة وقيادة مسارات سياسية جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العاصفة التي تهدّد الشرق الأوسط هي أخطر بما لا يُقاس من خطر النزاع المحلي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وفي الظروف القائمة، نجد أن العودة إلى حدود العام ١٩٦٧ غير ممكنة لأسباب أمنية. لكن، كما ذكرنا، نجد أيضاً أن الوضع القائم لا يشكّل خياراً.

على هذه الخلفية نقترح تبني مقارنة جيوسياسية تسمح لإسرائيل باختراق جدران العزلة الدولية، وتأسيس العلاقة مع الولايات المتحدة والمساعدة على تعزيز مكانتها الإقليمية. يجب على إسرائيل تقديم مبادرة سياسية جريئة على الصعيد الإسرائيلي-الفلسطيني تحوز على التأييد الدولي، من منطلق الإدراك بأن التهديد المركزي الذي تتعرّض له إسرائيل من الناحية الجيوسياسية لا يأتي من الفلسطينيين، بل من المتغيرات الحاصلة على مختلف الصعد الدولية والإقليمية والعربية والمحلية.

يجب على إسرائيل الاستعداد للدخول في مبادرة سياسية ضمن شروط وأجواء الفوضى الإقليمية وقيام الخلافة الإسلامية، التي لها احتمالات تحقّق عالية نسبياً. السيناريو هو أن يدلّان على وجود خطة مواجهة، لكن أيضاً على وجود تهديّة عند الحدود القائمة. إلّا أن هذا الأمر سيؤدّي إلى مواجهة محلية قد تنزلق إلى مواجهة إقليمية وإلى تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة. لذلك، المقترح، في ظلّ سيناريوهات الفوضى بالذات ونشوء أنظمة خلافة إسلامية، التي تتمتع باحتمالات تحقّق عالية، هو تبني سياسة خروج وتراجع إلى حدود مؤقتة أو الانكفاء إلى حدود قابلة للدفاع عنها. هاتان الاستراتيجيتان متشابهتان. وفي كليهما يوجد تقدّم نحو حلّ النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني وتحسين وضع إسرائيل الجيوسياسي، من دون التوصل إلى اتفاق دائم. هذا الحلّ المؤقت سيوفّر للطرفين الكثير من الحسنات المرتبطة بوضع عدم القتال. فهو لن يلغي التطلّعات والطموحات الأيديولوجية، وسيوفّر فترة من الزمن اللازمة لتغيير إطار التفكير باتجاه التقدّم نحو حلّ دائم.

